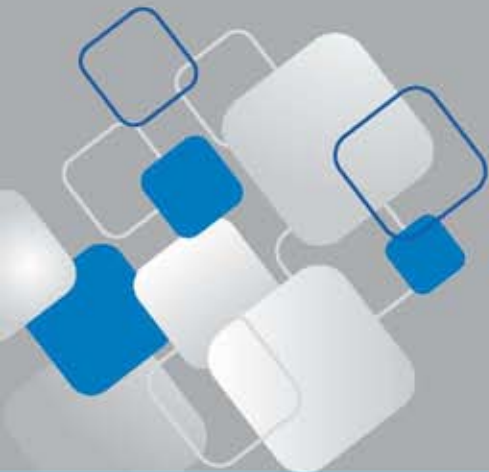




المجلس الوطني لشؤون الأسرة  
NATIONAL COUNCIL FOR FAMILY AFFAIRS

مؤشرات اتفاقية حقوق الطفل



## المحتويات

### × تقديم

### × الفصل الأول : حقوق الطفل دولياً

#### × تطور حقوق الطفل

#### × آليات تنفيذ بنود ومواثيق الأمم المتحدة الخاصة بالطفل :

١ . الآليات التعاهدية

٢ . الآليات غير التعاهدية

#### × الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل :

١ . المبادئ الأساسية التي تنطلق منها الاتفاقية

٢ . التزامات الدول الأطراف في الاتفاقية

٣ . لجنة حقوق الطفل :

٣-١ تشكيل اللجنة

٣-٢ الانتخاب

٣-٣ الاجتماعات

٤-٢ مهام لجنة حقوق الطفل

#### × آلية إعداد التقارير الخاصة باتفاقية حقوق الطفل

#### × المصادقة أو الانضمام لاتفاقية حقوق الطفل

١ . مصادقة الأردن على اتفاقية حقوق الطفل

٢ . مصادقة أو انضمام الدول العربية على اتفاقية الطفل

#### × التحفظات

١ . تحفظات المملكة الأردنية الهاشمية على مواد اتفاقية حقوق الطفل

٢ . تحفظات الدول العربية على مواد اتفاقية حقوق الطفل

#### × الفصل الثاني : مؤشرات اتفاقية حقوق الطفل

#### × الملاحق

١ . ملحق ١ : مصطلحات اتفاقية حقوق الطفل.

٢ . ملحق ٢ : اتفاقية حقوق الطفل.

٣ . ملحق ٣ : البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال و المواد الإباحية عن الأطفال.

٤ . ملحق ٤ : البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة.

## بسم الله الرحمن الرحيم

### تقديم:

يتوجه الاهتمام العالمي نحو أعمال حقوق الطفل على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، من خلال ضمان حقه في البقاء والنماء والحماية والمشاركة، وتوفير الرعاية والحماية له، وخاصة حماية الأطفال في الظروف الصعبة المعرضين للخطر، مما يتطلب من صانعي السياسات ومتخذي القرار والعاملين في مجال الطفولة التكاتف لتوفير الجو الملائم لتربيتهم وتنشئتهم وتهيئتهم لمواجهة مخاطر الحياة. ومن هنا كان لا بد من التركيز على الأسرة باعتبارها النواة الأولى التي تحتضن وتبني شخصية الطفل، من خلال توظيف كافة البرامج والسياسات والتشريعات التي توفر البيئة الأسرية الآمنة والمستقرة لضمان مصلحة الطفل الفضلى. ومن هنا جاء دور المجلس الوطني لشؤون الأسرة الذي نص عليه القانون رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠١ من تبني العمل على صياغة وتطوير السياسات والبرامج الخاصة بالطفولة، وتشجيع البرامج والنشاطات التربوية والاجتماعية والثقافية والإعلامية الموجهة للطفل، وذلك من حيث أن قانون المجلس قد ألقى نظام المجلس الأعلى لرعاية الطفولة والأحداث.

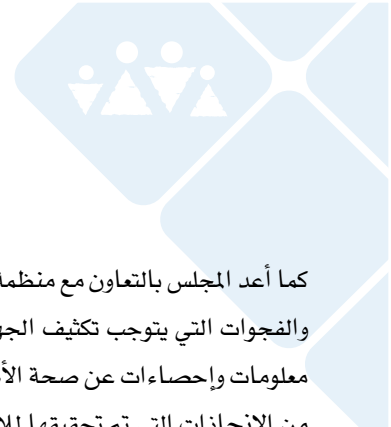
وقد تأسس المجلس الوطني لشؤون الأسرة في عام ٢٠٠١ برئاسة جلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة. ويعمل كمظلة داعمة للتنسيق وتيسير عمل الشركاء من المؤسسات الوطنية الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص العاملة في مجال الأسرة والطفولة للعمل معاً لتحقيق مستقبل أفضل للأسرة الأردنية

وتنفيذاً لدور المجلس الوطني لشؤون الأسرة في مجال رسم السياسات الخاصة بالطفولة؛ قام المجلس وبالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومنظمة اليونيسيف بإعداد الخطة الوطنية الأردنية للطفولة (٢٠٠٤-٢٠١٣) لتشكل إطاراً عاماً يسترشد به صانعو القرار من القطاعات المعنية بالطفولة للبدء بوضع برامج مفصلة لجميع الفئات العمرية مراعية المبادئ الأساسية لحقوق الطفل. ولغايات تنفيذ استراتيجية تنمية الطفولة المبكرة ٢٠٠٠ والتي أنيط بالمجلس ومنذ تأسيسه متابعة تنفيذها، فقد قام المجلس بإعداد خطة العمل الخمسية الأولى ٢٠٠٣-٢٠٠٨ والمجلس حالياً بصدد الانتهاء من إعداد خطة العمل الخمسية الثانية ٢٠٠٩-٢٠١٣ بالتعاون مع كافة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال الطفولة.

ونظراً لأهمية مرحلة الطفولة المبكرة في تطور الطفل من كافة النواحي الجسدية والعقلية والعاطفية والاجتماعية عمل بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم وبدعم من برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (أجفند) على تنفيذ "المشروع الوطني لتطوير التعليم ما قبل المدرسة"، والذي انبثق عنه المنهاج الوطني التفاعلي لرياض الأطفال، والذي يهدف إلى تطوير معرفة الأطفال لأنفسهم والبيئة المحيطة بهم وزيادة مهاراتهم الاجتماعية والمعرفية واللغوية والجسمية والحركية، إضافة إلى تعليمات تأسيس وترخيص رياض الأطفال الحكومية وتدريب مائة من العاملين في مجال رياض الأطفال التابعة لوزارة التربية والتعليم على برنامج العمل مع الأطفال الصغار.

كما تم من خلال العمل على مشروع "تطوير الخدمات المقدمة للأطفال من الولادة إلى أقل من أربع سنوات" بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية وبدعم من برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية "أجفند" إعداد تعليمات تأسيس وترخيص دور الحضانة، وإعداد دراسة تقييم الرقابة والإشراف على دور الحضانة، بهدف العمل على تطوير النظام الرقابي والإشرافي على دور الحضانة في وزارة التنمية الاجتماعية ليتوافق مع التعليمات المحدثة، وبناءً على نتائج الدراسة تم إعداد دليل الرقابة والإشراف على دور الحضانة الذي يتضمن الأسس والأدوات والوسائل اللازمة لضمان صحة وسلامة الأطفال في دور الحضانة. كما وتم من خلال هذا المشروع أيضاً تصميم أداة تقييم بيئة الحضانات لمساعدة مقدمي الرعاية وأصحاب دور الحضانة والمشرفين للتأكد من أن دار الحضانة تشكل بيئة آمنة توفر الرعاية المتكاملة للأطفال.

كما قام المجلس وبالتعاون مع منظمة اليونيسيف بتطوير المعايير النمائية للطفولة المبكرة، والتي تغطي مرحلة الطفولة المبكرة من الولادة وحتى أقل من تسع سنوات. وتهدف المعايير إلى تزويد الأهل والمعلمين وغيرهم من مقدمي الرعاية بمعرفة جيدة للتوقعات الخاصة بنماء الأطفال وتطورهم لتمكّنهم من إجراء عمليات تقييم سليمة لكافة الجوانب النمائية لدى الأطفال.



كما أعد المجلس بالتعاون مع منظمة اليونيسف "تقرير وضع الأطفال في الأردن ٢٠٠٦" والذي يتضمن تحليلاً لما يشكّل حياة الأطفال، ويشير إلى بعض التحديات والفجوات التي يتوجب تكثيف الجهود حولها. ويُذكر أن هذا التقرير التحليلي عن وضع الأطفال هو أول تقرير يصدر بطريقة تشاركية، وقد تضمن التقرير معلومات وإحصاءات عن صحة الأطفال والنساء، والتنمية والتعليم والمشاركة، والأطفال المحتاجين إلى حماية، ويسلط تحليل وضع الأطفال الضوء على الكثير من الإنجازات التي تم تحقيقها للأطفال في الأردن، ويشتمل على معلومات وإحصائيات حول صحة الأطفال، وتعليمهم، ومشاركتهم، بالإضافة إلى حمايتهم، أخذاً في الاعتبار أن الفقر، والظروف الصحية السيئة، ونقص التعليم، جميعها عوامل تحرم الأطفال من كرامتهم، وتهدد حياتهم، وتقضي على آمالهم. كما أنه يصف الفجوات والأمور التي ما زال يجب العمل عليها.

وفي مجال البحوث والدراسات الخاصة بالطفولة عمل المجلس على إعداد دراسة وطنية للأطفال الأقل حظاً وذلك للتعرف على الدراسات النوعية أو الرقمية المتوفرة عن هذه الفئة بهدف إعطاء صورة حقيقية عن واقع هذه الفئة والظروف التي تواجهها، وتوفير أسس لوضع الأولويات للجهود والبرامج التي تسعى لتحسين نوعية حياتهم مستقبلاً.

وبالتعاون مع وزارة التربية والتعليم وبدعم من المشروع المساند لتطوير التعليم للاقتصاد المعرفي (ERFKE Support Project) قام بدراسة تقييم معايير تأسيس وترخيص رياض الأطفال في الأردن. حيث تناولت الدراسة التحليل المؤسسي لوزارة التربية والتعليم من حيث قدرتها على تطبيق معايير التأسيس والترخيص والإشراف الإداري على رياض الأطفال الحكومية والخاصة من خلال الرجوع إلى تحليل التشريعات في المواثيق الدولية والعربية والوطنية ذات العلاقة.

وعلى صعيد الحماية الدولية للطفل وحيث أن المجلس الوطني لشؤون الأسرة مكلف بموجب القانون بمتابعة الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف المواثيق والاتفاقيات الدولي المتعلقة بشؤون الأسرة والمرأة والطفل والتي صادقت عليها المملكة الأردنية الهاشمية؛ فقد قام المجلس ووزارتي الخارجية والتنمية الاجتماعية ومنظمة اليونيسف بإعداد التقرير الثالث لحقوق الطفل الذي تم رفعه للجنة حقوق الطفل في جنيف في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ويحتوي التقرير على كافة المعلومات المتعلقة بالتدابير والإجراءات المتخذة من قبل الحكومة الأردنية لحماية حقوق الطفل بما في ذلك التغيرات التي طرأت على التشريعات الوطنية والسياسات والبرامج والاستراتيجيات المستحدثة تنفيذاً لاتفاقية حقوق الطفل وصولاً لتحقيق مصلحة الطفل الفضلى وضمان حقه في البقاء والنماء والحماية والمشاركة.

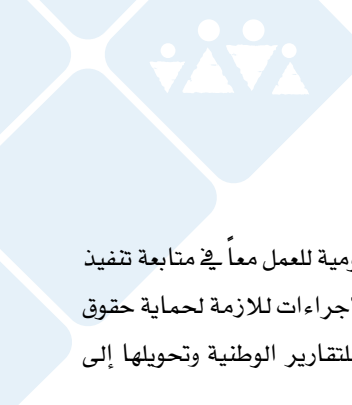
من جهة أخرى، وفيما يتعلق بتقرير جهود الأردن استجابة لإعلان عالم جدير بالأطفال والأهداف الإنمائية للألفية، والذي جاء مؤكداً على التزام الأردن ومواصلة لجهوده في سبيل الوصول إلى أردن جدير بالأطفال، ومنطلقاً من مصادقة الأردن على اتفاقية حقوق الطفل وإعلان الألفية، ومركزاً إلى إعلان عالم جدير بالأطفال. وفي هذا الإطار، قام المجلس الوطني لشؤون الأسرة بتشكيل لجنة للإشراف على إعداد التقرير، اشتملت كافة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بقضايا الطفولة، للوقوف على أبرز الإنجازات والجهود المبذولة لتحسين نوعية حياة أطفاله والتحديات التي تقف حائلاً أمام تحقيق مصالحهم الفضلى وضمان حقهم في البقاء والنماء والحماية والمشاركة، وقد تم تقديم هذا التقرير إلى مندوب الأردن الدائم في الأمم المتحدة ليتم وضعه ضمن التقرير العالمي الذي سيقدّمه الأمين العام للأمم المتحدة في الاجتماع التحضيري التذكاري لعام ٢٠٠٧.

وقد جاءت وثيقة المؤشرات الخاصة بحقوق الطفل من ضمن وثائق السياسات التي حرص المجلس على توفيرها لتخدم المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في قياس وضع وحالة الأطفال في الأردن وعلى المستوى العربي والدولي حيث تحقق هذه الوثيقة أداة قياسية قابلة للتطبيق في جميع الدول وخاصة إذا تم تشاركها على المستوى العربي، وبالتالي تسهيل مهمة الدول الموقعة على اتفاقية حقوق الطفل في إعداد التقرير الدوري إلى اللجنة المعنية، حيث تمثل الخطوط المرجعية الخاصة بصياغة وضع الأطفال في الدولة.

ويساهم تطوير مؤشرات اتفاقية حقوق الطفل في مساعدة الدول العربية على إعداد تقاريرها الوطنية، وعلى تقييم برامجها المختلفة نحو تنفيذ التزاماتها التي تهدت بها عند التوقيع والمصادقة على الاتفاقية، بالإضافة إلى مساهمتها في تقييم الدول للتقدم الذي تم إحرازه، والعمل نحو تحقيق الالتزام بها طبقاً للاتفاقية.







وتشكل مبادرة تطوير مؤشرات كمية ونوعية لاتفاقية حقوق الطفل محطة هامة لتعزيز قدرات الحكومات والمنظمات غير الحكومية للعمل معاً في متابعة تنفيذ الاتفاقية، إضافة إلى تزويد المسؤولين بالاستراتيجيات والآليات المناسبة لمتابعة حالة حقوق الطفل من أجل العمل على وضع الإجراءات اللازمة لحماية حقوق الطفل، كما توفر المؤشرات معلومات هامة حول التقدم الذي تحقق منذ إعلان لجنة حقوق الطفل ملاحظاتها الختامية للتقارير الوطنية وتحويلها إلى مبادرات وطنية.

وتقدم المؤشرات معلومات وبيانات محددة حول كل حكم من أحكام الاتفاقية وأية تدابير أخرى سارية المفعول والتطورات التي حصلت والبرامج والمؤسسات التي أقيمت منذ وضع الاتفاقية موضع التنفيذ، إضافة إلى أية معلومات أخرى حول ما تحقق من تقدم نحو تحقيق هذه الحقوق. وينبغي أن تتصف المؤشرات بسهولة الاستخدام الفهم.

يرحب المجلس الوطني لشؤون الأسرة بمبادرات الشراكة مع كافة المؤسسات المعنية، ويؤكد على ممارسة دوره في توجيه ورسم السياسات الخاصة بالأسرة والطفولة، ويتقدم في هذا المقام بجزيل الشكر والعرفان لكافة الشركاء الذين ساهموا في وضع وصياغة هذا العمل الوطني، ونخص بالذكر دائرة الإحصاءات العامة على جهودها للتعاون مع المجلس الوطني لشؤون الأسرة لإعداد هذه الوثيقة .

الدكتورة هيفاء أبو غزالة

الأمين العام للمجلس الوطني لشؤون الأسرة

# الفصل الأول

## حقوق الطفل دولياً



## تطور حقوق الطفل:

مرت حقوق الطفل أثناء عملية تطورها خلال القرن العشرين بمراحل تمثلت بظهور عدد من المواثيق الدولية<sup>١</sup> والإعلانات الحقوقية<sup>٢</sup> التي خاطبت الطفل وخصته بالحماية والرعاية الدولية؛ فعلى المستوى الدولي؛ ظهر إعلان غوث الأطفال في عام ١٩٢٣ الذي نص على وجوب تأمين الوسائل الضرورية للنمو الطبيعي للطفل مادياً وروحياً، ومنح الطفل الحق في الغذاء والعناية الطبية خاصة للمعوق واليتيم، وحمايته في الظروف الصعبة ومن الاستغلال، وأكد على تربيته بما يتناسب مع مواهبه، جاء بعد ذلك إعلان جنيف لعام ١٩٢٤ الذي تناول مسؤولية البشرية عن إعطاء الأطفال أفضل ما لديها، والالتزام بعدم التمييز القائم على العرق والفروق الدينية، كما عاد وأكد على حق الطفل بالغذاء والمساعدة على النمو والتعليم والحماية من الاستغلال. بعد ذلك تم إنشاء منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في عام ١٩٤١.

صدر في عام ١٩٤٨ إعلان الاتحاد الدولي لرعاية الأطفال والذي احتوى على ثلاثة بنود، وهي: وجوب حماية الطفل بدون الاعتبار للعرق أو الجنسية أو المعتقد، ووجوب الاعتناء بالطفل مع احترام الكيان المستقل للأسرة، ووجوب استفادة الطفل من كافة الخدمات وحمايته من كل أشكال الاستغلال، ليأتي بعدها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان<sup>٣</sup> عام ١٩٤٦ والذي تناول في المادة ١/ أنه يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق، وفي المادة ٢٥ تعرض للأموعة والحق في الرعاية والمساعدة.

أما إعلان الأمم المتحدة لحقوق الطفل عام ١٩٥٩ فقد أضاف مبدأً جديداً وهو مبدأ الحماية؛ فقد تضمن قواعد هادفة إلى حماية الصحة الجسدية ومستوى المعيشة، وقواعد موضوعها النمو الفكري والأخلاقي للطفل.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الإسلام كان أسبق المواثيق الدولية للعناية بالطفل؛ حيث دعا الشرع الحنيف إلى العناية به وتهئية الظروف له ليعيش حياة كريمة، وأكد على وجوب التزام الوالدين بتقديم الرعاية الصحية والتربوية للطفل، كما نص على حقوق الطفل في جميع مراحل حياته وحماية أمواله والحفاظ عليها خاصة في حالة اليتيم.

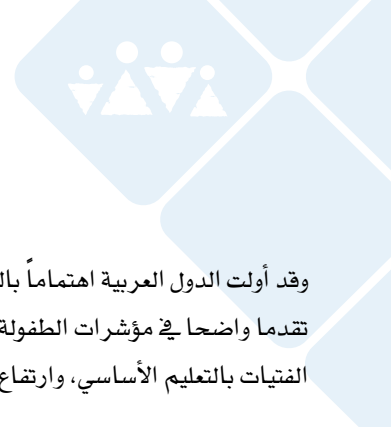
ثم جاءت اتفاقية حقوق الطفل الدولية<sup>٤</sup> التي تعتبر الوثيقة القانونية الدولية التي تلزم الدول من ناحية قانونية بدمج المنظومة الكاملة لحقوق الإنسان<sup>٥</sup>، سواء الحقوق المدنية والسياسية<sup>٦</sup>، أو الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية<sup>٧</sup>، ففي عام ١٩٨٩، أقرت الدول بوجود حاجة إلى اتفاقية خاصة بأطفال العالم، كونهم يحتاجون لرعاية خاصة وحماية، والزاماً للدول بالاعتراف بحقوق الأطفال.

تم اعتماد الاتفاقية من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة<sup>٨</sup> بقرارها ٢٥/٤٤ المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٨٩ وبدأ تنفيذها في ٢ أيلول ١٩٩٠ بموجب المادة (٤٩) من الميثاق.

وتتضمن الاتفاقية ٥٤ مادة، وبروتوكولان اختياريان<sup>٩</sup>. وهي تبين بطريقة واضحة حقوق الإنسان الأساسية التي يجب أن يتمتع بها الأطفال في أي مكان - ودون تمييز، وهذه الحقوق هي: حق الطفل في البقاء، والتطور والنمو إلى أقصى حد، والحماية من التأثيرات المضرة، وسوء المعاملة والاستغلال، والمشاركة الكاملة في الأسرة، وفي الحياة الثقافية والاجتماعية.

ويشار أنه في عام ١٩٩٠ صدر الإعلان العالمي لحقوق الطفل وحمايته ونمائته أثناء مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. وقد نتج عنه قرار بمراجعة وتقييم ما تم الاتفاق عليه من إنجازات بعد مرور عشر سنوات والتوصل لأطر جديدة للعمل مع الأطفال تحت عنوان (عالم جدير بالأطفال).

أما على المستوى الإقليمي العربي؛ وحيث يشكل الأطفال شريحة كبيرة ومهمة في الهرم السكاني للدول العربية، وتعد الجهود المبذولة لتحسين أوضاع هذه الشريحة العمرية في المجتمع، ركيزة أساسية من ركائز إعداد الأجيال القادمة بوصفها منتجة وفعالة، وبالتالي فلم يأت الاهتمام بقضايا الأطفال وحقوقهم وتلبية احتياجاتهم الأساسية من فراغ، في الوقت الذي تتوافق كل المنظمات الدولية، والقمم العالمية لحماية الطفولة، والمؤتمرات العربية والإقليمية، كما تتوافق المواثيق الدولية والعربية على حماية الطفولة وضمان حقوقها الأساسية في مختلف أوضاع السلم والحرب، والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.



وقد أولت الدول العربية اهتماماً بالطفولة على مدى العقدين الآخرين من القرن العشرين، بالتوازي مع الاهتمام العالمي في هذا المجال، وحققت الدول العربية تقدماً واضحاً في مؤشرات الطفولة ومن ذلك انخفاض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة، والاقتراب من تحقيق هدف القضاء على شلل الأطفال، والتحاق الفتيات بالتعليم الأساسي، وارتفاع نسبة السكان الذين تتوفر لهم المياه النقية وخدمات الصرف الصحي بدرجة كبيرة .

كما أنشأت عدد من الدول العربية مجلس أعلى أو هيئة وطنية للطفولة والأسرة، تباشر عملها في وضع الخطط الوطنية ومتابعة تنفيذها والتنسيق بين الأجهزة ذات التخصصات المتعلقة بالطفولة الحكومية وغير الحكومية، ومنها من أنشأت مراكزاً للمعلومات المتعلقة بالطفولة واهتمت بتطوير تشريعاتها المتعلقة بالأطفال بما يضمن تفعيل حقوقهم الكاملة، انسجاماً مع المواثيق العربية والإقليمية.

وكانت جامعة الدول العربية قد وضعت خطة عمل عربية للطفولة لعشر سنوات، صدرت عن المؤتمر الأول رفيع المستوى الذي عقد في تونس عام ١٩٩٢، تم الاسترشاد بها في وضع خطط العمل الوطنية.

ومن جهة أخرى فقد وضع مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بجامعة الدول العربية ميثاق حقوق الطفل العربي عام ١٩٨٤ كما أقر مجلس جامعة الدول العربية في ٢٨ آذار ٢٠٠١ الإطار العربي لحقوق الطفل للعمل به كإطار استرشاد للقضايا المتعلقة بالطفولة على الصعيد العربي. وقد عقد المؤتمر العربي الثاني رفيع المستوى لحقوق الطفل في يولييه ٢٠٠١ الذي صدر عنه "إعلان القاهرة: حول عالم جدير بالأطفال" لتفعيل آليات العمل العربي المشترك من أجل الطفولة.

وانسجاماً مع التوجهات العالمية الجديدة والثوابت العربية الأصيلة وفي هذا الإطار قامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بوضع مشروع خطة العمل "الثانية" للطفولة بصورة استرشادية للدول الأعضاء في وضع أو مراجعة خططها الوطنية للأعوام العشرة القادمة.

### آليات تنفيذ بنود ومواثيق الأمم المتحدة الخاصة بالطفل:

قامت منظمة الأمم المتحدة منذ تأسيسها سنة ١٩٤٥ بإنشاء نظام لحماية حقوق الإنسان ومنه حقوق الطفل، ركيزته عدد لا بأس به من المواثيق والصكوك التي تعتمد من أجل تنفيذها على نوعين من الآليات<sup>١٠</sup>: تعاهديه وغير تعاهديه؛ ومازال هذا النظام في تطور مستمر من أجل تفعيل هذه الآليات والوصول بها إلى المبتغى وهو تعزيز وحماية حقوق الإنسان على وجه المعمورة.

#### الآليات التعاهدية:

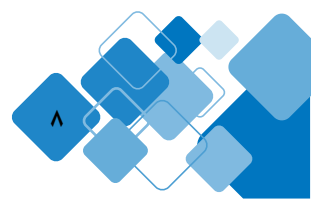
من بين العديد من اتفاقيات حقوق الإنسان<sup>١١</sup> التي تبنتها الأمم المتحدة هناك تسعة اتفاقيات فقط تنص على آليات للتطبيق؛ وهي على شكل لجان تعمل على تنفيذ بنود هذه الاتفاقيات وهي:

١- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ اعتمدت من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١/١٢/١٩٦٥، ودخلت حيز التنفيذ في ٤/١/١٩٦٩، أنشأت لجنة تسمى "لجنة القضاء على التمييز العنصري".

٢- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي أعتد في ١٦/١٢/١٩٦٦، ودخل حيز التنفيذ في ٢٣/٣/١٩٧٦، أنشأت لجنة تسمى "اللجنة المعنية بحقوق الإنسان".

٣- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي أعتد في ١٦/١٢/١٩٦٦، ودخل حيز التنفيذ في ٣/١/١٩٧٦، أنشأت المجلس الاجتماعي والاقتصادي لجنة تعمل على تنفيذ بنود هذا العهد وفقاً لقراره رقم ١٧/١٩٨٥ بتاريخ ٢٨/٥/١٩٨٥ وتسمى هذه اللجنة "اللجنة المعنية بشؤون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية".

٤- الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها التي اعتمدت في ٣٠/١١/١٩٧٣، ودخلت حيز التنفيذ في ١٨/٧/١٩٧٦، أنشأت لجنة تسمى "الفريق الثلاثي لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها".



٥- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي اعتمدت في ١٨/١٢/١٩٧٩، ودخلت حيز التنفيذ في ٣/٩/١٩٨١، أنشأت لجنة تسمى "لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة".

٦- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، اعتمدت في ١٠/١٢/١٩٨٤، ودخلت حيز التنفيذ في ٢/٩/١٩٨٧. أنشأت لجنة تسمى "لجنة مناهضة التعذيب".

٧- الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية التي اعتمدت في ١٠/١٢/١٩٨٥، ودخلت حيز التنفيذ في ٣/٤/١٩٨٨، أنشأت لجنة تسمى "لجنة مناهضة الفصل العنصري في الألعاب".

٨- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم التي اعتمدت في ١٨/١٢/١٩٩٠، ودخلت حيز التنفيذ في ١/٧/٢٠٠٣، أنشأت لجنة تسمى "لجنة حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم".

وإن كانت هذه الآليات جميعها ترتبط بصورة غير مباشرة بحماية حقوق الطفل وفقاً لأوضاع معينة، وانطلاقاً من صفته الإنسانية المجردة، وبالتالي يتمتع بكافة امتيازات الحماية المقدمة وفقاً للاتفاقيات المذكورة عن طريق اللجان الخاصة بها، إلا أن هناك آلية خاصة بحماية حقوق الطفل باعتباره حالة ووضعية بحاجة للحماية والرعاية؛ فقد جاءت الآلية الخاصة به وهي:

٩- اتفاقية حقوق الطفل التي أنشأت لجنة تسمى "اللجنة المعنية بحقوق الطفل" ١٤.

### الآليات غير التعاهدية:

على الرغم من أن لجنة حقوق الطفل لم تتلق الشكاوى الفردية حول انتهاكات حقوق الطفل إلا أن المجال كان مفتوحاً أمام كل صاحب مصلحة لتقديم الشكاوى عن أي انتهاك يقع على الأطفال إلى الجهة صاحبة الولاية الأعم وهي لجنة حقوق الإنسان والتي تلقت كما هائلاً من الشكاوى الفردية و الجماعية حول انتهاكات حقوق الإنسان في العديد من الدول.

إلى أن حل مجلس حقوق الإنسان<sup>١٥</sup> محل اللجنة وأصبح يتمتع بصلاحيات واسعة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك التصدي للانتهاكات الجسيمة والمنهجية، والإسهام في منع انتهاكات حقوق الإنسان، والرد السريع على حالات حقوق الإنسان الطارئة، ويقوم المجلس بالاضطلاع بجميع ولايات وآليات ومهام ومسؤوليات لجنة حقوق الإنسان وباستعراضها، وكذلك عند الاقتضاء تحسينها وترشيدها، وذلك بهدف المحافظة على نظام للإجراءات الخاصة وعلى مشورة الخبراء والإجراءات المتعلقة بالشكاوى، ومراجعة عمل المقررين الخاصين من أجل تعزيز عملهم وسد النقص في طرق عملهم وصلاحياتهم.

إن إحدى أهم الصلاحيات الجديدة للمجلس هي "آلية المراجعة الدورية الشاملة"، إذ يتعين أن تخضع جميع الدول الأعضاء دون استثناء وبصفة دورية لهذه المراجعة التي تستند إلى معلومات موضوعية وموثوق بها لمدى وفاء كل من الدول الأعضاء بالتزاماتها وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان، حيث تتعرض هذه الآلية لمراجعة كافة أوضاع حقوق الإنسان بما فيها حقوق الطفل، ولقد تبنى مجلس حقوق الإنسان في دورته الأولى قرار يقضي بإنشاء فريق عمل يعمل على وضع أساليب وحدود زمنية لهذه الآلية.

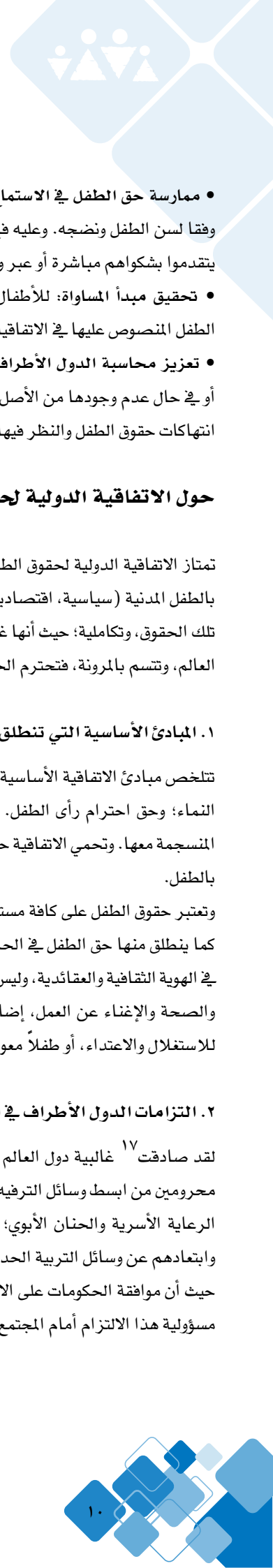
أما عن آلية استقبال الشكاوى أو المراسلة فهي آلية تتيح للأفراد أو المجموعات أو من ينوب عنهم التقدم للجنة المختصة - لجنة حقوق الطفل في هذا السياق - بشكاوى عن انتهاكات حقوقهم على يد دولة طرف في الاتفاقية بشرط أن تقر الدولة الطرف باختصاص اللجنة في تلقي الشكاوى والنظر فيها.

إلا أنه وبالرغم من مرور وقت طويل على اعتماد اتفاقية حقوق الطفل، مازالت حقوق الإنسان الأساسية لملايين الأطفال لم تتحقق بعد على أرض الواقع. وبينما يجري حالياً صياغة آلية شكاوى تلحق بالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى آليات الشكاوى الملحقه بسائر المعاهدات الحقوقية الأخرى، فستكون اتفاقية حقوق الطفل الاتفاقية الدولية الحقوقية الوحيدة التي ينقصها آلية شكاوى للتقدم بشكاوى عن انتهاكات الحقوق الواردة فيها، الأمر الذي يعد تمييزاً جسيماً ضد الأطفال.

حيث تتيح آلية الشكاوى للأطفال ومناصريهم مخاطبة لجنة حقوق الطفل بعد نفاذ وسائل الانتصاف المحلية أو الإقليمية، أو في حال عدم وجودها من الأصل. ويعد البروتوكول الاختياري الجديد أداة جديدة للضغط على الدول الأطراف<sup>١٦</sup> للوفاء بالتزاماتها، وتشجيعها على إيجاد وسائل انتصاف فعالة على المستوى المحلي.

على الرغم من أنه يمكن للأطفال أو من ينوب عنهم استخدام الآليات الموجودة بالفعل بموجب الاتفاقيات الحقوقية الدولية التي تم ذكرها للمطالبة بالكثير من حقوقهم، إلا أن تلك المعاهدات لا تغطي، مجتمعة أو منفصلة، كافة الحقوق والتفاصيل المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل. والأكثر من هذا، أن الشكاوى المقدمة نيابة عن الأطفال، في تلك الحالة، لا تنظر فيها لجنة ذات اختصاص وخبرة خاصة في حقوق الطفل.

ويشار إلى أن الحاجة لوجود آلية خاصة بتلقي الشكاوى فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الطفل تبرر بما يلي:



- ممارسة حق الطفل في الاستماع إليه: تقرر الاتفاقية في المادة ١٢ منها بحق الطفل في التعبير عن آرائه بحرية، وضرورة أن تولى تلك الآراء الاعتبار الواجب وفقاً لسن الطفل ونضجه. وعليه فإن إنشاء آلية شكايي لاتفاقية حقوق الطفل من شأنه أن يمنح الأطفال فرصة ممارسة هذا الحق التعبير عن آرائهم بأن يتقدموا بشكاوهم مباشرة أو عبر وسطاء.
- تحقيق مبدأ المساواة: للأطفال الحق، بقدر الكبار، في التقدم ببلاغات عن انتهاكات حقوقهم. وعليه فإن عدم وجود آلية شكايي خاصة بسائر حقوق الطفل المنصوص عليها في الاتفاقية يعد تمييزاً ضد الطفل.
- تعزيز محاسبة الدول الأطراف لدى لجنة حقوق الطفل: حين تفشل آليات الشكاوي المحلية في توفير العدالة بفاعلية لضحايا انتهاكات حقوق الطفل، أو في حال عدم وجودها من الأصل، فعلى المجتمع الدولي أن يوفر وسيلة انتصاف على المستوى الدولي تتمثل في اختصاص لجنة حقوق الطفل بتلقي شكايي انتهاكات حقوق الطفل والنظر فيها ومحاسبة الدول الأطراف بشأنها.

## حول الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل:

تمتاز الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل بمجموعة من الخصائص التي تتميز بها؛ فقد امتازت بالشمولية؛ بحيث أنها تشمل كافة الحقوق الإنسانية المرتبطة بالطفل المدنية (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية)، كما أنها إلزامية؛ فعلى الدول المصادقة الالتزام بحماية حقوق الطفل وتقديم تقرير دوري عن تطور تلك الحقوق، وتكاملية؛ حيث أنها غير قابلة للتجزئة ولا تخضع للتراتبية، وهي دولية؛ فتشكل قانوناً دولياً وتتقدم على القوانين الوطنية، وموجهة إلى كل أطفال العالم، وتتسم بالمرونة، فتحترم الخصوصيات الثقافية لكل دولة.

### ١. المبادئ الأساسية التي تنطلق منها الاتفاقية:

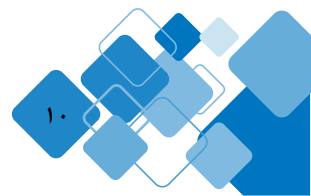
تتلخص مبادئ الاتفاقية الأساسية الأربعة في: عدم التمييز؛ تضافر الجهود من أجل المصلحة الفضلى للطفل؛ والحق في الحياة، والحق في البقاء، والحق في النماء؛ وحق احترام رأي الطفل. وكل حق من الحقوق التي تنص عليه الاتفاقية بوضوح، يتلازم بطبيعته مع الكرامة الإنسانية للطفل وتطويرة وتميمته المنسجمة معها. وتحمي الاتفاقية حقوق الأطفال عن طريق وضع المعايير الخاصة بالرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية والمدنية والقانونية المتعلقة بالطفل.

وتعتبر حقوق الطفل على كافة مستوياتها منبثقة من هذه المبادئ؛ بحيث يمنح الطفل الحق في الحياة والمجيء إليها فتحمي الاتفاقية الطفل حتى وهو جنين، كما ينطلق منها حق الطفل في الحرية فتجرم اعتقال الأطفال أو الحد من حريتهم، انطلاقاً إلى الحق في الهوية القانونية والاسم والنسب والجنسية، وحقه في الهوية الثقافية والعقائدية، وليس ببعيد عنها حق الطفل في الانتساب لأسرة وأن يتمتع بالأبوة والأمومة، وأخيراً حقوق الطفل على الدولة من التربية والتعليم والصحة والإغناء عن العمل، إضافة إلى حقوق الأطفال في الظروف الصعبة؛ كأن يكون الطفل غير شرعي أو محروماً من الرعاية الأسرية، أو معرضاً للاستغلال والاعتداء، أو طفلاً معوقاً، أو حدثاً جانحاً.

### ٢. التزامات الدول الأطراف في الاتفاقية:

لقد صادقت<sup>١٧</sup> غالبية دول العالم على الاتفاقية، ولكنها بحاجة إلى جهد واضح لوضعها موضع التنفيذ الفعلي والحقيقي، حيث لا يزال عدد من الأطفال محرومين من أبسط وسائل الترفيه والحماية ويتعرضون للاستغلال والعنف؛ وعدم توفير وسائل التربية والتعليم الحديثة، وتعرضهم للعمل الليلي بعيداً عن الرعاية الأسرية والحنان الأبوي؛ ما يحرمهم من تنمية قابليتهم الذهنية الجسمية، وتعرضهم لحالات التشرد والحرمان وعدم الحماية من الاعتداء وابتعادهم عن وسائل التربية الحديثة.

حيث أن موافقة الحكومات على الالتزام بهذه الاتفاقية بموجب التصديق عليها؛ تكون قد ألزمت نفسها بحماية وضمان حقوق الأطفال، ووافقت على تحمل مسؤولية هذا الالتزام أمام المجتمع الدولي. وتُلزم الاتفاقية الدول الأطراف بتطوير وتنفيذ جميع إجراءاتها وسياساتها على ضوء المصالح الفضلى للطفل.





### ٣. لجنة حقوق الطفل:

لجنة حقوق الطفل المنشأة بموجب اتفاقية حقوق الطفل (المادة ٤٣) هي هيئة مكونة من خبراء مستقلين تقوم بمتابعة تطبيق الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل من قبل الدول الأعضاء بها. كما تتابع أيضا تطبيق البروتوكولين الاختياريين للاتفاقية المعنيين بإشراك الأطفال في النزاع المسلح وبيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الخفيفة.

#### ٣-١ تشكيل اللجنة:

تتألف اللجنة من عشرة خبراء<sup>١٨</sup> من ذوي المكانة الخلقية الرفيعة والكفاءة المعترف بها في الميدان الذي تغطيه هذه الاتفاقية. وتنتخب الدول الأطراف أعضاء اللجنة من بين رعاياها ويعمل هؤلاء الأعضاء بصفتهم الشخصية، ويولى الاعتبار للتوزيع الجغرافي العادل وكذلك للنظم القانونية الرئيسية.

#### ٣-٢ الانتخاب:

ينتخب أعضاء اللجنة بالاقتراع السري من قائمة أشخاص ترشحهم الدول الأطراف، ولكل دولة طرف أن ترشح شخصا واحدا من بين رعاياها. يجري الانتخاب الأول لعضوية اللجنة بعد ستة أشهر على الأكثر من تاريخ بدء نفاذ هذه الاتفاقية وبعد ذلك مرة كل سنتين. ويوجه الأمين العام للأمم المتحدة قبل أربعة أشهر على الأقل من تاريخ كل انتخاب رسالة إلى الدول الأطراف يدعوها فيها إلى تقديم ترشيحاتها في غضون شهرين. ثم يعد الأمين العام قائمة مرتبة ترتيبا الفبائيا بجميع الأشخاص المرشحين على هذا النحو مبينا الدول الأطراف التي رشحتهم، ويبلغها إلى الدول الأطراف في هذه الاتفاقية. تجري الانتخابات في اجتماعات للدول الأطراف يدعو الأمين العام إلى عقدها في مقر الأمم المتحدة. وفي هذه الاجتماعات، التي يشكل حضور ثلثي الدول الأطراف فيها نصابا قانونيا لها، يكون الأشخاص المنتخبون لعضوية اللجنة هم الذين يحصلون على أكبر عدد من الأصوات وعلى الأغلبية المطلقة لأصوات ممثلي الدول الأطراف الحاضرين المصوتين.

ينتخب أعضاء اللجنة لمدة أربع سنوات. ويجوز إعادة انتخابهم إذا جرى ترشيحهم من جديد. غير أن مدة ولاية خمسة من الأعضاء المنتخبين في الانتخاب الأول تنقضي بانقضاء سنتين؛ وبعد الانتخاب الأول مباشرة يقوم رئيس الاجتماع باختيار أسماء هؤلاء الأعضاء الخمسة بالقرعة. إذا توفى أحد أعضاء اللجنة أو استقال أو أعلن لأي سبب آخر أنه غير قادر على تأدية مهام اللجنة، تعين الدولة الطرف التي قامت بترشيح العضو خبيرا آخر من بين رعاياها ليكمل المدة المتبقية من الولاية، رهنا بموافقة اللجنة.

#### ٣-٣ الاجتماعات:

تعقد اجتماعات اللجنة عادة في مقر الأمم المتحدة أو في أي مكان مناسب آخر تحدده اللجنة. وتجتمع اللجنة عادة مرة في السنة. وتحدد مدة اجتماعات اللجنة، ويعاد النظر فيها، إذا اقتضى الأمر، في اجتماع للدول الأطراف في هذه الاتفاقية، رهنا بموافقة الجمعية العامة. يوفّر الأمين العام للأمم المتحدة ما يلزم من موظفين ومرافق لاضطلاع اللجنة بصورة فعّالة بوظائفها بموجب هذه الاتفاقية. يحصل أعضاء اللجنة المنشأة بموجب هذه الاتفاقية، بموافقة الجمعية العامة، على مكافآت من موارد الأمم المتحدة، وفقا لما قد تقررته الجمعية العامة من شروط وأحكام.

#### ٣-٤ مهام لجنة حقوق الطفل:

تلتزم جميع الدول الأعضاء بتقديم تقارير منتظمة إلى اللجنة عن كيفية تطبيق الحقوق. فبداية على الدولة تقديم تقرير أولي بعد عامين من الانضمام إلى الاتفاقية وبعد ذلك كل خمسة أعوام. وتقوم اللجنة بفحص كل تقرير، وتعرب عما يقلقها وتقدم توصياتها للدولة الطرف في شكل "ملاحظات ختامية". وتتحصّل اللجنة أيضا التقارير الإضافية التي تلتزم بتقديمها الدول التي صدقت على البروتوكولين الاختياريين للاتفاقية. ولا يمكن للجنة فحص الشكاوى الفردية، وإن كانت حقوق الطفل يمكن رفعها أمام لجان أخرى ذات صلاحية لفحص الرسائل الفردية. وتصدر أيضا اللجنة تفسيرها لمضمون الأحكام الخاصة بحقوق الإنسان، وهو ما يعرف بالتعليقات العامة<sup>١٩</sup> في قضايا موضوعية، كما تنظم أيام من المناقشات العامة.



## آلية إعداد التقارير الخاصة باتفاقية حقوق الطفل:

تعتبر التقارير الدورية هي الترجمة الحقيقية للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل بحيث تلتزم الدول بتقديمها إلى اللجنة الدولية لحقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة تحدد فيها وضع الأطفال على المستوى الوطني والتقدم المحرز نحو إعلاء وكفالة حقوق الطفل المنصوص عليها في بنود الاتفاقية. ذلك وفقاً للمادة ٤٤ من الاتفاقية.

وقد نصت المادة ٤٤ من الاتفاقية على التقارير الخاصة بأوضاع الدول الأطراف في مواجهة نصوص الاتفاقية والحقوق التي نصت عليها وذلك على النحو التالي:

١. تتعهد الدول الأطراف بأن تقدم إلى اللجنة، عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة، تقارير عن التدابير التي اعتمدها لإنفاذ الحقوق المعترف بها في هذه الاتفاقية وعن التقدم المحرز في التمتع بتلك الحقوق:

أ. في غضون سنتين من بدء نفاذ هذه الاتفاقية بالنسبة للدولة الطرف المعنية:

ب. وبعد ذلك مرة كل خمس سنوات .

٢. توضح التقارير المدة بموجب هذه المادة العوامل والصعاب التي تؤثر على درجة الوفاء بالتزامات المتعهد بها بموجب هذه الاتفاقية إن وجدت مثل هذه العوامل والصعاب . ويجب أن تشمل التقارير أيضاً على معلومات كافية توفر للجنة فهما شاملاً لتنفيذ الاتفاقية في البلد المعني.

٣. لا حاجة بدولة طرف قدمت تقريراً أولياً شاملاً إلى اللجنة أن تكرر فيما تقدمه من تقارير لاحقة وفقاً للفقرة ١ (ب) من هذه المادة ، المعلومات الأساسية التي سبق لها تقديمها.

٤. يجوز للجنة أن تطلب من الدول الأطراف معلومات إضافية ذات صلة بتنفيذ الاتفاقية.

٥. تقدم اللجنة إلى الجمعية العامة كل سنتين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقارير عن أنشطتها.

٦. تتيح الدول الأطراف تقاريرها على نطاق واسع للجمهور في بلدانها.

وقد وضعت اللجنة مبادئ توجيهية تتعلق بشكل ومضمون التقارير المبدئية و الدورية التي يتعين على الدول الأطراف تقديمها. على أن تتضمن التقارير البنود التالية:

١- التدابير العامة لإنفاذ الاتفاقية .

٢- تعريف الطفل.

٣- المبادئ العامة.

٤- الحقوق المدنية والحريات.

٥- البيئة الأسرية والرعاية البديلة .

٦- الصحة الأساسية والرفاهة .

٧- التعليم والأنشطة الثقافية والترفيهية .

٨- تدابير الحماية الخاصة .

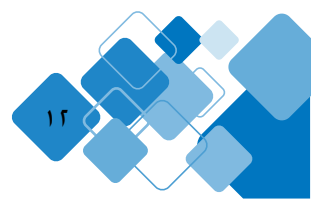
وقد قامت لجنة حقوق الطفل باعتماد تقنيات ومؤشرات خاصة لقياس مدى تطبيق الاتفاقية، فأصدرت في شهر تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٦ مجموعة المبادئ التوجيهية حول كيفية إعداد التقرير الثاني، الذي يجب أن ترفعه الدول الأطراف إلى اللجنة في السنة الخامسة للانضمام إلى الاتفاقية.

وتضمنت الوثيقة المبادئ التالية:

١- أن تتضمن تقارير الدول الأطراف، معلومات كافية تتيح للجنة إمكان التعرف بدقة إلى مدى وكيفية تطبيق الاتفاقية.

٢- أن يكون إعداد التقارير فرصة لإعادة النظر بالقوانين المحلية والسياسات المتبعة لتحويل حقوق الطفل إلى واقع فعلي.

٣- أن تشجع وتسهل آليات إعداد التقارير، المشاركة الشعبية والمتابعة العامة للسياسات الحكومية المتعلقة بالطفولة.



كما نصت وثيقة المبادئ على ضرورة تضمين التقرير مجموعة وافرة من المعلومات، لا سيما فيما يتعلق بالصعوبات التي تواجه الدول الأطراف أثناء التطبيق، وبالتدابير المعتمدة لضمان إرساء نظام معلومات حول مدى تامين أو انتهاك حقوق الأطفال، وتعزيز التعاون بين القطاعين الرسمي والأهلي.

## المصادقة أو الانضمام لاتفاقية حقوق الطفل:

### ١. مصادقة الأردن على اتفاقية حقوق الطفل:

فقد وقعت على اتفاقية حقوق الطفل في ٢٩ آب ١٩٩٠، وتم التصديق على هذه الاتفاقية بموجب قانون "قانون التصديق على اتفاقية حقوق الطفل رقم ٥٠ لسنة ٢٠٠٦" المنشور على الصفحة ٣٩٩١ من عدد الجريدة الرسمية رقم ٤٧٨٧ بتاريخ (١٦/١٠/٢٠٠٦) من جهته قدم الأردن التقرير الأردني الثالث حول تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل بصورة وطنية مشتركة بعد محاورات وجلسات مع قطاعات واسعة من المجتمع، من الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والخبراء المختصين. وانسجاماً مع ما تضمنته نصوص الاتفاقية وتنفيذاً لقانون التصديق فقد طرأ العديد من التعديلات على التشريعات الوطنية المعنية بالطفولة لضمان تمتع الطفل الأردني بجميع الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية منذ تقديم التقرير الأردني الثاني في عام ١٩٩٨، أهمها التالي: قانون الأحوال الشخصية المعدل رقم (٨٢) لسنة ٢٠٠١ والذي عمل على رفع سن الزواج ليصبح ثمانية عشرة سنة لكلا الطرفين، وقانون العقوبات المعدل رقم (٨٦) لسنة ٢٠٠١ والذي أضاف البند المتعلق بتنفيذ العقوبة بحق الزوجين على التوالي على أن يكون لهما محل إقامة ثابت؛ إذا حكم عليهما بعقوبة الحبس مدة لا تزيد على السنة وفي رعايتهما من هو دون الثامنة عشرة من العمر، وإعادة النظر بقانون الأحداث كاملاً لينسجم مع السياسة الإصلاحية للأحداث، وقانون العمل رقم (٥١) لسنة ٢٠٠٢ وقانون العمل المعدل رقم ٤٨ لسنة ٢٠٠٨ والذي شمل فئات كانت مستبعدة في القانون من نطاق الحماية القانونية، والتي يشكل الأطفال نسبة لا بأس منها كعمال الزراعة وعمال المنازل، والعاملين في مشاريع الأسرة، بالإضافة لإعداد كل من مشروع قانون حقوق الطفل ومشروع نظام دور الحضانة. وعلى المستوى الاستراتيجي ووضع الخطط والبرامج فقد وضعت عدة استراتيجيات وخطط وطنية ذات علاقة مباشرة بحقوق الطفل أهمها: الخطة الوطنية الأردنية للطفولة المبكرة للأعوام ٢٠٠٤-٢٠١٣، والإستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة لعام ٢٠٠٠ والخطة الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة للأعوام ٢٠٠٢-٢٠٠٧، والإستراتيجية الوطنية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال ٢٠٠٣، والخطة الإستراتيجية لوزارة التنمية الاجتماعية وصندوق المعونة الوطنية للأعوام ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦، والإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر ٢٠٠٢، والخطة الإستراتيجية للحكومة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي للأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٦، ومشروع الإستراتيجية الوطنية للشباب ٢٠٠٥-٢٠٠٩.

كما جاء إنشاء المجلس الوطني لشؤون الأسرة في منتصف عام ٢٠٠١ بموجب القانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠١ للعمل على دعم وتنسيق الجهود على الصعيد الوطني لجميع الجهات العاملة في مختلف القطاعات المعنية بشؤون الأسرة والطفل بما فيها مؤسسات المجتمع المدني وهيئاته المختلفة ولتحقيق التكامل بينها لضمان حقوق الطفل كما حددتها الاتفاقية.

### ٢. مصادقة أو انضمام الدول العربية على اتفاقية الطفل:

#### البحرين:

صادقت مملكة البحرين على الاتفاقية بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٩٠، كما صادقت على البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة في ٢١ سبتمبر ٢٠٠٤. بتحفظ واحد والمتعلق بالحد الأدنى للتجنيد، كما صادقت على البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في الدعارة والصور الخليعة، في ٢١ سبتمبر ٢٠٠٤.

#### اليمن:

صادقت الجمهورية اليمنية على الاتفاقية بموجب القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩١م بتاريخ ٢٦/١/١٩٩١م

#### الجزائر:

صادقت عليها بتاريخ ١٦ أبريل ١٩٩٣، كما صادقت على البروتوكول الاختياري الملحق بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في الدعارة بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٦، ولم تصادق الجزائر بعد على البروتوكول الاختياري الملحق بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة. قدمت الجزائر آخر تقاريرها عام ٢٠٠٣، وصدرت آخر ملاحظات ختامية للجنة حقوق الطفل بشأن الجزائر في سبتمبر ٢٠٠٥، ومن المقرر أن تقدم تقريرها الثالث والرابع عام ٢٠١٠.

#### الكويت:

وقعت عليها في عام ١٩٩١، وصدر المرسوم الأميري رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩١ بتاريخ ٢٥ ديسمبر ١٩٩١، كما صدر المرسوم الأميري رقم ٧٨ لسنة ٢٠٠٤ بتاريخ ١٥ مارس ٢٠٠٤ بانضمام دولة الكويت إلى البروتوكولين الاختياريين الملحقين بالاتفاقية.

#### السعودية:

صادقت السعودية على اتفاقية حقوق الطفل بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٧) في ١٦/٠٤/١٤١٦ هجرية. (١١ سبتمبر ١٩٩٥). وقد قدمت المملكة تقريرها الأولي للجنة الدولية لحقوق الطفل ونوقش، كما قدمت التقرير الدوري الثاني عن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل ونظرت لجنة حقوق الطفل في جلستها الـ ٤١ في سبتمبر ٢٠٠٦.

#### لبنان:

تم تصديق لبنان على اتفاقية حقوق الطفل في ١٤ أيار ١٩٩١ أرسل التقرير الوطني الثالث عن أوضاع الأطفال في لبنان (٢٠٠٣ - ١٩٩٨) إلى لجنة حقوق الطفل في جنيف عام ٢٠٠٤.

#### المغرب:

صادقت على الاتفاقية بتاريخ ٢١ يونيو ١٩٩٣، كما صادقت على البروتوكول الاختياري الملحق بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في الدعارة في أكتوبر ٢٠٠١، وعلى البروتوكول الاختياري الملحق بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة في مايو ٢٠٠٢. قدمت التقرير الدوري الثاني عن أعمال اتفاقية حقوق الطفل عام ٢٠٠٢، وصدرت الملاحظات الختامية بعد النظر فيه عام ٢٠٠٣، وعليها أن تقدم تقريرها الثالث والرابع في ٢٠٠٩.

#### سوريا:

صادقت الحكومة السورية على اتفاقية حقوق الطفل في تاريخ ١٣/٦/١٩٩٣ بموجب القانون رقم (٨)، ولقد دخلت الاتفاقية في حيز التنفيذ بتاريخ ١٤/٨/١٩٩٣، كما صادقت على البروتوكولين الاختياريين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل والمتعلقين ببيع الأطفال وتوريطهم بأعمال الدعارة والإبادة وإشراكهم في النزاعات المسلحة، وذلك بموجب المرسوم رقم (٣٧٩) بتاريخ ٢٦/١٠/٢٠٠٢، وقد قدمت التقرير الوطني الأول حول متابعة الاتفاقية في عام ١٩٩٥ والتقرير الثاني في عام ٢٠٠٢.

#### مصر:

صادقت مصر على اتفاقية حقوق الطفل بتاريخ ٦/٧/١٩٩٠ ودخلت حيز التنفيذ في ٢/٩/١٩٩٠.

#### جيبوتي:

وقعت على الاتفاقية بتاريخ ٣٠/٩/١٩٩٠ وصادقت عليها بتاريخ ٦/١٢/١٩٩٠ ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ ٥/١/١٩٩١.

#### العراق:

انضمت الجمهورية العراقية للاتفاقية بتاريخ ١٥/٦/١٩٩٤ وأدخلتها حيز التنفيذ بتاريخ ١٥/٧/١٩٩٤.

#### ليبيا:

ليبيا عملت على الانضمام إلى اتفاقية حقوق الطفل بتاريخ ١٥/٤/١٩٩٣ وأدخلتها حيز التنفيذ بتاريخ ١٥/٥/١٩٩٣.

#### عمان:

انضمت للاتفاقية بتاريخ ٩/١٢/١٩٩٦ وأدخلتها حيز التنفيذ بتاريخ ٨/١/١٩٩٧.

#### قطر:

صادقت قطر على اتفاقية حقوق الطفل ؛ حيث وقعت عليها بتاريخ ٨/١٢/١٩٩٢ وصادقت عليها بتاريخ ٣/٤/١٩٩٥، ودخلت حيز التنفيذ في ٣/٥/١٩٩٥.

#### الصومال:

قامت الصومال بالتوقيع على الاتفاقية بتاريخ ٩/٥/٢٠٠٢ ولكنها لم تصادق عليها أو تدخلها حيز التنفيذ.

#### السودان:

صادقت السودان على لاتفاقية في ٣/٨/١٩٩٠ وأدخلتها حيز التنفيذ في ٢/٩/١٩٩٠.

#### تونس:

صادقت على الاتفاقية بتاريخ ٢٦/٢/١٩٩٠ ودخلت حيز التنفيذ في ٢٩/٢/١٩٩٢.

#### الإمارات:

انضمت الإمارات العربية المتحدة إلى اتفاقية حقوق الطفل في ٣/١/١٩٩٧ وأدخلتها حيز التنفيذ في ٢/٢/١٩٩٧.

#### فلسطين:

لم توقع أو تصادق على الاتفاقية لعدم تمكنها من ذلك.

### التحفظات ٢٠ :

#### ١. تحفظات المملكة الأردنية الهاشمية على مواد اتفاقية حقوق الطفل:

إن أهم ما نص عليه قانون التصديق هي المادة ٢ بأنه تعتبر صحيحة وناظرة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها وجزء لا يتجزأ من هذا القانون، التحفظات التي أبدتها المملكة الأردنية الهاشمية؛ وهي:

١- التحفظ على المادة (١٤) المتعلقة بحق حرية الفكر والوجدان والدين؛ يشار إلى أن المبدأ العام يحمي حرية الفكر والوجدان بما في ذلك للأطفال وهو ما ضمنه الدستور الأردني والتشريعات الأخرى ذات العلاقة، فحرية ممارسة الشعائر الدينية حق محمي بموجب الدستور والتشريعات في الأردن، ولم تمارس ضد أي جماعة أو طائفة قيوداً على ممارستها لشعائرها الدينية أو الحد منها، إلا أنه لا يمكن السماح بتغيير دين الطفل وذلك من منطلق الحفاظ على حقوقه الشرعية وعلى الترابط والسلم الاجتماعي بين أبناء الديانات في المملكة.

٢- التحفظ على المادتين (٢٠) و (٢١) المتعلقة بنظام التبني والرعاية البديلة للطفل المحروم بصفة دائمة أو مؤقتة من بيئته العائلية؛ جاء هذا التحفظ متمشياً مع القوانين والتشريعات المرتكزة على الشريعة الإسلامية والتي لا تجيز التبني حفاظاً على حق الطفل في حفظ اسمه ونسبه، حيث يطبق في الأردن مبدأ الكفالة الإسلامية التي من خلالها يجوز كفالة الطفل المتضرر وتأمين كافة احتياجاته بشكل كامل، ويستطيع أن يرث من خلال نظام الوصية في الإسلام الذي يقوم كافل الطفل بوضع وصيته بتمليك بعض الأموال بعد وفاته لصالح الطفل المكفول.

## ٢. تحفظات الدول العربية على مواد اتفاقية حقوق الطفل:

يشار إلى أن الدول العربية قد أبدت عددا من التحفظات على اتفاقية حقوق الطفل ظهرت على النحو التالي:

رقم المادة	مضمون المادة	الدول المتحفظة	الأسباب
٧	الحق في الاسم والجنسية	الكويت، عُمان، الإمارات	القانون الوطني حيث أنها مسألة وطنية داخلية
٩	فصل الطفل عن والديه	عُمان	تتشرط إضافة أو الأمن العام
١٢	حرية التعبير	الجزائر	القانون الجزائري
١٤	حرية الفكر والوجدان والدين	المغرب، الجزائر، سوريا، الإمارات، العراق، الأردن	الدستور وقانون الأسرة والشريعة الإسلامية
١٦	الحماية من التعرض التعسفي للحياة الخاصة	الجزائر	القانون الجزائري
١٧	حرية الوصول إلى المعلومات	الإمارات الجزائر	القانون الوطني والقيم الثقافية القانون الجزائري
٢٠	الرعاية البديلة	سوريا، الأردن، مصر	الشريعة الإسلامية
٢١	ضمانات التبني	سوريا، الأردن، الإمارات، عمان، مصر	الشريعة الإسلامية
٣٠	طفل الأقليات	عمان	
	شاملة	السعودية	أي نص يخالف الإسلام

### وضع المصادقة: اتفاقية حقوق الطفل

الدولة	وضع المصادقة	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق/الانضمام	تاريخ الدخول حيز النفاذ
الجزائر	تصديق	١٩٩٠-١-٢٦	١٩٩٣-٤-١٦	١٩٩٣-٥-١٦
البحرين	انضمام	--	١٩٩٢-٢-١٣	١٩٩٢-٣-١٤
جزر القمر	تصديق	١٩٩٠-٩-٣٠	١٩٩٣-٦-٢٢	١٩٩٣-٧-٢١
جيبوتي	تصديق	١٩٩٠-٩-٣٠	١٩٩٠-١٢-٦	١٩٩١-١-٥
مصر	تصديق	١٩٩٠-٢-٥	١٩٩٠-٧-٦	١٩٩٠-٩-٢
العراق	انضمام	--	١٩٩٤-٦-١٥	١٩٩٤-٧-١٥
الأردن	تصديق	١٩٩٠-٨-٢٩	١٩٩١-٥-٢٤	١٩٩١-٦-٢٣
الكويت	تصديق	١٩٩٠-٦-٧	١٩٩١-١٠-٢١	١٩٩١-١١-٢٠
لبنان	تصديق	١٩٩٠-١-٢٦	١٩٩١-٥-١٤	١٩٩١-٦-١٣
ليبيا	انضمام	--	١٩٩٣-٤-١٥	١٩٩٣-٥-١٥
موريتانيا	تصديق	١٩٩٠-١-٢٦	١٩٩١-٥-١٦	١٩٩١-٦-١٥
المغرب	تصديق	١٩٩٠-١-٢٦	١٩٩٣-٦-٢١	١٩٩٣-٧-٢١
عمان	انضمام	--	١٩٩٦-١٢-٩	١٩٩٧-١-٨
فلسطين	--	--	--	--
قطر	تصديق	١٩٩٢-١٢-٨	١٩٩٥-٤-٣	١٩٩٥-٥-٣
السعودية	انضمام	--	١٩٩٦-١-٢٦	١٩٩٦-٢-٢٥
الصومال	توقيع	٢٠٠٢-٥-٩	--	--
السودان	تصديق	١٩٩٠-٧-٢٤	١٩٩٠-٨-٣	١٩٩٠-٩-٢
سوريا	تصديق	١٩٩٠-٩-١٨	١٩٩٣-٧-١٥	١٩٩٣-٨-١٤
تونس	تصديق	١٩٩٠-٢-٢٦	١٩٩٢-١-٣٠	١٩٩٢-٢-٢٩
الإمارات	انضمام	--	١٩٩٧-١-٣	١٩٩٧-٢-٢
اليمن	تصديق	١٩٩٠-٢-١٣	١٩٩١-٥-١	١٩٩١-٥-٣١

المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان





## الفصل الثاني

# مؤشرات اتفاقية حقوق الطفل



## مؤشرات اتفاقية حقوق الطفل

### الأهداف:

١. توحيد المعايير والتنوع الكمي والكيفي للمؤشرات التي تساعد في إعداد التقارير الوطنية لاتفاقية حقوق الطفل.
٢. وسيلة للاتفاق على أولويات المؤشرات الأساسية والجديدة المطروحة في كل ناحية من نواحي تنمية الطفل والتي ستؤدي إلى إصدار تقارير وطنية عربية لاتفاقية حقوق الطفل ذات طابع ولغة واحدة.

### تعليمات تعبئة قائمة مؤشرات اتفاقية حقوق الطفل

١. وضع إشارة X في المربع بجانب الإجابة المناسبة
٢. إرفاق المواد التي تتطلب الإجابة فيها أكثر من سطر واحد للمؤشرات النوعية على ورقة منفصلة مع الإشارة إلى رقم السؤال ومادة الاتفاقية التابعة لها.
٣. عند الإجابة على المؤشرات الكمية، يرجى ذكر السنة التي تم فيها احتساب المؤشر مع الإشارة إلى مصدره أيضاً.
٤. عند تكرار المؤشرات سواء الكمية أو النوعية في أكثر من مادة يتم الاكتفاء بذكرها مرة واحدة مع الإشارة إلى المكان التي ذكرت فيه سابقاً.

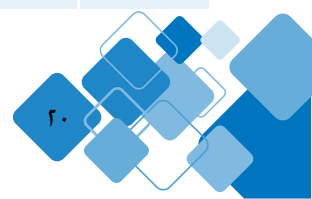
رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
تعريف الطفل				
الأولى	يعنى الطفل كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه .	نسبة السكان في الأعمار الثامنة عشر فأقل إلى كافة السكان	١. وجود مبادرات وطنية تضمنت تعريف الطفولة <input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا	عدد الدراسات التي قامت بها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية حول التعريف بمفهوم الطفل و"القدرات المتطورة" له.
			٢. الجهات التي أوكلت لها تنفيذ المبادرات <input type="checkbox"/> حكومية <input type="checkbox"/> مؤسسات المجتمع المدني <input type="checkbox"/> حكومية + مؤسسات المجتمع المدني <input type="checkbox"/> لا ينطبق	
		نسبة السكان في الأعمار الثامنة عشر فأقل في الحضر إلى كافة السكان دليل الهجرة	٣. درجة تطابق التعريف الذي تعتمده الدولة للطفل مع ما هو منصوص عليه في اتفاقية حقوق الطفل <input type="checkbox"/> تطابق كامل <input type="checkbox"/> تطابق غير كامل <input type="checkbox"/> تطابق إلى درجة معينة تراعي خصوصية التشريعات المعمول بها في الدولة	



رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
		نسبة السكان في الأعمار الثامنة عشر فأقل في الحضر إلى كافة السكان في الحضر	٤. تعرّف الدولة الطفولة لأغراض اتفاقية حقوق الطفل على أنها تبدأ <input type="checkbox"/> عند الولادة؟ <input type="checkbox"/> قبل الولادة لأغراض معينة؟	
		نسبة السكان في الأعمار الثامنة عشر فأقل في الريف	٥. السن القانوني المعمول به في الدولة والذي يحصل فيه الطفل على كافة حقوق البالغين <input type="checkbox"/> الثامنة عشر <input type="checkbox"/> الخامسة عشر <input type="checkbox"/> غير ذلك.....حدد .....	
		نسبة السكان في الأعمار الثامنة عشر فأقل في الريف إلى كافة السكان في الريف	٦. وجود تشريع أو مادة قانونية في الدولة ( الدستور ، قانون العمل ، قانون الأحوال الشخصية.... ) يحدد الأعمار الدنيا التي تستوجب حماية الطفل بما يتماشى مع المبادئ العامة للاتفاقية التي تشير إلى عدم التمييز ومصلحة الأطفال فيما يخص: <input type="checkbox"/> بداية ونهاية التعليم الإلزامي؟ <input type="checkbox"/> القبول في التوظيف بما في ذلك <input type="checkbox"/> العمل الخطر <input type="checkbox"/> العمل بدوام جزئي <input type="checkbox"/> العمل بدوام كامل <input type="checkbox"/> إعطاء قبول سليم لممارسة النشاطات الجنسية؟ <input type="checkbox"/> الوصول إلى فئات معينة من المواد الإعلامية العنيفة / الإباحية؟ <input type="checkbox"/> الالتحاق الطوعي بالقوات المسلحة؟ <input type="checkbox"/> المسؤولية الجنائية؟ <input type="checkbox"/> الحرمان من الحرية في أي وضع بما في ذلك قانون الأحداث، والهجرة فيها طلب اللجوء، وكذلك	



رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
			<p>في المؤسسات التربوية والاجتماعية والصحية؟</p> <p>□ الحكم بالإعدام والسجن مدى الحياة محظورين على الجرائم التي تقل أعمار مرتكبيها عن ١٨ سنة؟</p> <p>□ السن الأدنى للزواج للأولاد والفتيات؟</p> <p>□ خدمة العلم؟</p> <p>□ المشاركة في النزاعات المسلحة؟</p>	
		معدل النمو السكاني	٧. وجود مواد قانونية تحدد الأعمار أو الظروف التي يستطيع الطفل فيها ممارسة الحقوق التالية:	
		نسبة الزيادة السكانية	□ الحصول على العلاج الطبي أو الخضوع لجراحة بدون إذن الوالدين؟	
		معدل النمو السكاني في الأعمار الثامنة عشر فأقل إلى معدل النمو السكاني	□ الشهادة في المحاكم	
			□ في قضايا مدنية، جنائية	
			□ مغادرة المنزل بدون موافقة الوالدين؟	
		نسبة الجنس للسكان في الأعمار الثامنة عشر فأقل.	□ اختيار مكان للسكن وتدابير الاتصال عند افتراق الوالدين؟	
		(عدد الإناث ١٨ سنة فأقل إلى كل مائة ذكر لنفس العمر).	□ الحصول على جواز سفر؟	
			□ تقديم الشكاوي والمطالبة بالإنصاف أمام محكمة أو أية سلطة أخرى مختصة بدون موافقة الوالدين؟	
		معدل الزيادة الطبيعية للسكان في الأعمار الثامنة عشر فأقل.	□ المشاركة في المرافعات الإدارية والقضائية التي تؤثر في الطفل؟	
		معدل الزيادة الطبيعية لكافة السكان.	□ المشاركة في المرافعات الإدارية والقضائية التي تؤثر في الطفل؟	
			□ منح الموافقة على تغيير الهوية بما في ذلك: تغيير الاسم، تعديل العلاقات العائلية، التبني والوصاية	
		متوسط حجم الأسرة		





رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
		معدل المواليد الخام (لكل ألف من السكان)		<input type="checkbox"/> أهمية وجود تشريع في القدرة على الوصول إلى معلومات حول نسبة (في حالات التبنى وأنماط الحمل الاصطناعي وغيرها)؟ <input type="checkbox"/> اكتساب الصفة القانونية لكي يرث في حالات التبنى؟ <input type="checkbox"/> إجراء معاملات الملكية؟ <input type="checkbox"/> تكوين الجمعيات والانضمام إليها؟ <input type="checkbox"/> اختيار دين
		معدل الوفيات الخام (لكل ألف من السكان) ٢٠٠٦		
		متوسط عدد الأطفال الذين ولدوا أحياء للنساء في الأعمار ١٥-٤٩		
		متوسط العمر وقت الزواج الأول (سنة) ذكور إناث		
		متوسط العمر وقت الإنجاب الأول		

#### مبادئ عامة

الثنائية	١. تحترم الدول الأطراف الحقوق الموضحة في هذه الاتفاقية وتضمنها لكل طفل يخضع لولايتها دون أي نوع من أنواع التمييز، بغض النظر عن عنصر الطفل أو والديه أو الوصي القانوني عليه أو لونهم أو جنسهم أو لغتهم أو دينهم أو رأيهم السياسي أو أصلهم القومي أو الإثني أو الاجتماعي، أو ثروتهم، أو عجزهم، أو مولدهم، أو أي وضع آخر.	نسبة السكان المعاقين في الأعمار الثامنة عشر (ذكور) فما دون إلى السكان في الأعمار الثامنة عشر فما دون (ذكور).	وجود مادة في الدستور، تنص على مبدأ عدم التمييز خاص بجميع الأطفال؟ وهل يتفق هذا النص مع ما ورد في الاتفاقية؟ <input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا	عدد الدراسات النوعية والكمية التي تناولت موضوع تأثير التمييز النوعي على برامج التخطيط المتعلقة بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية
	٢. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتكفل للطفل الحماية من أشكال التمييز أو العقاب القائمة على أساس مركز والدي الطفل أو	نسبة السكان المعاقين في الأعمار الثامنة عشر (إناث) فما دون إلى السكان في الأعمار الثامنة عشر فما دون (إناث).	أن تطبيق مبدأ عدم التمييز حسب ما ورد في التشريع المعمول به في الدولة يعني أن الفرص المتساوية للتمتع بالحقوق لا تعني المعاملة المماثلة <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	



رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
	الأوصياء القانونيين عليه أو أعضاء الأسرة ، أو أنشطتهم أو آرائهم المعبر عنها أو معتقداتهم	نسبة السكان الذكور في الأعمار الثامنة عشر فأقل الذين تعرضوا للعنف إلى السكان في الأعمار الثامنة عشر فأقل الذكور.	وجود مبادرات الوطنية عملت على تعزيز مبدأ عدم التمييز المتعلق بالأطفال ؟ <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		نسبة السكان الإناث في الأعمار الثامنة عشر فأقل الذين تعرضوا للعنف إلى السكان في الأعمار الثامنة عشر فأقل الإناث	درجة تطابق مبدأ عدم التمييز المتعلق بالأطفال الذي تعتمد الدولة مع ما هو منصوص عليه في اتفاقية حقوق الطفل <input type="checkbox"/> تطابق كامل <input type="checkbox"/> تطابق غير كامل	
		عدد المصابين أو المتأثرين بمرض فيروس نقص المناعة المكتسبة / الإيدز في الأعمار الثامنة عشر فأقل، الذكور	الجهات التي عملت على تنفيذ المبادرات <input type="checkbox"/> حكومية <input type="checkbox"/> مؤسسات المجتمع المدني <input type="checkbox"/> حكومية + مؤسسات المجتمع المدني <input type="checkbox"/> لا ينطبق	
		عدد المصابين أو المتأثرين بمرض فيروس نقص المناعة المكتسبة / الإيدز في الأعمار الثامنة عشر فأقل، الإناث	مدى مراعاة المناهج التعليمية بتعزيز قيم عدم التمييز والتعصب. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		نسبة أطفال الشوارع الذكور من السكان في الأعمار الثامنة عشر فأقل إلى السكان في الأعمار الثامنة عشر فأقل الذكور		
		نسبة أطفال الشوارع الإناث من السكان في الأعمار الثامنة عشر فأقل إلى السكان في الأعمار الثامنة عشر فأقل الإناث	تضمين المناهج الدراسية مواد تحت على مبادئ المساواة بين الجنسين <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	





رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
		نسبة السكان الذكور المهاجرين أو طالبي اللجوء السياسي في الأعمار الثامنة عشر فأقل إلى السكان في الأعمار الثامنة عشر فأقل الذكور	وجود إجراءات رادعة تتبعها الدولة في حال إثبات التمييز ضد الأطفال. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		نسبة السكان الإناث المهاجرات أو طالبات اللجوء السياسي في الأعمار الثامنة عشر فأقل إلى السكان في الأعمار الثامنة عشر فأقل الإناث	وجود إجراءات تتبعها الدولة تضمن تمتع جميع الأطفال بفرصة متساوية للانتفاع من الخدمات المتوفرة وبشكل خاص (المعاقين، أطفال الشوارع). <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			يعطي التعليم أولوية لمكافحة العنصرية والظواهر المتعلقة بها. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			وجود مواد قانونية تضمن لجميع الأطفال حماية متساوية وفعالة ضد التمييز <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			يتمتع الأطفال بحقوق منصوص عليها في الدستور تضمن معاملة كافة الأطفال دون تمييز بما في ذلك . <input type="checkbox"/> غير المواطنين؟ <input type="checkbox"/> اللاجئين؟ <input type="checkbox"/> المهاجرين غير الشرعيين؟	
			وجود إجراءات تراعي العدالة بين الجنسين من خلال التشجيع على الحصول على فرص تعليمية ويزيد	



رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
			<p>ويزيد من قدرتهم على المساهمة الإيجابية في المجتمع أي عدم تخصيصها للإناث فقط والتركيز على التكافؤ بين الجنسين.</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>	
			<p>وجود إجراءات المراقبة والتقييم التي تتبعها الدولة لمراعاة مبدأ عدم التمييز عند تطبيق كل حق ورد في الاتفاقية؟</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>	
			<p>وجود إجراءات تتخذها الدولة لحماية الأطفال من التمييز أو العقاب عندما يخضع ذووهم لإجراء قانوني على أساس سلوك إجرامي أو وضع يتعلق بالهجرة</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>	
			<p>وجود تشريع يضمن حق الأطفال المولودين خارج نطاق الحياة الزوجية التعامل في المساواة وإزالة التصنيف التمييزي لهؤلاء الأطفال كأطفال "غير شرعيين".</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>	
الثالثة	<p>١. في جميع الإجراءات التي تتعلق بالأطفال ، سواء قامت بها مؤسسات الرعاية الاجتماعية العامة أو الخاصة ، أو المحاكم أو السلطات الإدارية أو الهيئات التشريعية .</p>	<p>عدد المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالطفل</p> <p>الإنفاق العام على الصحة ( % )</p> <p>من هل الناتج المحلي الإجمالي</p>	<p>وجود مادة في الدستور، التشريع تولي الاعتبار الأول لمصالح الطفل الفضلي؟</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>	



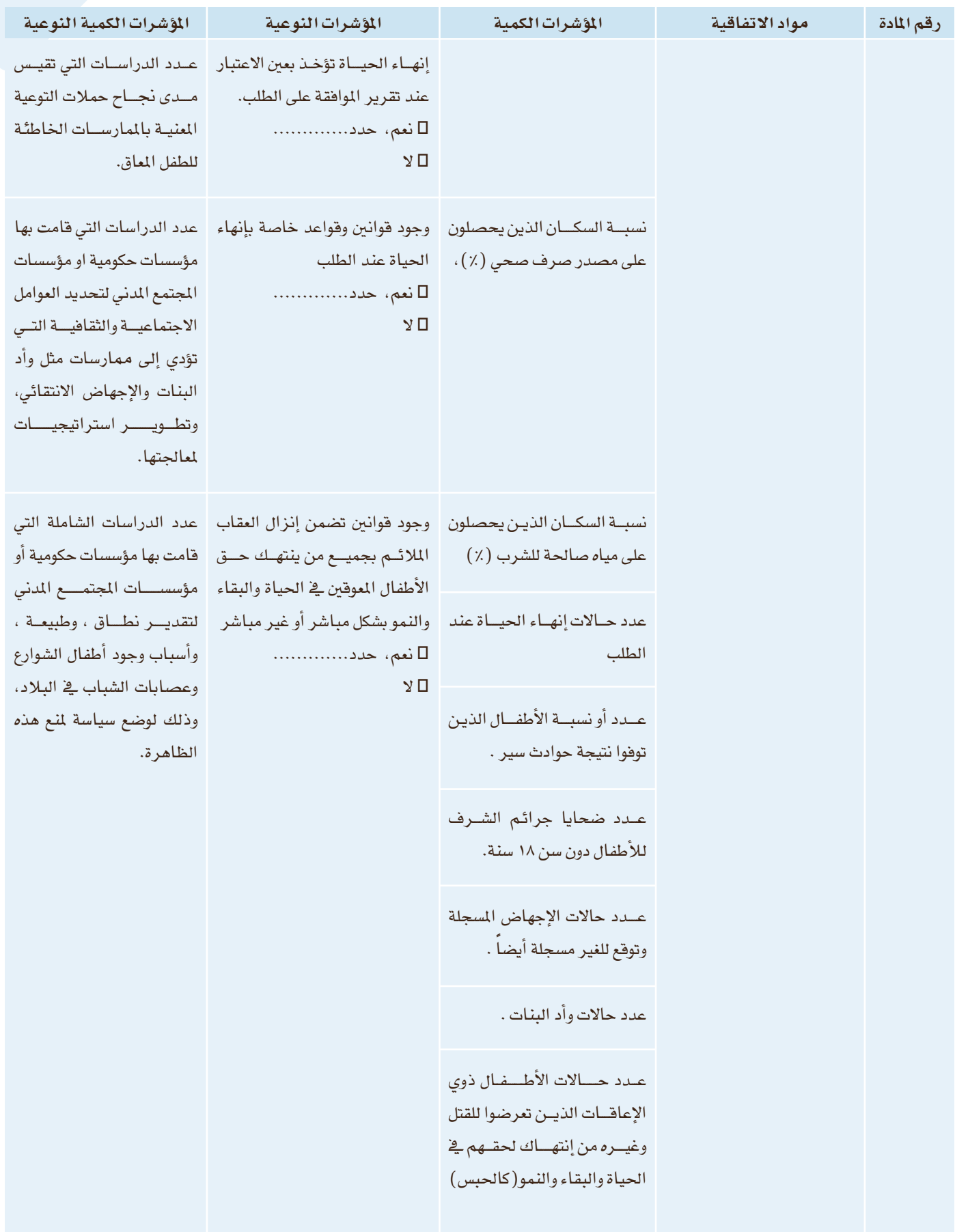


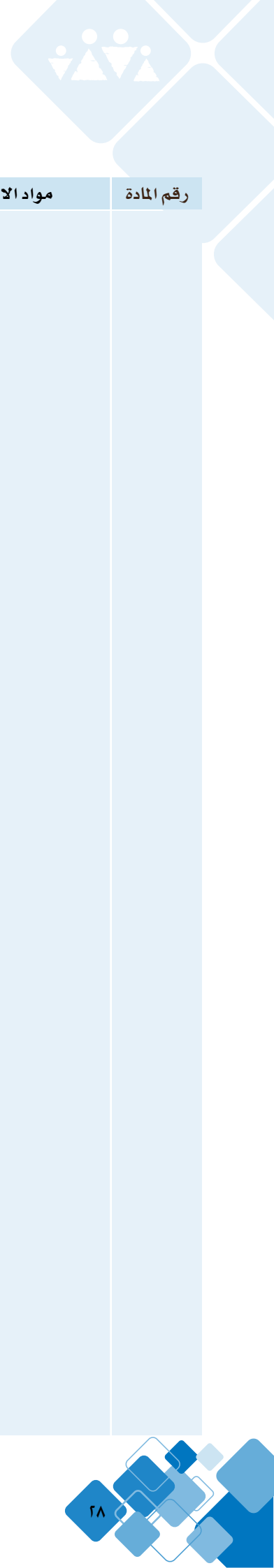
رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
	يولي الاعتبار الأول لمصالح الطفل الفضلى. ٢. تتعهد الدول الأطراف بأن تضمن للطفل الحماية والرعاية اللازمين لرفاهه، مراعية حقوق وواجبات والديه أو صيائه أو غيرهم من الأفراد المسؤولين قانونيا عنه ، وتتخذ، تحقيقا لهذا الغرض ، جميع التدابير التشريعية والإدارية الملائمة .	إنفاق القطاع الخاص على الصحة (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) إنفاق القطاع الأهلي على الصحة (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	تبني الدولة إجراءات تطبيقية تراعي اعتبار مصالح الطفل الفضلى مثل إلزامية التعليم ومجانيته في المراحل الأساسية واخذ رأي الطفل في مكان الإقامة عند انفصال العائلة ضمن البدائل المتاحة. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
	٣. تكفل الدول الأطراف أن تتقيد المؤسسات والإدارات والمراقب المسؤولية عن رعاية أو حماية الأطفال بالمعايير التي وضعتها السلطات المختصة ، ولا سيما في مجالي السلامة والصحة وفي عدد موظفيها وصلاحياتهم للعمل، وكذلك من ناحية كفاءة الإشراف .	الأنفاق العام على التعليم (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) إنفاق القطاع الخاص على التعليم (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	تبني الدولة لمعايير واضحة لعمل المؤسسات المسؤولة عن رعاية وحماية الطفل تضمن سلامة الأطفال وتؤمن لهم الرعاية المطلوبة <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		إنفاق القطاع الخاص على التعليم (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	اتباع آلية مراقبة دورية للمؤسسات المسؤولة عن رعاية وحماية الطفل <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		إنفاق القطاع الأهلي على التعليم (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) الأنفاق العام على التعليم (٪ من إنفاق الحكومة الإجمالي)	تبني الدولة والسلطات المختصة المسؤولية عن مؤسسات رعاية الأطفال لبرامج تأهيلية للعاملين بها تؤهلهم للتعامل مع الأطفال بطرق صحيحة <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		معدل وفيات الأطفال الرضع معدل وفيات الأطفال بشكل عام	وجود إجراءات لخفض وفيات الأطفال الرضع ورفع توقع الحياة بعد الميلاد؟ <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	



رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
		توقع الحياة عند الولادة	اتخاذ الدولة التدابير اللازمة للقضاء على سوء التغذية والأوبئة	<input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا
		الأنفاق العام على التنمية الاجتماعية (% من الناتج المحلي)		
		حصة الطفل من إجمالي الإنفاق على التنمية (عام، خاص، أهلي).		
		إنفاق القطاع الخاص على التنمية الاجتماعية (% من الناتج المحلي)	اتخاذ الدولة التدابير لمنع خضوع الطفلة لممارسات تقليدية ضارة كالزواج المبكر أو القسري	<input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا
		إنفاق القطاع الأهلي على التنمية الاجتماعية (% من الناتج المحلي)		
		حصة الفرد من الدخل القومي الإجمالي	مراجعة التشريعات التي تخص الإجهاض والأمور المتعلقة بعدم مشروعيته إلا على أسس طبية	<input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا
السادسة	١. تعترف الدول الأطراف بأن لكل طفل حقاً أصيلاً في الحياة. ٢. تكفل الدول الأطراف إلى أقصى حد ممكن بقاء الطفل ونموه.	النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم	تحديث القواعد والإجراءات المتعلقة بتقديم كافة أشكال الدعم لأسر الأطفال المحتاجين لرعاية خاصة بما فيهم حديثي الولادة المصابين بتشوهات شديدة.	<input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا
		عدد حالات الإجهاض المسجلة في المستشفيات	اتخاذ جميع التدابير الضرورية للسيطرة على ممارسة القتل الرحيم ولتجنب عدم الإبلاغ عنه، ولضمان أن الحالة العقلية والنفسية للطفل والأبوين والأوصياء القانونيين الذين يطلبون	عدد المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني التي قامت بإعداد برامج توعية حول الممارسات الخاطئة نحو الطفل المصاب بالإعاقة.







رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
		عدد الأطفال المتأثرين/مصابين من الألفام الأرضية.		
		الأطفال ناقصو الوزن (% دون الخامسة)	وجود قوانين تحمي الفتيات من جميع أشكال العنف، بما في ذلك وأد البنات <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	عدد حملات رفع الوعي، والبرامج التعليمية، للتعريف بالتشريعات الهادفة إلى تغيير المواقف والآراء السائدة، ومناقشة أدوار الجنسين والقوالب النمطية التي تساهم في تفشي الممارسات التقليدية الضارة بحقوق الفتيات.
			وجود قوانين رادعة لوأد البنات وإختيار جنس الجنين قبل الولادة . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		الأطفال دون مستوى الطول (% دون الخامسة)	اتخاذ الدولة للتدابير اللازمة، بما في ذلك فرض العقوبات، لإنهاء ممارسة الإجهاض الانتقائي ووأد البنات. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	وجود برامج تعليمية وحملات رفع وعي متعددة الفروع للمعلومات والاستشارة فيما يتعلق بالأوجه الضارة لبعض الممارسات التقليدية، بما في ذلك الزواج المبكر وختان الإناث.
		المواليد ذوو الوزن المنخفض (%)	اتخاذ الدولة إجراءات إضافية للحفاظ على قوة وشمولية التدابير لمكافحة هجر ووأد البنات، بالإضافة إلى الاتجار بالفتيات وبيعهن واختطافهن. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	عدد برامج التوعية التي تمت بمشاركة القادة من رجال الدين وقادة المجتمع حول الممارسات الخاطئة المتعلقة بجرائم الشرف واعتبارها غير مقبولة اجتماعياً وأخلاقياً ودينياً.
		العمر المتوقع عند الميلاد (إناث)	اتخاذ الدولة التدابير اللازمة للقضاء على أية عواقب سلبية ناجمة عن سياسات تنظيم الأسرة، بما في ذلك هجر الأطفال، وعدم تسجيل المواليد، والنسب غير	حملات إعلامية تستهدف الأطفال، والسائقين، وشرطة المرور، والمعلمين، والوالدين من أجل السلامة المرورية.

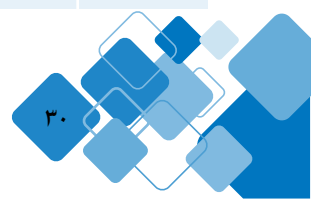




المؤشرات الكمية النوعية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية	مواد الاتفاقية	رقم المادة
عدد الدراسات التي تقيس مدى فعالية الحملات الإعلامية.	المتوازنة بين الجنسين عند الولادة <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا			
	تبذل الدولة جهودها لإزالة الألغام الأرضية والحرص على توفير إعادة التأهيل البدني وغيره من أشكال الدعم ذات العلاقة للضحايا <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	العمر المتوقع عند الميلاد (ذكور)		
	اتخاذ التدابير الفعالة لمنع التطهير الاجتماعي وأشكال العنف الأخرى الموجهة لأطفال الشوارع. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	معدل وفيات الرضع (لكل ١٠٠٠ مولود حي)		
	تبني الدولة للتدابير اللازمة لضمان عدم التمييز في معاملة جرائم الشرف، وإخضاعها لتحقيق عاجلة وعادلة، ودقيقة، وتقديمها للقضاء. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	معدل الوفيات دون الخامسة (لكل ١٠٠٠ مولود حي) للإناث		
	تتخذ الدولة الإجراءات والتدابير السياسية لمنع الحوادث التي يصاب فيها الأطفال <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	معدل الوفيات دون الخامسة (لكل ١٠٠٠ مولود حي) للذكور		
		احتمال البقاء على قيد الحياة عند الولادة حتى سن ٦٥ (إناث)		
		احتمال البقاء على قيد الحياة عند الولادة حتى سن ٦٥ (ذكور)		



المؤشرات النوعية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية	مواد الاتفاقية	رقم المادة
		عدد ضحايا جرائم الشرف		
		عدد حالات الزواج المبكر		
	وضع تدابير فعالة للقضاء على ممارسات تقليدية ضارة بصحة الطفل ورفاه الأطفال مثل الزواج المبكر وختان البنات. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	معدل الخصوبة الكلي بين المراهقات (١٥-١٩)		
		نسبة وفيات الأمهات لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حي		
		نسبة الولادات التي تخضع للإشراف الطبي		
		نسبة التغطية بخدمات الرعاية أثناء الحمل		
		معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز بين الكبار		
		نسبة الأطفال الذين لديهم نقص حديد.		
		نسبة الأطفال الذين لديهم نقص فيتامين أ.		
		العدد التقديري للأشخاص المصابين الذين يعيشون بفيروس نقص المناعة البشرية		
		العدد التقديري للأطفال) منذ الولادة- ١٤ عاما) الذين يعيشون مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية)		

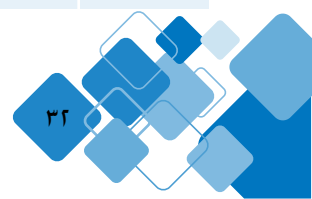




رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
		العدد التقديري للأطفال ( منذ الولادة حتى- ١٧ عاما ) الذين تيتموا بسبب فيروس نقص المناعة البشرية.		
الثانية عشر	١. تكفل الدول الأطراف في هذه الاتفاقية للطفل القادر على تكوين آرائه الخاصة حق التعبير عن تلك الآراء بحرية في جميع المسائل التي تمس الطفل، وتولى آراء الطفل الاعتبار الواجب وفقا لسن الطفل ونضجه. ٢. ولهذا الغرض، تتاح للطفل، بوجه خاص، فرصة الاستماع إليه في أي إجراءات قضائية وإدارية تمس الطفل، إما مباشرة، أو من خلال ممثل أو هيئة ملائمة، بطريقة تتفق مع القواعد الإجرائية للقانون الوطني.	عدد منظمات الطفولة والشباب عدد البرامج الموجهة إلى الأطفال / أسبوع (إذاعة) عدد البرامج الموجهة إلى الأطفال / أسبوع (تلفزيون) ساعات بث برامج الأطفال (٪ من ساعات البث الكلي) إذاعة ساعات بث برامج الأطفال (٪ من ساعات البث الكلي) تلفزيون عدد ساعات الإرسال لبرامج الأطفال / أسبوع (إذاعة) عدد ساعات الإرسال لبرامج الأطفال / أسبوع (تلفزيون) عدد الصحف الحكومية التي تصدر ملاحق خاصة بالطفل عدد الصحف الأهلية التي تصدر ملاحق خاصة بالطفل عدد مجلات الأطفال الأسبوعية عدد مجلات الأطفال الشهرية	وجود أحكام في القانون الوطني تمنح الطفل حق الاستماع إليه في الإجراءات القضائية والإدارية مثل قضايا الحضانة والتبني والأطفال المتورطين في نزاع مع القانون والأطفال الذين يقعون ضحايا للعنف الجسدي أو الإساءة الجنسية أو أية جرائم عنيفة أخرى وطلب اللجوء والأطفال اللاجئين والأطفال الذين وقعوا ضحية للصراع المسلح والأطفال في حالات الطوارئ. □ نعم، حدد..... □ لا	عدد المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني التي قامت ببرامج تدريبية و حملات التوعية الوطنية لتغيير المواقف التقليدية التي تحد من حق الأطفال في المشاركة. عدد البرامج والإستراتيجيات الوطنية الخاصة بالطفولة والتي سمحت بمشاركة الأطفال في إعدادها وتطبيقها ومراقبتها وتطويرها



رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
		عدد مكتبات الطفل		
		عدد الكتب المخصصة للطفل (غير المدرسية)		
		عدد مسارح الطفل		
		عدد المترددين على مسارح الطفل		
		عدد مراكز ثقافة الطفل		قيام الدولة بدراسة جميع القوانين والتعليمات القائمة لضمان الدمج الكافي والفعال للمادة ١٢ في جميع القوانين المحلية ذات الصلة، وكذلك في الإجراءات الإدارية ذات الصلة <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا
		عدد الأطفال المترددين على مراكز ثقافة الطفل		
		عدد وسائل الإعلام التي تلعب في تشجيع الوعي بحق الأطفال في التعبير عن آرائهم		
		عدد مجالس الطلبة بالمقارنة مع عدد مدارس الأطفال		
		نسبة البلديات / اللجان المجتمعية التي يوجد فيها ممثل للأطفال.		
		إنشاء أنظمة مساندة قانونية متخصصة لتزويد الأطفال المنخرطين في إجراءات قضائية وإدارية بدعم ومساندة على يد مؤهلين <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	عدد المبادرات الإعلامية التي تبنتها المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني الخاصة بحقوقهم". (لجنة حقوق الطفل، تقرير الجلسة الثالثة والأربعين سبتمبر ٢٠٠٦، يوم التباحث	وجود برلمان للأطفال على المستوى الوطني والمحلي <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا
		قيام الدولة بتزويد جميع الفئات المهنية المعنية بالإجراءات القضائية والإدارية بتدريب إلزامي على مضامين المادة ١٢ من اتفاقية		





رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
			حقوق الطفل، وعلى القضاة وصناع القرار الآخرين، كقاعدة متبعة لتوضيح نتائج الإجراءات خصوصاً إذا استحال أخذ آراء الطفل في عين الاعتبار. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	حملة زيادة الوعي لتسهيل على الأطفال استخدام الآلية مستقلة لتسجيل شكاوى الأطفال ومعالجتها فيما يخص انتهاك حقوقهم التي تصونها الاتفاقية
			تطوير البرامج وتنفيذها لتشجيع المشاركة المفيدة للأطفال والمراهقين في عملية اتخاذ القرارات في العائلات والمدارس على المستويين المحلي والوطني وتدريبهم على ذلك <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			قيام الدولة بتوفير المعلومات التربوية للوالدين والمدرسين ومديري المدارس والمسؤولين الحكوميين الإداريين، والكوادر القضائية، والأطفال أنفسهم والمجتمع عموماً بهدف خلق جو مشجع يستطيع فيه الأطفال بمن فيهم الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة التعبير عن آرائهم بحرية مع منح آرائهم الأهمية اللازمة" <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	عدد الدراسات التي عملت على تطوير معلومات صديقة للأطفال فيما يتعلق بجميع المسائل التي تؤثر فيهم
			وجود آلية مستقلة وصديقة للأطفال لتسجيل شكاوى الأطفال ومتابعتها فيما يخص انتهاك حقوقهم التي تصونها الاتفاقية <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	عدد الحملات التي أطلقت من قبل المؤسسات الحكومية أو مؤسسات المجتمع المحلي لتغيير الموقف التقليدي والقيم التقليدية الذي لا تسمح للأطفال بالتعبير عن آرائهم



رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
			وجود إستراتيجيات تربوية وغيرها لضمان حصول كلا الجنسين على حقوق متساوية للمشاركة واحترام آرائهم <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			استخدام الدولة لمجموعة من الاستراتيجيات لتطبيق المادة ١٢ منها، على وجه الخصوص، التعليم (واقترح إستراتيجية أساسية فيه، ألا وهي دمج الاتفاقية في مناهج التدريس) والبرامج الإعلامية والتدريب المنهجي لجميع العاملين مع الأطفال وتقويمها بما في ذلك عمليات تطوير الوسائل التربوية، التي تساعد على زيادة انخراط الأطفال في عملية التعلم <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			وجود الآليات تفتح المجال أمام الشباب للوصول إلى معلومات ومنحهم الفرصة لعرض وجهات نظرهم حول القرارات الحكومية <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			تفعيل وسائل الإعلام للعمل على تشجيع الوعي بحق الأطفال في التعبير عن آرائهم وإتاحة المجال لهم والأخذ بزمام المبادرات الإعلامية الخاصة بحقوقهم <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	

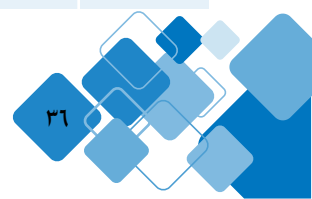




رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
الحقوق المدنية والحريات				
السابعة	<p>١. يسجل الطفل بعد ولادته فوراً ويكون له الحق منذ ولادته في اسم والحق في اكتساب جنسية، ويكون له قدر الإمكان، الحق في معرفة والديه وتلقى رعايتهما.</p> <p>٢. تكفل الدول الأطراف إعمال هذه الحقوق وفقاً لقانونها الوطني والتزاماتها بموجب الصكوك الدولية المتصلة بهذا الميدان، ولا سيما حيثما يعتبر الطفل عديم الجنسية في حال عدم القيام بذلك</p>	معدل تسجيل الولادات	وجود نظام تسجيل للمواليد شامل بإدارة جيدة يمكن للجميع الوصول إليه، <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	<p>إقامة حملات لنشر المعلومات للعامّة تفسر فيها أهمية وأهداف تسجيل الولادة"</p>
		متوسط تكلفة التسجيل (بالدولار)، إذا وجد	وجوب تسجيل المواليد في القانون الوطني لجميع الأطفال الذين يولدون داخل الدولة، بغض النظر عن جنسيتهم <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			تسجيل الولادة يتضمن، كحد أدنى: <input type="checkbox"/> اسم الطفل عند الولادة <input type="checkbox"/> جنس الطفل <input type="checkbox"/> تاريخ ميلاد الطفل <input type="checkbox"/> مكان ولادة الطفل <input type="checkbox"/> اسم الوالدين وعنوانهما <input type="checkbox"/> وضع جنسية الوالدين	
		عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل الولادة	فرض غرامات أو أية عقوبات أخرى على الوالدين لعدم تسجيل أطفالهم <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		المدة الزمنية التي يسمح للعائلة تسجيل المولود	وجود استراتيجية لتقوية التعاون بين سلطة تسجيل الولادة وعيادات الأمومة والمستشفيات والقابلات ومشرفات الولادة التقليديات لتحقيق تغطية أفضل لتسجيل الولادات في البلد <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	



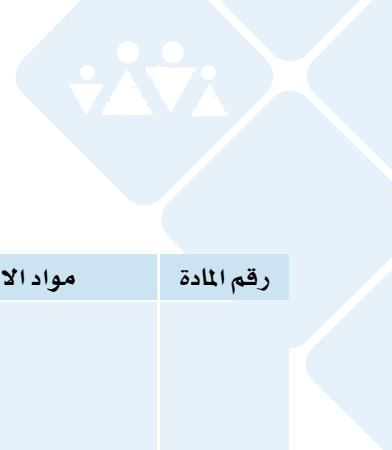
المؤشرات النوعية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية	مواد الاتفاقية	رقم المادة
	وجود إرشادات وقواعد واضحة حول تسجيل الولادة للمستولين على المستويين الوطني والمحلي ونشرها على نطاق واسع. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا			
	وجود مادة في القانون الوطني أو المحلي يؤكد حق الأطفال بالحصول على اسم <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا			
	وجود تعريف في القانون واضح وصريح لوالدي الطفل " يتضمن الوالدين الجينيين والوالدين بالولادة، ويُقصد بهما الأم التي تلد الطفل والأب الذي يستحق الأبوة من خلال شراكته مع الأم في وقت الولادة (أو أياً كان التعريف الاجتماعي للأب ضمن ثقافة الجهة المعنية وهذا لأن مثل هذه التعريفات الاجتماعية مهمة للأطفال من حيث ما يتعلق بهويتهم) <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا			
	وجود إجراءات قانونية ملائمة تمنح الطفل المتبنى حق معرفة هويته الأصلية <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا			
	وجود مواد قانونية تجيز للطفل تغيير اسمه <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا			







رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
الثامنة	١. تتعهد الدول الأطراف باحترام حق الطفل في الحفاظ على هويته بما في ذلك جنسيته ، واسمه ، وصلاته العائلية ، على النحو الذي يقره القانون ، وذلك دون تدخل غير شرعي. ٢. إذا حرم أي طفل بطريقة غير شرعية من بعض أو كل عناصر هويته ، تقدم الدول الأطراف المساعدة والحماية المناسبين من أجل الإسراع بإعادة إثبات هويته.	عدد قضايا طلب إثبات النسب المحولة إلى المحاكم	وجود مادة في القانون الوطني أو المحلي يؤكد حق الطفل في الحفاظ على هويته بما في ذلك جنسيته ، واسمه ، وصلاته العائلية <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			وجود تشريعات قانونية توضح شروط منح الطفل الجنسية الوطنية عن طريق وراثة جنسية والديه أو اكتسابها من خلال الإقامة والنسب <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			إقامة الدولة لمحاكم تشرف على قضايا الجنسية الوطنية للطفل وصلاته العائلية والحفاظ على اسمه وهويته <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			إقامة قاعدة بيانات وطنية تحفظ فيه التغييرات في عناصر هوية الأطفال (بما في ذلك الاسم والجنسية والصلات العائلية) ، مع إتاحة القدرة على الوصول إليها عند اللزوم <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			تبني الدولة للآليات القانونية التي تساعد على إثبات النسب مثل التحقق الجيني <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	



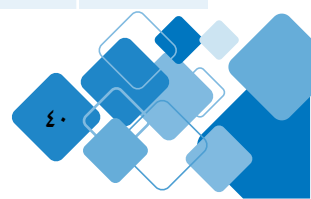
رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
			وجود ضمانات تفرضها الدولة على التسجيل الرسمي لأية تغييرات في هوية الطفل، مثل الاسم والجنسية وحقوق الوصاية وغيرها <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
الثالثة عشر	١. يكون للطفل الحق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حرية طلب جميع أنواع المعلومات والأفكار وتلقيها وإذاعتها، دون أي اعتبار للحدود، سواء بالقول أو الكتابة أو الطباعة، أو الفن، أو بأية وسيلة أخرى يختارها الطفل.	مستخدمو الإنترنت (لكل ١٠٠٠ نسمة) عدد البرامج الموجهة إلى الأطفال / أسبوع (إذاعة) عدد البرامج الموجهة إلى الأطفال / أسبوع (تلفزيون)	تبني الدولة لمجموعة من الإجراءات التي تشجع الحقوق التشاركية فيما يتعلق بالإعلام وذلك عن طريق تزود الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، تزويد للأطفال بفرص جديدة لطلب المعلومات وإذاعتها. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
	٢. يجوز إخضاع ممارسة هذا الحق لبعض القيود، بشرط أن ينص القانون عليها وأن تكون لازمة لتأمين ما يلي: (أ) احترام حقوق الغير أو سمعتهم. (ب) حماية الأمن الوطني أو النظام العام، أو الصحة العامة أو الآداب العامة.	ساعات بث برامج الأطفال (%) من ساعات البث الكلي) إذاعة ساعات بث برامج الأطفال (%) من ساعات البث الكلي) تلفزيون	قيام الدولة بتعديل التشريعات التي أصدرتها وزارة التربية والتعليم وكذلك تعديل اللوائح المدرسية والمناهج التعليمية لتسهيل المشاركة الفعالة للأطفال في عمليات اتخاذ القرارات داخل المدرسة وخارجها لضمان تمتع الطلاب بشكل كامل بحق حرية التعبير وتكوين الجمعيات <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد ساعات الإرسال لبرامج الأطفال / أسبوع (إذاعة) عدد ساعات الإرسال لبرامج الأطفال / أسبوع (تلفزيون)	قيام الدولة باتخاذ جميع الإجراءات الملائمة بما في ذلك إجراء تعديلات على التشريعات لتشجيع وضمان حق الطفل في حرية التعبير في العائلة والمدرسة والمؤسسات الأخرى وفي المجتمع <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	



رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
		عدد الصحف الحكومية التي تصدر ملاحق خاصة بالطفل		وجود نص في القانون يبين أن ممارسة حق حرية التعبير تحمل في طياتها واجبات ومسؤوليات خاصة، ولهذا السبب يُسمح بوضع قيود معينة على هذا الحق وقد تتعلق القيود بمصالح أشخاص آخرين أو بمصالح المجتمع ككل، ولكنها في الوقت ذاته لا تهدد الحق في حد ذاته <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا
		عدد الصحف الأهلية التي تصدر ملاحق خاصة بالطفل		
		عدد مجلات الأطفال الأسبوعية		
		عدد مجلات الأطفال الشهرية		
		عدد مكاتب الطفل		
		عدد الكتب المخصصة للطفل (غير المدرسية)		
		عدد مسارح الطفل		
		عدد المترددين على مسارح الطفل		
		عدد مراكز ثقافة الطفل		
		عدد المترددين على مراكز ثقافة الطفل		



رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
			<p>٣. حث الكيانات الخاصة التي توفر الخدمات للعمامة باستخدام الإنترنت وغيرها، على توفير المعلومات والخدمات بصيغ يسهل الوصول إليها واستخدامها للأشخاص ذوي الإعاقات.</p> <p>٤. تشجيع وسائل الاتصال الجماهيري، بما فيها مقدمي المعلومات عبر الإنترنت، على جعل خدماتهم متاحة أمام الأشخاص ذوي الإعاقات.</p> <p>٥. الاعتراف بلغة الإشارة وتشجيعها</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>	
الرابعة عشر	<p>١. تحترم الدول الأطراف حق الطفل في حرية الفكر والوجدان والدين .</p> <p>٢. تحترم الدول الأطراف حقوق وواجبات الوالدين وكذلك ، تبعاً للحالة ، الأوصياء القانونيين عليه ، في توجيه الطفل في ممارسة حقه بطريقة تتسجم مع قدرات الطفل المتطورة .</p> <p>٣. لا يجوز أن يخضع الإجهار بالدين أو المعتقدات إلا للقيود التي ينص عليها القانون واللازمة لحماية السلامة العامة أو النظام أو الصحة أو الآداب العامة أو الحقوق والحريات الأساسية للآخرين.</p>	عدد الأديان داخل الدولة الواحدة	<p>وجود مادة في الدستور أو القانون الوطني تنص على تمتع الطفل بحق حرية الفكر والوجدان والدين ويشمل هذا الحق حرية إظهار دينه، سواء فردياً أو جماعياً مع الآخرين وفي مكان خاص أو عام مع مراعاة احترام حرية الوالدين في ضمان تطابق التربية الدينية والأخلاقية لطفلهما مع معتقداتهما</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>	حملات التثقيف العامة لمناهضة التعصب على أساس الدين أو أي معتقد آخر
		نسبة السكان المعتنقين الدين الرسمي للدولة	<p>اتخاذ الدولة لمجموعة من الإجراءات لمحاربة جميع أنواع التعصب والتمييز على أساس الدين أو المعتقد</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>	
		نسبة السكان المعتنقين بأديان أخرى غير الدين الرسمي للدولة	<p>تبني الدولة لمجموعة من الآليات التنفيذية التي تضمن تمتع جميع التنظيمات الدينية بحرية ممارسة</p>	





رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
			حقها في حرية أو المعتقد بلا قيود إلا تلك التي تنص عليها المادة ١٤ من اتفاقية حقوق الطفل <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			وجود سياسة تعليمية تسمح بالتدريس الديني في التعليم المدعوم من الدولة بطريقة حيادية وموضوعية تضمن حرية الوالدين أو الأوصياء القانونيين في ضمان تلقي أطفالهم تربية دينية وأخلاقية بما يتلاءم ومعتقداتهم، وترتبط بضمانات الحرية في تعليم دين أو معتقد <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			تعمل الدولة على تشجيع السلطات الدينية على توفير معلومات في الحالات التي تعيق التدريب على المهن الدينية أو برامج التربية الدينية . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			سمح الدولة للسلطات الدينية بإقامة شعائر منتظمة والقيام بالزيارات الوعظية إلى الأحداث حسب طلبهم، وتمتع كل حدث بتلقي الزيارات من ممثل مؤهل لأي دين يختاره، وكذلك حق الحدث بترك التربية الدينية بحرية . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	



رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
			وجود تشريعات في الدولة تفرض قيود على حق الطفل في إظهار دينه أو معتقده منسجمة . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
الخامسة عشر	١. تعترف الدول الأطراف بحقوق الطفل في حرية تكوين الجمعيات وفي حرية الاجتماع السلمي . ٢. لا يجوز تقييد ممارسة هذه الحقوق بأية قيود غير القيود المفروضة طبقا للقانون والتي تقتضيها الضرورة في مجتمع ديمقراطي لصيانة الأمن الوطني أو السلامة العامة أو حماية النظام العام ، أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو لحماية حقوق الغير وحررياتهم .	عدد المنظمات التي يقودها الأطفال والشباب (برلمانات الأطفال والشباب، اتحادات الأطفال) .	وجود تشريعات تمنح الطفل حق الحرية في تكوين الجمعيات والانضمام إليها وتركها . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد الأعضاء التي تمثلها	وجود قانون يشجع الشباب على العضوية في الأحزاب السياسية يمنحهم فرصة تعلم العملية السياسية ويساعد في إعدادهم للقيادة السياسية . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد المدارس التي فيها مجالس طلابية .	وجود إجراءات بما فيها الإصلاح التشريعي لتشجيع مشاركة الأطفال في العائلة والمدرسة والحياة الاجتماعية و التمتع النفعال بحرياتهم الأساسية بما فيها حريات الرأي والتعبير وتكوين الجمعيات . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد المنظمات غير الحكومية التي تساعد في تسهيل المشاركة والتنظيم الفاعلين للأطفال والشباب على المستويين الوطني والدولي .	وجود تشريعات تنص على إنشاء مجالس وهيكل إدارية مدرسية وبلدية تمكن الأطفال من إبداء رأيهم في عملية اتخاذ القرارات في مجتمعاتهم المحلية <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	



رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
		عدد الجمعيات والمنظمات التي يقودها الأطفال والشباب المعاقين	وجود إجراءات تدعم مشاركة الأطفال المعاقين والأطفال القاطنين في مؤسسات الرعاية البديلة على الانضمام إلى جمعيات الأطفال والشباب <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد الأطفال أو الشباب المعاقين المشاركين في الجمعيات ومنظمات	وجود قيود على هذا الحق محددة في التشريعات <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
السادسة عشر	<p>١. لا يجوز أن يجرى أي تعرض تعسفي أو غير قانوني للطفل في حياته الخاصة أو أسرته أو منزله أو مراسلاته ، ولا أي مساس غير قانوني بشرفه أو سمعته.</p> <p>٢. للطفل حق في أن يحميه القانون من هذا التعرض أو المساس .</p>	عدد القضايا التي تم فيها المساس بشرف أو سمعة الطفل من قبل الأعلام	وجود قانون يمنح الطفل حماية خصوصية الطفل في جميع المواقف، في الأسرة، ومؤسسات الرعاية البديلة وجميع المؤسسات والمرافق والخدمات. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد الشكاوى المرفوعة بشأن التعرض التعسفي أو غير القانوني للأطفال	وجود تشريعات ثانوية تنظم التطبيق العملي لهذه الحقوق، وتخصيص الموارد الملائمة لإرساء إجراءات وتنظيمات عملية لضمان حقوق (الأطفال) في الخصوصية <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المحلي التي وفرت التدريب في مجال حقوق الإنسان لمحتري الإعلام، مع الانتباه بشكل خاص لحقوق الطفل في الخصوصية.	نوعية البرامج التدريبية التي تلقاها الإعلاميون في مجال حقوق الإنسان وحقوق الطفل بشكل خاص. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	



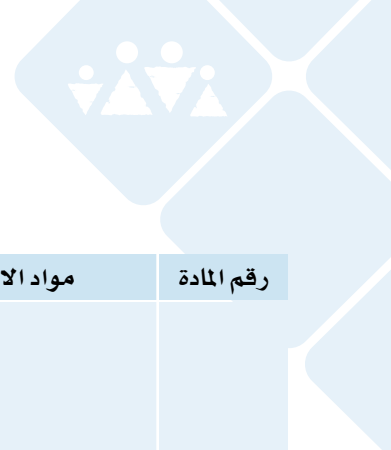
رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
			وجود قواعد وتعليمات واضحة وصريحة عن كيفية رفع الشكاوى والتعامل معها في حالات انتهاك حق الخصوصية للطفل <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد البرامج التدريبية المقدمة للإعلاميين.	إعطاء تعليمات واضحة لمقدمي الرعاية الصحية بالالتزام بكتمان المعلومات الطبية الخاصة بالمراهقين مع مراعاة المبادئ الأساسية في اتفاقية حقوق الطفل، ولا يجوز كشف هذه المعلومات إلا بموافقة المراهق <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			تفعيل نظام لضبط الدخول إلى المعلومات المخزونة عن الطفل في سجلاته أو ملفاته وغيرها <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			اتباع الدولة نظام إصلاح قانوني لإعادة النظر في سياستها حول التربية الدينية للأطفال على ضوء المبدأ العام القاضي بعدم التمييز وحق الخصوصية <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد الإعلاميين المشاركين في البرامج التدريبية	وجود قوانين وتعليمات لضمان توفير المشورة السرية للمراهقين ليستطيعوا تقديم موافقتهم المبنية على دراية مع الأخذ بعين الاعتبار تحديد عمر الطفل لممارسة هذه	







رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
			القوانين <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			تدريب الكوادر الصحية حول حقوق الطفل في الخصوصية والسرية وفي أن يعلموا بالعلاج المخطط لهم وإعطاء موافقتهم عليه عن علم ودراية. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			وجود إطار تشريعي لحماية الفرد من التعرض له ليس فقط على يد السلطات بل الآخرين أيضا وعدم جواز التعرض إلا بطرق محددة في القانون <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			اتخاذ السلطات إجراءات لضمان عدم إمكانية التعرف على الأطفال بالجرائم التي يتهم فيها أطفال و الحد من البيانات الصحفية المتعلقة بها وقصرها على حالات استثنائية <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			معاقبة الصحفيين الذين ينتهكون حق خصوصية الطفل الملاحق قانونياً بإجراءات تأديبية وعقوبات جزائية". <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	



المؤشرات النوعية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية	مواد الاتفاقية	رقم المادة
	<p>إجراء المحاكمات أو جلسات الأطفال المتهمين بانتهاك القانون الجزائي خلف أبواب مغلقة بوجود خبراء أو مهنيين آخرين يحملون إذناً خاصاً من المحكمة، وعدم السماح بالجلسات العلنية في قضاء الأحداث إلا في حالات محددة وبقرار خطي من المحكمة، مع إتاحة المجال للطفل لاستئناف هذا القرار</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>			
	<p>وجوب التكتّم الصارم على سجلات الأطفال الجناة ومنع الأطراف الأخرى من الوصول إليها إلا الأطراف المعنية مباشرة في التحقيق أو التحاكم أو الحسم في القضية</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>			
	<p>تنفيذ تعليمات كيفية إعداد التقارير الإعلامية، وصون كرامة الأطفال المعنّين، والتركيز بشكل خاص على قضية عدم كشف هوية الطفل".</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>			
	<p>العمل بميثاق وشرف سلوكي و/أو انضباط ذاتي، مع ضمان إعطاء التدريب الملائم على حقوق الإنسان لمحترفي الإعلام مع الانتباه بشكل خاص لحق الطفل في الخصوصية</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>			





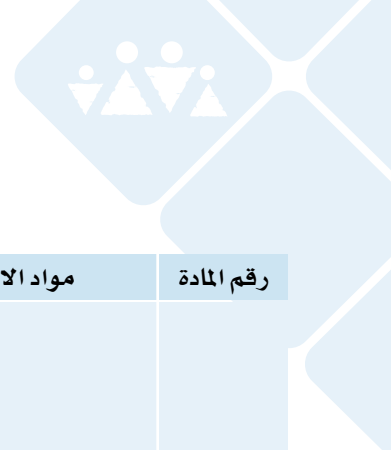
رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
			توفير التدريب على مبادئ وأحكام اتفاقية حقوق الطفل لرؤساء التحرير والصحافيين . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			وجود تدابير تسمح بالتعرض لمنزل الطفل، مثل تفتيش المنزل، واضحة في القانون، وألا تكون تعسفية، وأن تنسجم مع المبادئ والأحكام الأخرى للاتفاقية، ويجب أن يلبي إخلاء أسرة من منزلها هذه الشروط . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			ينظم القانون عملية جمع وتخزين المعلومات الشخصية للأطفال في الكمبيوترات وبنوك المعلومات والوسائل الأخرى سواء كان ذلك على يد السلطات العامة أو الأفراد أو الهيئات، مع العمل على تفعيل إجراءات لضمان عدم وقوع المعلومات المتعلقة بحياة الفرد الشخصية في أيدي أشخاص غير مخولين باستلامها ومعالجتها واستخدامها . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			وجود تدابير تجيز التدخل بمراسلات الطفل ما مثل فتحها أو قراءتها أو تحديدها وغير ذلك، مبنية في القانون وألا تكون تعسفية، ويجب أن تنسجم مع المبادئ والأحكام الأخرى لاتفاقية حقوق	



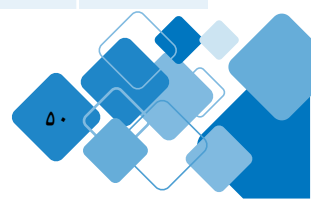
رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
			الطفل	المؤشرات الكمية النوعية
			<input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			<p>ضمان سلامة وسرية المراسلات بموجب القانون تعمل على توصيل المراسلات إلى المرسل إليه بدون اعتراض لها أو فتحها أو قراءتها، ويجب منع المراقبة سواء إلكترونية أو غيرها، وكذلك اعتراض الاتصالات الهاتفية والتلفزيونية وأشكال الاتصال الأخرى، وكذلك منع التنصت وتسجيل المحادثات".</p> <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			<p>سن قوانين تكفل حصول الطفل على تعويضات فعالة ضد المسؤولين عن انتهاك حقه هذا.</p> <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
السابعة عشر	تعترف الدول الأطراف بالوظيفة الهامة التي تؤديها وسائل الإعلام وتضمن إمكانية حصول الطفل على المعلومات والمواد من شتى المصادر الوطنية والدولية ، وبخاصة تلك التي تستهدف تعزيز رفاهيته الإجتماعية والروحية والمعنوية وصحته الجسدية والعقلية ، وتحقيقا لهذه الغاية ، تقوم الدول الأطراف بما يلي : (أ) تشجيع وسائل الإعلام على نشر المعلومات والمواد ذات	عدد البرامج التدريبية التي تلقاها الأطفال في التحقيقات الصحفية و التخطيط للبرامج التلفزيونية والإذاعية و إنتاجها وتقديمها	وجود خطط وطنية شاملة لتمكين الوالدين في مجال الإعلام كمرشدين لأطفالهما فيما يتعلق بالوسائل الإلكترونية والوسائل الإعلامية الأخرى	<input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا
		عدد البرامج التدريبية المتخصصة ببناء المهارات الإعلامية الموجهة للأطفال	<p>إرساء اتفاقيات بناءة مع الشركات الإعلامية لحماية الأطفال من التأثيرات الضارة كالامتناع عن إذاعة برامج عنيفة خلال بعض الساعات واستعمال رقائق تشفير البرامج العنيفة لمساعدة العملاء</p>	



رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
	<p>المنفعة الاجتماعية والثقافية للطفل ووفقاً لروح المادة ٢٩، (ب) تشجيع التعاون الدولي في إنتاج وتبادل ونشر هذه المعلومات والمواد من شتى المصادر الثقافية والوطنية والدولية، (ج) تشجيع إنتاج كتب الأطفال ونشرها، (د) تشجيع وسائط الإعلام على إيلاء عناية خاصة للاحتياجات اللغوية للطفل الذي ينتمي إلى مجموعة من مجموعات الأقليات أو إلى السكان الأصليين، (هـ) تشجيع وضع مبادئ توجيهية ملائمة لوقاية الطفل من المعلومات والمواد التي تضر بمصالحه، مع وضع أحكام المادتين ١٢ و ١٨ في الاعتبار</p>	مستخدمو الإنترنت من الأطفال (لكل ١٠٠٠ نسمة)	على حجب أنواع معينة من البرامج <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد الدراسات التي تناولت استخدام الأطفال الخاطئ للإنترنت والتعرض للمواد الضارة مثل العنف والمواد الإباحية التي تبثها الإنترنت	إدخال معايير أخلاقية تطوعية و إرشادات مهنية ومجالس صحفية لحماية الأطفال من التأثيرات الضارة تأثير ضار يمكن أن توقعه وسائط الإعلام، وخصوصاً الإذاعة والأفلام والتلفزيون والمواد المطبوعة والمعارض، في نمائه العقلي والأخلاقي. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد مجلات الأطفال الأسبوعية	وجود آلية عمل التثقيف الإعلامي في المدارس على المستويات كافة، تمكن الطلبة من فهم الإعلام واستخدامه بطريقة تشاكيه، وكذلك تعلم فهم الرسائل الإعلامية بما في ذلك الدعاية. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد مجلات الأطفال الشهرية	إنتاج مواد تدرس في كليات الصحافة والإعلام في مجال مقاييس حقوق الطفل. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	



المؤشرات النوعية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية	مواد الاتفاقية	رقم المادة
	<p>اتباع إجراءات موجهة إلى ترسيخ ثقافة تقوم على التسامح في المجتمع من خلال جميع القنوات الممكنة، بما فيها المدارس والإعلام والقانون و تشجيع وسائل الإعلام على نشر المعلومات التي تشجع روح التفهم للاختلافات.</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>			
	<p>تبني الدولة سياسات تشجيعه للناشرين الإعلاميين لتشجيعهم لنشر مواد تلائم قدرات الأطفال اليافعين واهتماماتهم وتفيدهم اجتماعياً وثقافياً، وتعكس التنوع الوطني والإقليمي لظروف الأطفال وثقافتهم ولغتهم.</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>	عدد مكتبات الطفل		
	<p>وجود سياسات تعليمية لإدخال الكمبيوترات إلى المدارس واستخدامها كأداة فعالة بين الطلبة للوصول إلى المعلومات.</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>	عدد الكتب المخصصة للطفل (غير المدرسية)		
	<p>مشاركة اليافعين في موقع أصوات الشباب Voices of Youth الذي أطلقته اليونيسف على الشبكة الدولية باعتباره مرفقاً إيجابياً للتباحث الدولي في مسائل مهمة بين اليافعين.</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>	عدد مسارح الطفل		

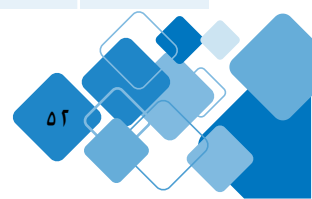




رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
		عدد المترددين على مسارح الطفل	توفير أجهزة المذياع والصحف يستخدمها الأطفال في المدارس والأماكن الأخرى، وكذلك العروض المسرحية كوسيلة للوصول إلى المعلومات والمواد من شتى المصادر الثقافية والوطنية والدولية. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد مراكز ثقافة الطفل	تزويد المراهقين والمراهقات، داخل المدرسة وخارجها، بمعلومات دقيقة وملائمة عن كيفية حماية صحتهم و نمائهم وممارسة السلوك الصحي وهذا يشمل المعلومات عن استخدام وسوء استخدام التبغ والكحول والمواد الأخرى والسلوكيات الاجتماعية والجنسية الآمنة والمحترمة والحميات والنشاط الجسدي. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			تشجيع وسائط لإعلام بشكل عام، والتلفزيون والسينما بشكل خاص، على الحد إلى أقصى درجة من المواد الإباحية والمواد عن المخدرات والعنف، مع تصوير العنف والاستغلال بأسلوب يثير الاستهجان منهما، وتحاشي العروض المهينة والتي تحط من قدر الناس خصوصاً الأطفال والنساء والعلاقات بين الأشخاص وتشجيع مبادئ وأدوار المساواة. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	



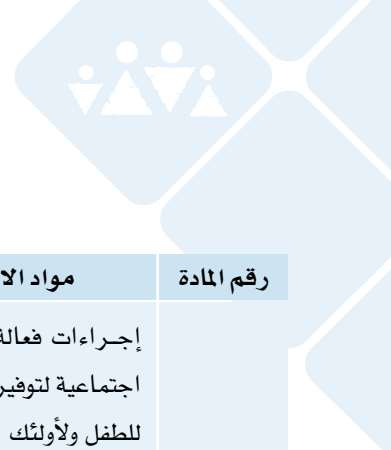
رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
			تركيز الأعلام على الأمور التالية عند نشر المعلومات والمواد ذات المنفعة الاجتماعية والثقافية للطفل وهي: ١. تطوير شخصية الطفل ومهاراته وقدراته العقلية والجسدية إلى أقصى حد ممكن ٢. تأصيل حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وكذلك احترام المبادئ التي يصونها ميثاق الأمم المتحدة تأصيل احترام: O والدي الطفل O الهوية الثقافية للطفل ولغته وقيمه O القيم الوطنية للبلد الذي يعيش فيه الطفل و لبلده الأصلي ٣. الحضارات التي تختلف عن حضارته ٤. إعداد الطفل ليخوض حياة مسؤولة في مجتمع حر، في ظل روح التفاهم والسلام والتسامح والمساواة بين الجنسين والصداقة بين جميع الشعوب والفئات الوطنية والدينية والسكان الأصليين ٥. تأصيل الاحترام للبيئة الطبيعية <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			وجود مبادرات لتشجيع القدرة على القراءة والكتابة وتشجيع عادة القراءة على كافة المستويات من خلال إنتاج كتب الأطفال وتوزيعها وكذلك تشجيع عادة سرد القصص. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			وجود تدابير خاصة وإضافية لضمان تمتع الأطفال المعاقين	







رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
			بوصول متساوٍ إلى المعلومات من خلال وسائط الإعلام عن طريق قبول وتسهيل استخدام لغة الإشارة ونظام بريل التشديدي والبدل وحث مقدمي خدمات الانترنت على توفير المعلومات والخدمات في صيغ يستطيع المعاقون استخدامها والوصول إليها <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			وجود إجراءات قانونية، لحماية الأطفال من الآثار الضارة للعنف والمواد الإباحية خصوصاً في وسائط الإعلام المطبوعة والإلكترونية والسمعية البصرية. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
التاسعة عشر	١. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتعليمية الملائمة لحماية الطفل من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية والإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال، وإساءة المعاملة أو الاستغلال، بما في ذلك الإساءة الجنسية، وهو في رعاية الوالد (الوالدين) أو الوصي القانوني (الأوصياء القانونيين) عليه، أو أي شخص آخر يتعهد الطفل برعايته. ٢. ينبغي أن تشمل هذه التدابير الوقائية، حسب الاقتضاء.	عدد قضايا العنف الأسري الواقعة على الأطفال الذكور.  عدد الدراسات عن العنف الأسري وإساءة المعاملة والإساءة في الأسر (بما في ذلك الإساءة الجنسية داخل الأسرة) بهدف تبني القوانين والسياسات والبرامج الفعالة لمناهضة جميع أشكال الإساءة.	وجود إجراءات وقائية توفر دعم ملائم للأطفال والمراهقين لحمايتهم من العنف وإساءة الاستخدام والاستغلال في البيت أو المدرسة أو المؤسسات الأخرى وأماكن العمل أو المجتمع. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	عدد حملات التوعية المناهضة للعنف ضد الأطفال في الأسر والمدارس والتي تدعو إلى علاقات غير عنيفة مبنية على حقوق الإنسان للجميع في الأسرة والمدرسة.
		عدد قضايا العنف الأسري الواقعة على الأطفال الإناث.	وجود رؤية بديلة للمدرسة والأسرة تحترم حقوق الجميع وكرامتهم بما في ذلك الأطفال والمراهقين والوالدين والمدرسين، على أن تكون هذه الرؤية منارة يُسترشد بها في جميع الإجراءات المتعلقة بقضية	



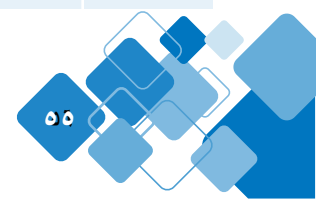
رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
	إجراءات فعالة لوضع برامج اجتماعية لتوفير الدعم اللازم للطفل ولأولئك الذين يتعهدون الطفل برعايتهم ، وكذلك للأشكال الأخرى من الوقاية، ولتحديد حالات إساءة معاملة الطفل المذكورة حتى الآن والإبلاغ عنها والإحالة بشأنها والتحقيق فيها ومعالجتها ومتابعتها وكذلك لتدخل القضاء حسب الاقتضاء.		العنف ضد الأطفال، والإستراتيجية الرئيسية في هذا المضمار هي جعل جميع الإجراءات و الأفعال تتمركز حول هذه الرؤية تكون العلاقات بين الأطفال والوالدين والمدرسين (وكذلك أفراد العائلة الآخرين والطلاب الآخرين) علاقة احترام متبادل تشجع أمن الجميع وسلامتهم. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
	عدد جرائم الشرف إلى عدد الجرائم التي ترتكب في الدولة	اتخاذ مجموعة من الإجراءات- التشريعية والإدارية والاجتماعية والتربوية لحماية الأطفال والمراهقين من جميع أشكال العنف في جميع الأماكن والأحوال، بما في ذلك العقاب الجسدي والممارسات التقليدية الضارة مثل الزواج القسري المبكر وختان الإناث وما يسمى جرائم الشرف والعنف الجنسي والتعذيب والأنماط الأخرى من العقوبات أو المعاملة القاسية وغير الإنسانية والمهينة. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	عدد الحملات الإعلامية العامة التي قامت بها مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني لتوعية الناس بالآثار الضارة التي تطل الأطفال بسبب العنف في المنزل والأسرة، والمدارس، وأنظمة الرعاية والقضاء، وأماكن العمل والمجتمع المحلي	
	عدد ضحايا جرائم الشرف إلى عدد ضحايا الجرائم	وجود تعليم منهجي وبرامج التدريب لكل المهنيين وغيرهم ممن يعملون مع الأطفال والمراهقين أو لصالحهم، وكذلك العائلات، بهدف الوقاية من العنف ضد الأطفال ورصده والرد عليه. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	عدد البرامج التثقيفية لمناهضة المواقف التقليدية في المجتمع التي تؤيد القبول الثقافي للعنف ضد الأطفال والمراهقين وتشجع سياسة اللاتساهل مع العنف.	



رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
		عدد حالات الزواج المبكر للإناث إلى عدد حالات الزواج	وجود آليات للشكوى مثل خطوط النجدة الهاتفية التي يستطيع الأطفال والمراهقين من خلالها الإبلاغ عن حالات الإساءة، والتحدث بسرية إلى مرشد مدرب وطلب الدعم والمشورة. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	عدد الدراسات التي تناولت الصلات بين تجارب الطفولة والعنف والسلوك العنيف والسلوكيات غير الاجتماعية الأخرى في الطفولة وفي المراحل اللاحقة من الحياة.
		عدد قضايا العنف الأسري الواقعة على الأطفال حسب جنس الجناة (ذكور)	تعزيز النظام القضائي بوسائل منها تقديم جميع مرتكبي العنف ضد الأطفال والمراهقين إلى العدالة وضمان مساءلتهم من خلال الإجراءات والعقوبات الجنائية والمدنية والإدارية والمهنية، ويجب منع الأشخاص المدانين بارتكاب إساءات عنيفة وجنسية من العمل مع الأطفال. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	عدد الورش التدريبية التي تم عقدها للوالدين والمعلمين وضباط تنفيذ القانون وعمال الرعاية والقضاة والمحترفين الصحيين والأطفال أنفسهم لتدريبهم على ضبط حالات العنف والإساءة، والإبلاغ عنها والتعامل معها باستخدام مقاربة متعددة المجالات والقطاعات.
		قضايا العنف الأسري الواقعة على الأطفال حسب جنس الجناة (إناث)		
		قضايا العنف الأسري الواقعة على الأطفال حسب صلة القرابة بين الجناة (أب، أم، أخ، أخت، عم، عمه، خال، خاله، جد، جده)		عدد الدراسات التي تناولت أسباب وعواقب العنف ضد الأطفال ونشرت على نطاق واسع واستخدمت في وضع السياسات والبرامج.
		قضايا العنف الأسري الواقعة على الأطفال حسب المهنة الحالية للجناة وللمجني عليهم	نشر عقوبات مرتكبي جرائم العنف ضد الأطفال والمراهقين لتكون معروفة للناس. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		قضايا العنف الأسري الواقعة على الأطفال حسب أعمار الجناة والمجني		تبني الدولة لإجراءات تنفيذية تعمل على إنهاء الممارسات التقليدية والاعتيادية الضارة مثل

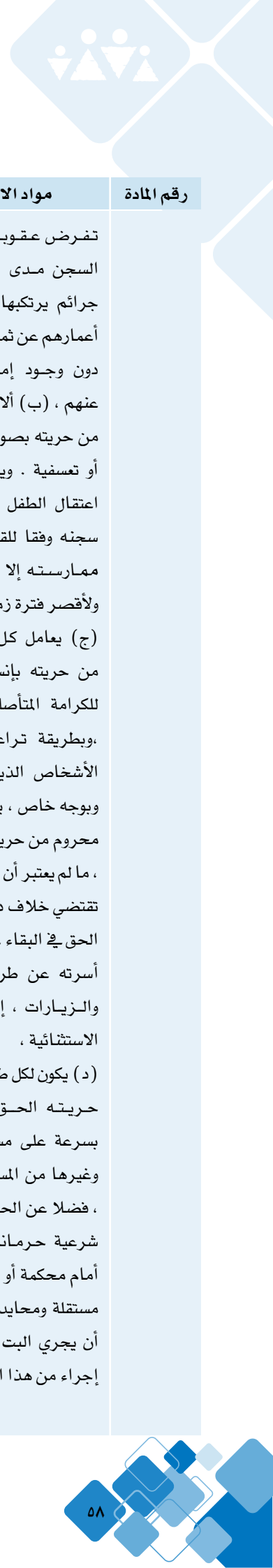


المؤشرات النوعية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية	مواد الاتفاقية	رقم المادة
	<p>الزواج القسري المبكر وختان الإناث.</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>			
	<p>تشجيع البرامج الشاملة لمكافحة استخدام الأطفال والمراهقين في إنتاج وتهريب العقاقير المخدرة والمواد المؤثرة على الدماغ</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>			
	<p>تبني وتنفيذ سياسات لاعادة التأهيل والاندماج الاجتماعي لأطفال ضحايا العنف والمراهقين الذين أدمنوا المخدرات والمواد المؤثرة على الدماغ والمستنشقات والكحول.</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>	نسبة عمالة الأطفال من العمالة الكلية للدولة		
	<p>تشجيع الإجراءات لحماية الأطفال والمراهقين من المعلومات الضارة التي يمكن الوصول إليها من خلال المواقع الإلكترونية الضارة أو العنيفة وبرامج وألعاب الكمبيوتر التي تؤثر سلباً على النماء النفسي للأطفال.</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>			
	<p>تشجيع الإبلاغ عن الحالات المزعومة للإساءة إلى الأطفال والمراهقين ، وإلغاء المسؤولية المدنية/ الجنائية في حالات لإبلاغ بحسن نية، وتشغيل خط النجدة</p>	نسبة عمالة الأطفال مع إجمالي عدد الأطفال .		





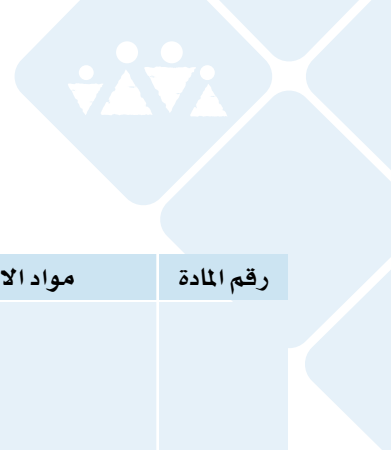
رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
		نسبة عمالة الأطفال (ذكور)	<input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			السياسة التعليمية تشجع ثقافة اللاعنف في المدارس والأنظمة التأديبية الإيجابية وغير العنيفة. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			تلعب وسائل الإعلام دوراً قيماً في رفع الوعي والتثقيف العام بتقويض الاعتماد التقليدي على العقاب البدني والأشكال التأديبية المهينة والقاسية الأخرى مع تشجيع التقارير الإعلامية الإيجابية (التي تلقت الانتباه إلى الانتهاكات). <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			وجود إجراءات إدارية مفصلة وواضحة للتعاون بين المؤسسات الخاصة والمتطوعة التي تقدم الخدمات الاجتماعية والتعليم والصحة، والشرطة وسلطات الإدعاء العام بخصوص مسألة الإحالة في التحقيق في قضايا العنف ضد الأطفال والمراهقين، وعلاجه. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
السابعة والثلاثين	تكفل الدول الأطراف : (أ) ألا يعرض أي طفل للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة . ولا	عدد مؤسسات الأحداث	تتبنى الدولة تشريعات صريحة تحظر تعريض الأطفال للتعذيب، ووضع عقوبات ملائمة ضد مرتكبيه " (للأطفال دون الثامنة عشر.	



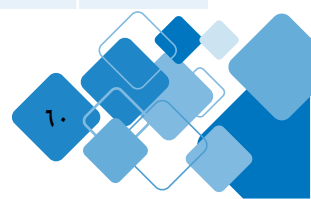
رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
	تفرض عقوبة الإعدام أو السجن مدى الحياة بسبب جرائم يرتكبها أشخاص تقل أعمارهم عن ثماني عشرة سنة دون وجود إمكانية للإفراج عنهم ، (ب) ألا يحرم أي طفل من حريته بصورة غير قانونية أو تعسفية . ويجب أن يجري اعتقال الطفل أو احتجازه أو سجنه وفقا للقانون ولا يجوز ممارسته إلا كملجأ أخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة ،	عدد الملتحقين في مؤسسات الأحداث (ذكور)	تتخذ الدولة إجراءات فعالة لحماية الأطفال من التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة مثل التحقيق في الحالات المبلغ عنها وفرض العقوبات اللازمة على المسؤولين	<input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا
	(ج) يعامل كل طفل محروم من حريته بإنسانية واحترام للكرامة المتأصلة في الإنسان ، وبطريقة تراعى احتياجات الأشخاص الذين بلغوا سنه. وبوجه خاص ، يفصل كل طفل محروم من حريته عن البالغين ، ما لم يعتبر أن مصلحة الطفل تقتضي خلاف ذلك ، ويكون له الحق في البقاء على اتصال مع أسرته عن طريق المراسلات والزيارات ، إلا في الظروف الاستثنائية ،	عدد الملتحقين في مؤسسات الأحداث (إناث)	تعمل الدولة على ضمان تزويد جميع الأطفال الذين سقطوا ضحية للعنف والمعاملة القاسية واللاإنسانية بالوصول إلى خدمات التعافي الجسدي والنفسي وإعادة الاندماج الاجتماعي	<input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا
	(د) يكون لكل طفل محروم من حريته الحق في الحصول بسرعة على مساعدة قانونية وغيرها من المساعدة المناسبة ، فضلا عن الحق في الطعن في شرعية حرمانه من الحرية أمام محكمة أو سلطة مختصة مستقلة ومحايدة أخرى ، وفي أن يجري البت بسرعة في أي إجراء من هذا القبيل .	عدد الملتحقين في مؤسسات الأحداث (إجمالي).	وجود تعريف للتعذيب في القانون الجنائي في الدولة	<input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا
		عدد دور رعاية أطفال الشوارع	تحدد الدولة إجراءات توعوية وتعليمية لحظر العقاب البدني وجميع أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية والمهينة للأطفال	<input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا
		عدد المؤسسات التي تقدم المساعدة القانونية للأطفال المحرومين من الحرية		
		معدل مدة الاحتجاز للأطفال دون سن ١٨ سنة في مراكز الأمن	الأنظمة التربوية المعمول بها في الدولة ملزمة بالانتباه بشكل خاص إلى تحاشي الإجراءات التأديبية	



رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
		عدد الحالات المبلّغ عنها من إساءة وسوء معاملة الأطفال دون ١٨ سنة والتي تحدث خلال احتجازهم/ سجنهم	القاسية خصوصاً العقاب البدني <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			تتخذ الدولة جميع الإجراءات الضرورية لإنشاء محاكم الأحداث لضمان عدم تعرض مرتكبي الجرائم الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة لأي شكل من الأشكال العقاب البدني <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			يحث القانون الجزائي على الحد من استخدام الحجز الانفرادي وحصره في حالات استثنائية جداً، وتخفيض المدة المسموحة له، والسعي إلى إلغائه ضد الأشخاص دون سن ١٨ سنة <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			تطبيق إجراءات بديلة للحرمان من الحرية للأطفال دون سن ١٨ سنة مثل فترة التجربة وخدمة المجتمع أو الأحكام الموقوفة واعتبار الحرمان من الحرية ملاذ أخير ولأقصر فترة زمنية ممكنة <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			وجود تشريعات تعترف بأن وضع حدث ما في مؤسسة يجب أن يكون ملاذاً أخيراً ولأقصر فترة زمنية ممكنة، وأن يكون لأقصر مدة	



رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
			ممكنة، وأن يقتصر على حالات استثنائية، ويجب أن تحدد سلطة قضائية مدة العقوبة بدون حجب إمكانية الإفراج المبكر عن الحدث <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			تعمل الدولة على توفير الإرشادات التثقيفية للأحداث أثناء خضوعهم للاحتجاز والاحتجاز السابق للمحاكمة <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			تقوم الدولة بتعيين ممثل قانوني للأطفال الذين بلا مرافق والمنفصلين عن ذويهم والذين يحتاجون الى المعونة القانونية <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			تقوم الدولة بتوفير الموارد الثقافية الملائمة والموارد المجتمعية والوصول إلى الخدمات القانونية، للأطفال المحرومين من حريتهم <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			تسمح الدولة للأطفال المحرومين من حريتهم إقامة اتصال منتظم مع الأصدقاء والأقارب والمستشارين الدينيين والاجتماعيين والقانونيين وأوصيائهم و تمنحهم الفرصة لتلقي جميع الضروريات الأساسية والعلاج الطبي الملائم <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	







رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
			ينص نظام الأحداث على فصل المجرمين الأحداث عن المحتجزين بسبب "مشاكل سلوكية". <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
البيئة الأسرية والرعاية البديلة				
الخامسة	تحتزم الدول الأطراف مسؤوليات وحقوق وواجبات الوالدين أو، عند الاقتضاء، أعضاء الأسرة الموسعة أو الجماعة حسبما ينص عليه العرف المحلي، أو الأوصياء أو غيرهم من الأشخاص المسؤولين قانوناً عن الطفل، في أن يوفرُوا بطريقة تتفق مع قدرات الطفل المتطورة، التوجيه والإرشاد الملائمين عند ممارسة الطفل الحقوق المعترف بها في هذه الاتفاقية.		تتبع الدولة تعريفاً واضحاً للمسؤوليات الأبوية في جميع إجراءاتها القانونية. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	عدد حملات التوعية والبرامج التعليمية حول تطور الطفل والقدرات المتطورة للأطفال التي استهدفت الآباء وغيرهم من مقدمي الرعاية للأطفال ولن يعيلهم.
			مفهوم العائلة الموسعة المطبق في الدولة لا يعني فقط الأبوين وغيرهما من المسؤولين قانونياً بل أيضاً العائلة الممتدة أو المجتمع حسبما ينص عليه العرف المحلي <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	عدد البرامج التأهيلية التي تشجع الأبوين المسؤولين قانوناً عن الطفل على أن يقدموا "التوجيه والإرشاد" بطريقة يكون الطفل هو محور التركيز فيها، عن طريق الحوار والقدوة، بطرق تدعم قدرات الطفل الصغير على ممارسة حقوقه.
			تعريف البيئة الأسرية المعمول به في الدولة ينص على أنها عبارة عن مجموعة متنوعة من الترتيبات التي يمكن أن تزود الطفل الصغير بالرعاية والحنو والنمو، بما في ذلك الأسرة النووية والأسرة الممتدة والترتيبات التقليدية والعصرية الأخرى المرتكزة على مجتمع، شريطة اتفاق هذه الترتيبات مع حقوق الطفل ومصالحه. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	

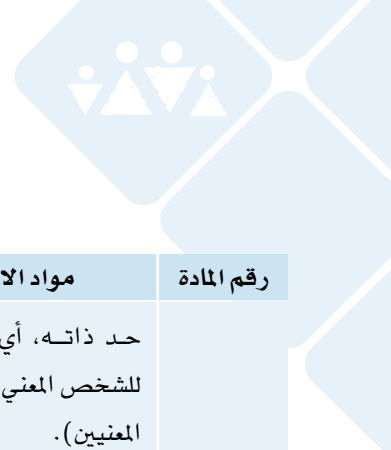


رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
			<p>ينص القانون على أن من واجب الأبوين وغيرهم من الأوصياء القانونيين أن يأخذوا في الاعتبار آراء الأطفال المراهقين وفقاً لسنهم ونضجهم، وأن يكفلوا بيئة مأمونة وداعمة لنماء المراهق، وينبغي أن يعترف بهم في محيطهم الأسري بوصفهم أصحاب حقوق فعلية، لديهم القدرة على أن يصبحوا تدريجياً مواطنين كاملين ومسؤولين عندما يقدم لهم الإرشاد والتوجيه</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>	
			<p>ينص القانون على أن الحقوق المدنية للطفل تبدأ في العائلة... والعائلة عامل أساسي لخلق الوعي فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحفاظ عليها واحترام القيم الإنسانية والهوية والإرث الثقافيين والحضارات الأخرى.</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>	
التاسعة	تضمن الدول الأطراف عدم فصل الطفل عن والديه على كره منهما، إلا عندما تقرر السلطات المختصة، رهناً بإجراء إعادة نظر قضائية، وفقاً للقوانين والإجراءات المعمول بها، إن هذا الفصل ضروري لصون مصالح الطفل الفضلى. وقد يلزم مثل هذا القرار في حالة معينة مثل حالة إساءة الوالدين معاملة الطفل أو إهمالهما له، أو عندما يعيش	معدل الزواج الخام ( لكل ألف من السكان)	<p>وجود آلية قضائية يكون دور الدولة به محكم عند نشوب نزاع بين الوالدين على مكان إقامة الطفل، أو كيفية تنظيم وصول الوالدين للأطفال .</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>	<p>عدد البرامج / الخدمات التي تقدم الإرشاد والمشورة إلى الوالدين المطلقين حول كيفية مساعدة ودعم الأطفال في هذه الأسر لتقليل الآثار السلبية التي قد تطالهم.</p>





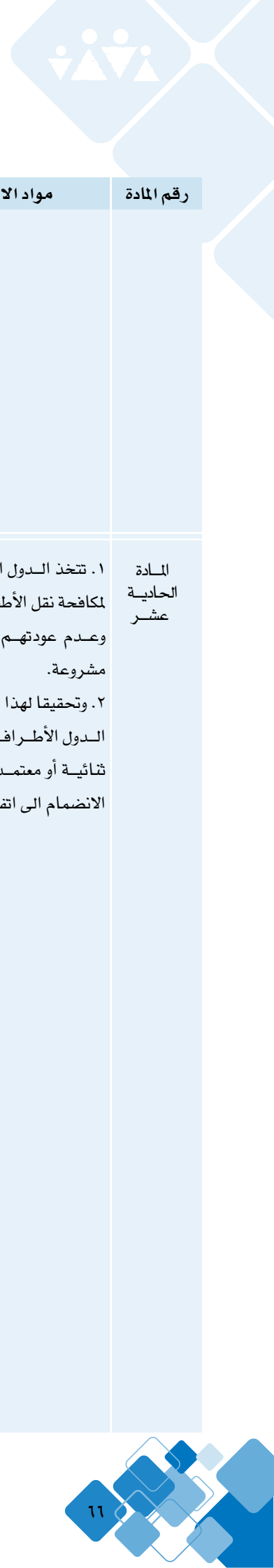
رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
	الوالدان منفصلين ويتعين اتخاذ قرار بشأن محل إقامة الطفل. ٢- في أية دعاوى تقام عملاً بالفقرة (١) من هذه المادة، تتاح لجميع الأطراف المعنية الفرصة للاشتراك في الدعوى والإفصاح عن وجهات نظرها. ٣- تحترم الدول الأطراف حق الطفل المنفصل عن والديه أو أحدهما في الاحتفاظ بصورة منتظمة بعلاقات شخصية واتصالات بكل والديه، إلا إذا تعارض ذلك مع مصالح الطفل الفضلى. ٤- في الحالات التي ينشأ فيها هذا الفصل عن أي إجراء اتخذته دولة من الدول الأطراف، مثل تعريض أحد الوالدين أو كليهما أو الطفل للاحتجاز أو الحبس أو النفي أو الترحيل أو الوفاة (بما في ذلك الوفاة التي تحدث لأي سبب أثناء احتجاز الدولة الشخص)، تقدم تلك الدولة الطرف عند الطلب، للوالدين أو الطفل، أو عند الاقتضاء، لعضو آخر من الأسرة، المعلومات الأساسية الخاصة بمحل وجود عضو الأسرة الغائب (أو أعضاء الأسرة الغائبين) إلا إذا كان تقديم هذه المعلومات ليس لصالح الطفل. وتضمن الدول الأطراف كذلك أن لا تترتب على تقديم مثل هذا الطلب، في	عدد حالات الزواج المبكر (الإناث الأقل من ١٨ سنة)	تعمل الدولة على عدم فصل الطفل عن والديه على كره منهم إلا عندما تقرر السلطات المختصة أن هذا الفصل ضروري لصون مصالح الطفل الفضلى. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	عدد الدراسات التي تناولت العواقب الضارة التي تطال الأطفال بسبب الخلافات الأسرية والعنف الأسري. والزواج المبكر.
	٣- تحترم الدول الأطراف حق الطفل المنفصل عن والديه أو أحدهما في الاحتفاظ بصورة منتظمة بعلاقات شخصية واتصالات بكل والديه، إلا إذا تعارض ذلك مع مصالح الطفل الفضلى. ٤- في الحالات التي ينشأ فيها هذا الفصل عن أي إجراء اتخذته دولة من الدول الأطراف، مثل تعريض أحد الوالدين أو كليهما أو الطفل للاحتجاز أو الحبس أو النفي أو الترحيل أو الوفاة (بما في ذلك الوفاة التي تحدث لأي سبب أثناء احتجاز الدولة الشخص)، تقدم تلك الدولة الطرف عند الطلب، للوالدين أو الطفل، أو عند الاقتضاء، لعضو آخر من الأسرة، المعلومات الأساسية الخاصة بمحل وجود عضو الأسرة الغائب (أو أعضاء الأسرة الغائبين) إلا إذا كان تقديم هذه المعلومات ليس لصالح الطفل. وتضمن الدول الأطراف كذلك أن لا تترتب على تقديم مثل هذا الطلب، في	عدد حالات الزواج المبكر (الذكور الأقل من ١٨ سنة)	تقوم السلطات المختصة بأخذ آراء الأطفال في الحسبان في أي قرار يتعلق بوضعهم في أماكن الرعاية البديلة، وتعمل على أن تقليل الضرر في العلاقة بين الوالد والطفل بسبب وضع الطفل في الرعاية البديلة. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	عدد الدورات التدريبية التي ساهمت في رفع مستوى قدرات الأخصائيين الاجتماعيين ومهاراتهم ليكونوا أقدر على التدخل ومساعدة الأطفال والأسر في بيئاتهم.
	اتخذته دولة من الدول الأطراف، مثل تعريض أحد الوالدين أو كليهما أو الطفل للاحتجاز أو الحبس أو النفي أو الترحيل أو الوفاة (بما في ذلك الوفاة التي تحدث لأي سبب أثناء احتجاز الدولة الشخص)، تقدم تلك الدولة الطرف عند الطلب، للوالدين أو الطفل، أو عند الاقتضاء، لعضو آخر من الأسرة، المعلومات الأساسية الخاصة بمحل وجود عضو الأسرة الغائب (أو أعضاء الأسرة الغائبين) إلا إذا كان تقديم هذه المعلومات ليس لصالح الطفل. وتضمن الدول الأطراف كذلك أن لا تترتب على تقديم مثل هذا الطلب، في	معدل الطلاق الخام (لكل ألف من السكان)	تأخذ الدولة بعين الاعتبار الأمور التالية في أي قرار يقضي بأن فصل الطفل عن الوالدين يخدم مصالحه الفضلى: • أن يكون متخذ القرار سلطات مختصة • أن يكون خاضعاً بإجراء إعادة نظر قضائية • أن يكون موافقاً للقوانين والإجراءات المعمول بها • أن يمنح جميع الأطراف المعنية الفرصة للاشتراك في الدعوى والإفصاح عن وجهة نظرها. • أن يكون موافقاً لمعايير وإجراءات فنية تدرس حالة / وضع الطفل / الأسرة في سبيل تحقيق مصلحة الطفل الفضلى.. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
	اتخذته دولة من الدول الأطراف، مثل تعريض أحد الوالدين أو كليهما أو الطفل للاحتجاز أو الحبس أو النفي أو الترحيل أو الوفاة (بما في ذلك الوفاة التي تحدث لأي سبب أثناء احتجاز الدولة الشخص)، تقدم تلك الدولة الطرف عند الطلب، للوالدين أو الطفل، أو عند الاقتضاء، لعضو آخر من الأسرة، المعلومات الأساسية الخاصة بمحل وجود عضو الأسرة الغائب (أو أعضاء الأسرة الغائبين) إلا إذا كان تقديم هذه المعلومات ليس لصالح الطفل. وتضمن الدول الأطراف كذلك أن لا تترتب على تقديم مثل هذا الطلب، في	معدل الطلاق (للسكان ١٥ سنة فاكثراً)		
	اتخذته دولة من الدول الأطراف، مثل تعريض أحد الوالدين أو كليهما أو الطفل للاحتجاز أو الحبس أو النفي أو الترحيل أو الوفاة (بما في ذلك الوفاة التي تحدث لأي سبب أثناء احتجاز الدولة الشخص)، تقدم تلك الدولة الطرف عند الطلب، للوالدين أو الطفل، أو عند الاقتضاء، لعضو آخر من الأسرة، المعلومات الأساسية الخاصة بمحل وجود عضو الأسرة الغائب (أو أعضاء الأسرة الغائبين) إلا إذا كان تقديم هذه المعلومات ليس لصالح الطفل. وتضمن الدول الأطراف كذلك أن لا تترتب على تقديم مثل هذا الطلب، في	عدد قضايا حضانة الأطفال		
	اتخذته دولة من الدول الأطراف، مثل تعريض أحد الوالدين أو كليهما أو الطفل للاحتجاز أو الحبس أو النفي أو الترحيل أو الوفاة (بما في ذلك الوفاة التي تحدث لأي سبب أثناء احتجاز الدولة الشخص)، تقدم تلك الدولة الطرف عند الطلب، للوالدين أو الطفل، أو عند الاقتضاء، لعضو آخر من الأسرة، المعلومات الأساسية الخاصة بمحل وجود عضو الأسرة الغائب (أو أعضاء الأسرة الغائبين) إلا إذا كان تقديم هذه المعلومات ليس لصالح الطفل. وتضمن الدول الأطراف كذلك أن لا تترتب على تقديم مثل هذا الطلب، في	نسبة النساء المنفصلات عن أزواجهن		



رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
	حد ذاته، أي نتائج ضارة للشخص المعني (أو الأشخاص المعنيين).	نسبة الرجال المنفصلين عن زوجاتهم	وجود تشريعات /قوانين تضمن حصول الأطفال على حاجاتهم (بما في النفقة ) لدى تحديد الجهة الحاضنة التي تحقق مصلحة الطفل الفضلى وبغض النظر عن جنس الطفل أو عمره. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد حالات الخلع		
		عدد الملتحقين في دور الرعاية (ذكور)		
		عدد الملتحقين في دور الرعاية (إناث)	وجود تشريعات /قوانين /برامج تقدم الدعم (قانوني، نفسي، إجتماعي، مادي ) للأب / الأم الحاضن حسب الحاجة بما يضمن إختيار البيئة الأنسب لمصلحة الطفل الفضلى. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد مؤسسات الأحداث		
		عدد الملتحقين في مؤسسات الأحداث (ذكور)		
		عدد الملتحقين في مؤسسات الأحداث (إناث)		
		معدل الزواج الخام ( لكل ألف من السكان).		
		عدد دور رعاية أطفال الشوارع.		
		عدد دور إستقبال الأطفال المتسولين.		
		عدد أطفال الشوارع.		
		عدد قضايا المشاهدة.		
		عدد حالات حضانة الأطفال في حال أن أحد الوالدين خارج الدولة .		



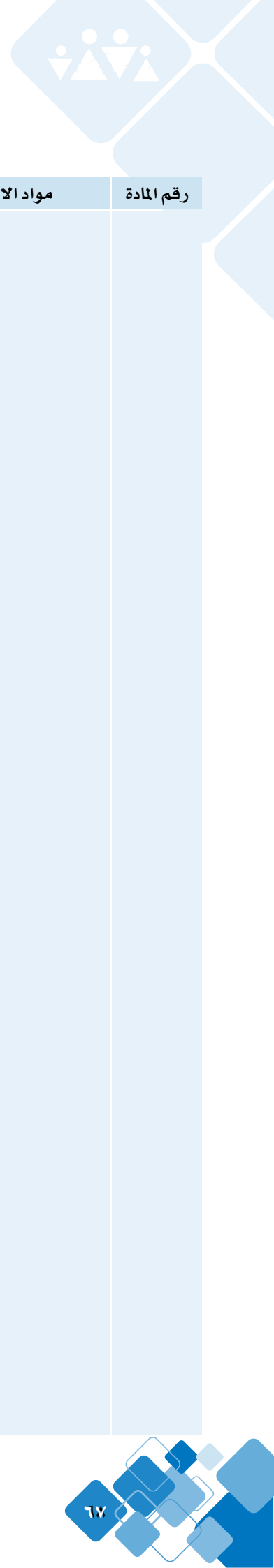
رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
المادة العاشرة	١. وفقاً للالتزام الواقع على الدول الأطراف بموجب الفقرة ١ من المادة ٩، تنظر الدول الأطراف في الطلبات التي يقدمها الطفل أو والده لدخول دولة طرف أو مغادرتها بقصد جمع شمل الأسرة، بطريقة إيجابية وإنسانية وسريعة.	عدد الأطفال اللاجئين دون سن الثامنة عشر (ذكور).	وجود قوانين وتشريعات في الدول الأطراف تضمن التعامل مع أية طلبات لدخول الدولة الطرف أو مغادرتها بقصد جمع شمل العائلة، بطريقة إيجابية وإنسانية وسريعة <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
	٢. للطفل الذي يقيم والداه في دولتين مختلفتين الحق في الاحتفاظ بصورة منتظمة بعلاقات شخصية واتصالات مباشرة بكلا والديه، إلا في ظروف استثنائية. وتحقيقاً لهذه الغاية ووفقاً للالتزام الدول الأطراف بموجب الفقرة ٢ من المادة ٩، تحترم الدول الأطراف حق الطفل ووالديه في مغادرة أي بلد إلا للقيود التي ينص عليها القانون والتي تكون ضرورية لحماية الأمن الوطني، أو النظام العام، أو الصحة العامة، أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحرياتهم وتكون متفقة مع الحقوق الأخرى المعترف بها في هذه الاتفاقية.	عدد الأطفال اللاجئين دون سن الثامنة عشر (إناث).	ضمان المصالح الفضلى للطفل بشكل رئيسي في القرارات التي تتخذ بترحيل والديهم من خلال وجود تشريعات وقوانين. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			حماية حقوق أطفال العمال المهاجرين وأعضاء عائلاتهم. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد الأطفال المهاجرين دون سن الثامنة عشر (ذكور)	إتخاذ الدولة الإجراءات المناسبة لتفادي حالات الفصل الناتجة عن الطرد أو الفصل الناتج عن عدم السماح بدخول أحد أفراد الأسرة. بما يحقق اتفاقية حقوق الطفل ككل <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد الأطفال المهاجرين دون سن الثامنة عشر (إناث)	الأحكام القانونية لإجراءات جمع شمل العائلات خاضعة للتقييد بنظام الحصص ونظام الحد العمري للأطفال، وهو ١٥ سنة <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	



رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
المادة الحادية عشر	١. تتخذ الدول الأطراف تدابير لمكافحة نقل الأطفال الى الخارج وعدم عودتهم بصورة غير مشروعة. ٢. وتحقيقا لهذا الغرض، تشجع الدول الأطراف عقد اتفاقات ثنائية أو معتمدة الأطراف أو الانضمام الى اتفاقات قائمة.	عدد الأطفال دون سن الثامنة عشر و يحملون تأشيرات إنسانية مؤقتة	تحفظ الدولة من خلال تشريعات /إجراءات للطفل اللاجئ أو المهاجر (إلا في ظروف استثنائية) حق إجراء اتصالات مباشرة بكلا والديه في الحالات التي يعيش فيها الوالدان في دولة أخرى بصورة منتظمة. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد حالات الأطفال الأردنيين الذين يقيم أحد والديهم خارج الأردن.		
		عدد الأطفال المفقودين دون سن الثامنة عشر نتيجة للخطف ( الذكور )	قامت الدولة بالمصادقة على اتفاقية لاهاي بشأن الجوانب المدنية لاختطاف الأطفال على المستوى الدولي وإدراجها في القوانين الوطنية لحماية الأطفال المختطفين. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد الأطفال المفقودين دون سن الثامنة عشر نتيجة للخطف ( إناث )	وجود آلية رقابة فعالة على الحدود والحصول على أوامر قضائية ( مثلاً، حجز جواز سفر الطفل ) عندما يرد شك بأن الطفل سيُختطف. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد الأطفال المفقودين دون سن الثامنة عشر نتيجة النقل التعسفي أو احتجازهم خارج حدود ولاية دولهم ( ذكور )	توفير المعلومات من الأجهزة الحكومية وقواعد البيانات التابعة للدولة لتحديد مكان الأطفال المختطفين أو المحتجزين بشكل تعسفي. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	



رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
		عدد الأطفال المفقودين دون سن الثامنة عشر نتيجة النقل التعسفي أو احتجازهم خارج حدود ولاية دولهم ( إناث )	تطوير آليات حل قضايا النقل غير الشرعي للأطفال بما يتناسب مع المصالح الفضلى للطفل من خلال القنوات الدبلوماسية والقنصلية <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
الثامنة عشر	١. تبذل الدول الأطراف قصارى جهدها لضمان الاعتراف بالمبدأ القائل إن كلا الوالدين يتحملان مسؤوليات مشتركة عن تربية الطفل ونموه وتقع علي عاتق الوالدين أو الأوصياء القانونيين ، حسب الحالة ، المسؤولية الأولى عن تربية الطفل ونموه. وتكون مصالح الطفل الفضلى موضع اهتمامهم الأساسي.	عدد دور الرعاية النهارية الحكومية ( الحضانة )	تتخذ الدولة مجموعة من الإجراءات لدعم الوالدين والأوصياء القانونيين للقيام بمسؤوليات تربية الطفل ( حقوق وواجبات ). <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	عدد الدراسات الواسعة والمتعمقة عن تأثير تعدد الزوجات و تأثيرها السلبي في تنشئة وتربية الأطفال .
	٢. في سبيل ضمان وتعزيز الحقوق المبينة في هذه الاتفاقية ، على الدول الأطراف في هذه الاتفاقية أن تقدم المساعدة الملائمة للوالدين ولالأوصياء القانونيين في الاضطلاع بمسؤوليات تربية الطفل وعليها أن تكفل بتطوير مؤسسات ومرافق وخدمات رعاية الأطفال .	عدد دور الرعاية النهارية الخاصة ( الحضانة )	تعتمد الدولة تعريفاً واضحاً للطفولة المبكرة <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	عدد المؤسسات الخاصة والغير حكومية التي عملت على إجراء أبحاث في الطفولة المبكرة
	٣. تتخذ الدول الأطراف التدابير الملائمة لتضمن لأطفال الوالدين العاملين حق الانتفاع بخدمات ومرافق رعاية الطفل التي هم مؤهلون لها.	عدد مدارس رياض الأطفال الحكومية	تضمن الدولة على وجود البرامج والوسائل المتعلقة بمهارات التربية بما في ذلك إدخالها في مناهج التعليم . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	



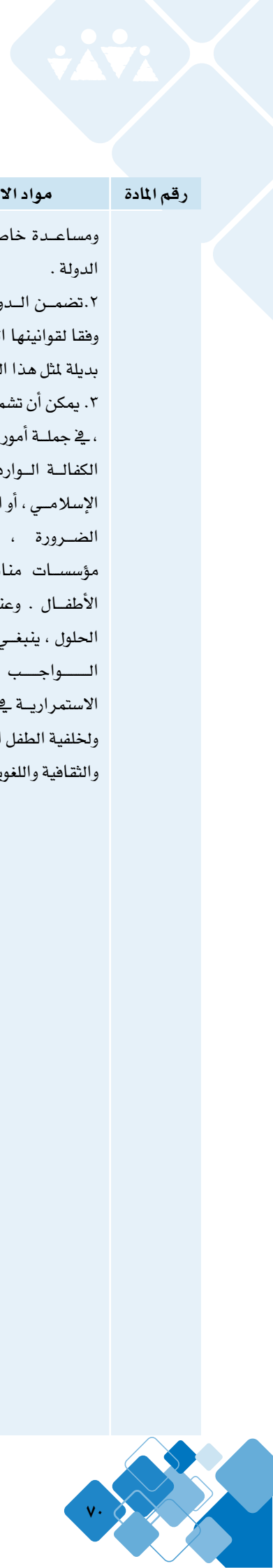
رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
		عدد مدارس رياض الأطفال الخاصة	<input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	اتخاذ جميع الإجراءات ذات الصيغة القانونية لتوفير بيئة أسرية ملائمة للأطفال المولودين خارج نطاق الزواج وإنهاء أي تمييز تجاههم.
		المدة الزمنية لاجازة الأمومة (للأم والأب)		
		الأطفال المحصنون في سن ١٢-٢٣ شهرا بصورة كاملة ضد جميع الأمراض (%)		
		أطفال يبلغون عاما واحدا ومحصنون بصورة كاملة ضد الالتهاب الكبدي الوبائي (%)		
		أطفال يبلغون عاما واحدا ومحصنون بصورة كاملة ضد السل (%)		
		أطفال يبلغون عاما واحدا ومحصنون بصورة كاملة ضد الحصبة (%)		
		الحوامل اللاتي يحصلن على رعاية قبل الولادة (%)		
		أطفال سبق لهم الرضاعة الطبيعية (%)		
		حالات الولادة تحت إشراف صحي (%)		
		عدد الأطباء ( لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة)		
		عدد الممرضين ( لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة)		تطوير إستراتيجية لزيادة المصادر البشرية والمادية و الخدماتية



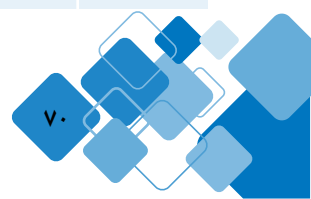




رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
				المتاحة لمرافق الرعاية بالطفل. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا
				عدد عيادات الأطفال (عام - خاص .. الخ)
				عدد مستشفيات الأطفال (عام - خاص .. الخ)
				عدد الأسرة للأطفال (عام - خاص .. الخ)
				عدد الأطباء المتخصصون في أمراض الأطفال ( أمراض الأطفال - جراحة الأطفال)
				نسبة الأطفال > ٥ سنوات المسجلين في برامج الأمومة والطفولة.
				نسبة الأطفال الملتحقين بحضانة/ رياض أطفال (ذكور/ إناث)
				نسبة الأطفال الملتحقين بالحضانة (ذكور، إناث) .
				نسبة الأطفال الملتحقين برياض الأطفال (ذكور، إناث).
				نسبة الأطفال الملتحقين برياض الأطفال (ذكور، إناث).
العشرين	١. للطفل المحروم بصفة مؤقتة أو دائمة من بيئته العائلية أو الذي لا يسمح له ، حفاظا على مصالحه الفضلى ، بالبقاء في تلك البيئة ، الحق في حماية	عدد مراكز تأهيل الأطفال المعاقين (إجمالي)	عند عدم توفر رعاية والدي الطفل أو عدم ملائمتها توفر الدولة سلسلة من الخيارات للعائلة البديلة تبدأ أولا بأقارب الأسرة، بمن فيهم الأطفال الأكبر سناً (مثال	



رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
	<p>ومساعدة خاصتين توفرهما الدولة .</p> <p>٢. تضمن الدول الأطراف ، وفقاً لقوانينها الوطنية ، رعاية بديلة لمثل هذا الطفل .</p> <p>٣. يمكن أن تشمل هذه الرعاية ، في جملة أمور ، الحضانة ، أو الكفالة الواردة في القانون الإسلامي ، أو التبني ، أو عند الضرورة ، الإقامة في مؤسسات مناسبة لرعاية الأطفال . وعند النظر في الحلول ، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لاستصواب الاستمرارية في تربية الطفل ولخلفية الطفل الإثنية والدينية والثقافية واللغوية .</p>		<p>العائلات التي يرأسها طفل وتتيمة بسبب وباء الإيدز) ، ثانياً ، عائلة بديلة من خلال الرعاية البديلة أو التبني ثالثاً ، مؤسسة ملائمة</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>	
		<p>عدد مراكز تأهيل الأطفال المعاقين (حكومي)</p>	<p>عند اتخاذ قرار بحالات فصل الأطفال عن آبائهم وإحاقهم برعاية خارج نطاق البيت تراعي الدولة مبدأ المصالح الفضلى للطفل والذي يأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الفردية لكل طفل</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>	
		<p>عدد الأطفال المحرومين من رعاية الوالدين مقسمة حسب الأسباب (أي نتيجة المنازعات المسلحة، الفقر، الهجر نتيجة التمييز... إلخ)</p>	<p>تخضع مؤسسات الرعاية البديلة الرسمية وغير الرسمية الى المراقبة المنهجية لوضع الأطفال الذين يعيشون فيها</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>	
		<p>عدد الأطفال المنفصلين عن آبائهم نتيجة قرارات المحاكم (في جملة أمور، ما يتصل بحالات الاحتجاز أو السجن أو النفي أو الترحيل)</p>	<p>تقوم الدولة بالدعم والترويج لأشكال الرعاية البديلة العائلية للأطفال المحرومين من الرعاية الأبوية وذلك لتخفيض الحاجة إلى اللجوء إلى الرعاية المؤسسية</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>	
		<p>عدد مراكز تأهيل الأطفال المعاقين حسب نوع الإعاقة (ذهنية)</p>	<p>تتخذ الدولة التي تعتمد نظام الكفالة بدلاً من نظام التبني اجراءات لتطبيق هذا النظام تضمن ما يلي:</p>	





رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
			١. القرار القضائي هو أساس وضع الطفل في رعاية بديلة. ٢. تقديم جميع المزايا الاجتماعية لهؤلاء الأطفال بالطريقة نفسها كما يحدث للأطفال الآخرين. ٣. تأسيس آليات فعالة لتلقي ومناقشة الشكاوي من الأطفال ومراقبة معايير الرعاية ومراجعة وضع الرعاية البديلة دورياً. ٤. إعطاء الأولاد والبنات الفرص نفسها تحت الكفالة. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد مراكز تأهيل الأطفال المعاقين حسب نوع الإعاقة (جسدية)	توفر الدولة للمسؤولين عن عمليات الرعاية البديلة أو التبني تدريباً مهنيّاً ملائماً.. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد مؤسسات الأيتام (حكومي)	إيداع الأطفال في الرعاية البديلة محكوماً بالقانون <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد الملتحقين في مؤسسات الأيتام (ذكور)	تتخذ المؤسسات المعنية ببرامج الرعاية البديلة تدابير لضمان توفر معايير موحدة فيما يتعلق بالتوظيف والمراقبة والتقييم للعاملين بها <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد الملتحقين في مؤسسات الأيتام (إناث)	تضع الدولة تدابير لضمان وحماية كرامة الأطفال الذين يعيشون في مؤسسات الرعاية البديلة <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	



رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
		عدد مؤسسات الأحداث	توفر مؤسسات الرعاية البديلة المساعدة النفسية للأطفال بالإضافة الى توظيف التعليم في تحضير الأطفال لحياة مستقلة في مرحلة البلوغ <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد الملتحقين في مؤسسات الأحداث (ذكور)	توفر مؤسسات الرعاية البديلة الخدمات والدعم لإعادة الدمج للأطفال الذين يغادرون الرعاية المؤسسية <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد الملتحقين في مؤسسات الأحداث (إناث)	تكفل الدولة إزالة كافة العقبات غير الضرورية أمام الأشخاص الذين يريدون رعاية أو تبني طفلاً أو بالغاً من ذوي الإعاقات <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد دور رعاية أطفال الشوارع	تتهج الدولة سياسة الامتناع عن احتجاز الأطفال المتسولين في الشوارع والبحث عن أشكال بديلة للاحتجاز بحيث تتوافق توافقاً تاماً مع أحكام الاتفاقية <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد المترددين على دور رعاية أطفال الشوارع	تتبنى الدولة إستراتيجية وطنية شاملة لمعالجة وضع أطفال الشوارع وتزويدهم بالوثائق الرسمية الكافية، بما فيها خدمات التعافي وإعادة الدمج الاجتماعي فيما يتعلق بالإساءة البدنية والجنسية	



رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
			والمادية، بالإضافة إلى التدريب المهني والتدريب على مهارات الحياة، وذلك لدعم تطورهم الكامل <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
الواحد والعشرين	تضمن الدول التي تقر و/ أو تجيز نظام التبني إيلاء مصالح الطفل الفضلى الاعتبار الأول والقيام بما يلي: (أ) تضمن ألا تصرح بتبني الطفل إلا السلطات المختصة التي تحدد ، وفقا للقوانين والإجراءات المعمول بها وعلى أساس كل المعلومات ذات الصلة الموثوق بها ، أن التبني جائز نظرا لحالة الطفل فيما يتعلق بالوالدين والأقارب والأوصياء القانونيين وأن الأشخاص المعنيين ، عند الاقتضاء، قد أعطوا عن علم موافقتهم على التبني على أساس حصولهم على ما قد يلزم من المشورة، (ب) تعترف بأن التبني في بلد آخر يمكن اعتباره وسيلة بديلة لرعاية الطفل ، إذا تعذرت إقامة الطفل لدى أسرة حاضنة أو متبنية ، أو إذا تعذرت العناية به بأي طريقة ملائمة في وطنه ، (ج) تضمن ، بالنسبة للتبني في بلد آخر ، أن يستفيد الطفل من ضمانات ومعايير تعادل تلك القائمة فيما يتعلق بالتبني	عدد الأطفال الذين تم تبنيهم من قبل أسر حاضنة داخل الدولة	تعترف الدولة أو تسمح بنظام التبني <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا يوجد توافق بين الإجراءات القانونية التي تتخذها الدول التي تستخدم نظام التبني أو الكفالة مع اتفاقية حقوق الأطفال. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا وجود إجراءات وسياسات واضحة وتشريعات ملائمة، للتبني في الدول التي تستخدمه <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا في الدول التي لا تعترف بمبدأ التبني تستخدم مبدأ "الكفالة" للرعاية البديلة الدائمة <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد الأطفال الذين تم تبنيهم من قبل أسر حاضنة مقيمة خارج الدولة	الدول التي تستخدم مبدأ التبني أو الكفالة تولي مصالح الطفل الفضلى "الاعتبار الأول" <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	



رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
	الوطني ، (د) تتخذ جميع التدابير المناسبة كي تضمن ، بالنسبة للتبني في بلد آخر ، أن عملية التبني لا تعود على أولئك المشاركين فيها بكسب مالي غير مشروع ، (هـ) تعزز ، عند الاقتضاء ، أهداف هذه المادة بعقد ترتيبات أو اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف ، وتسعى ، في هذا الإطار ، إلى ضمان أن يكون تبني الطفل في بلد آخر من خلال السلطات أو الهيئات المختصة.	عدد الجهات المسؤولة عن متابعة إجراءات التبني	الدول التي تستخدم التبني أو الكفالة تطلب حق الطفل بالموافقة على التبني أو الكفالة <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			وجود تشريعات في الدول التي تستخدم التبني أو الكفالة، تنظم أشكال التبني أو الكفالة المحلية والدولية <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			وضعت الدولة تشريعات تضمن تجريم أي نوع من الاتجار بالأطفال واعتباره جريمة يجب تسليم مرتكبها للحكومة <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			الأفضلية للتبني أو الكفالة داخل الدول على التبني في دولة أخرى. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا..	
			تجريم أي كسب مالي غير مشروع ناتج عن تبني طفل واعتبارها جريمة توجب تسليم مرتكبها إلى الحكومة. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا....	
			تتخذ الدولة مجموعة من التدابير التشريعية لضمان أنه في حالة التبني أو الكفالة، يُدعم قرار القاضي بالمعلومات وثيقة الصلة	



رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
			التي تخص الطفل والوالدين القائمين بالتبني أو الكفالة وذلك للتأكد من أن التبني أو الكفالة في مصلحة الطفل المثلّي. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			تعمل الدولة على التأكيد على الاحتفاظ بسجلات لعمليات التبني أو الكفالة دقيقة ويمكن الوصول إليها <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
	عدد قضايا التبني المحولة إلى القاضي للنظر في إتمام اجرائتها		لتشجيع التبني أو الكفالة داخل الدولة، تقوم الدولة بنشر معلومات يسهل الوصول إليها تتعلق بشروط التبني أو الكفالة بحيث تقدم مساعدة تحضيرية إلى الأشخاص المستعدين للتبني أو الكفالة وجماعات عمل للوالدين المتبنين <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			تُعطي الأولوية في التبني لأقارب الطفل في الدولة التي يقيمون فيها، وعندما لا يكون هذا وارداً، تُعطي الأفضلية للتبني داخل المجتمع الذي ينتمي إليه الطفل أو على الأقل داخل بيئة تحمل ثقافته. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			لا يتم استكمال إجراءات التبني أو الكفالة في الحالات التالية: ١. عندما يكون هناك أمل	



رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
			<p>في النجاح في إيجاد أسرة الطفل أو عندما يكون جمع شمل الأسرة في مصالح الطفل المثلّي.</p> <p>٢. إذا كان يتعارض مع رغبات الطفل أو الوالدين المعبر عنها.</p> <p>٣. إلا إن كان قد مر وقت معقول تم خلاله القيام بكل الخطوات الممكنة لتعقب أثر الوالدين أو غيرهم من أفراد</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>	
			<p>توفر الدولة ضمانات تكفل أن التبنّي في دولة أخرى يحدث لما فيه مصالح الطفل الفضلى وفيما يتعلق بحقوقه الأساسية كما هو معترف بها في القانون الدولي" (المادة ١(أ))</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>	
الخامسة والعشرين	تعترف الدول الأطراف بتعزيز حق الطفل الذي تودعه السلطات المختصة لأغراض الرعاية أو الحماية أو علاج صحته البدنية أو العقلية في مراجعة دورية للعلاج المقدم للطفل ولجميع الظروف الأخرى ذات الصلة بإيداعه.	عدد المراجعات الصحية الدورية التي يخضع لها الطفل في مؤسسات الرعاية البديلة	<p>تعتمد الدولة تدابير إدارية وقانونية للمراجعة الدورية لعلاج الأطفال المودعين في المؤسسات لغرض الرعاية أو الحماية أو علاج صحتهم.</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>	
			<p>تنظيم مراقبة مستقلة لمؤسسات الرعاية الخاصة والحكومية في الدولة لمراجعة ظروف الأطفال الذين يعيشون في أماكن الرعاية غير الرسمية على نحو نظامي</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>	





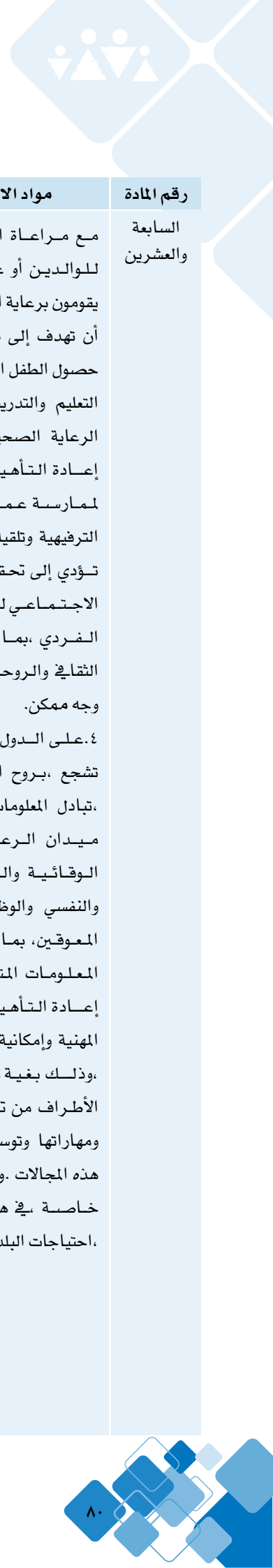
رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية
			تعمل الدولة على التأكيد على وجود آلية شكوى للأطفال الذين يعيشون في مؤسسات الرعاية البديلة <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا
			تتخذ الدولة كافة التدابير الضرورية لتضمن إعادة الأطفال المودعون في المؤسسات إلى عائلاتهم الأصلية أو التحاقهم برعاية بديلة أسرية <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا
	عدد المراجعات المنتظمة التي تقوم بها مؤسسات الرعاية البديلة لإيداع الأطفال		يتم تقييم إيداع الأطفال في مؤسسات الرعاية دائماً بواسطة مجموعة سلطات مختصة ومتعددة الفروع <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا
			يخضع إيداع الأطفال في مؤسسات الرعاية البديلة لمراجعة قضائية <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا
			"علاج" الطفل لا يشمل فقط العلاج السريري لأغراض الصحة، بل يضم التدابير المستخدمة للسيطرة على الطفل وإمكانية وصول الطفل إلى العالم الخارجي وكيفية تأثير هذا الإيداع على تعليم الطفل <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا
			تتخذ الدولة كافة الإجراءات الكفيلة بضمان حق جميع الاطفال في مراجعة إيداعهم في فترات فاصلة منتظمة، بغض النظر عن نجاح أو فشل هذا الإيداع <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا



رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
السابعة والعشرين	<p>١. تعترف الدول الأطراف بحق كل طفل في مستوى معيشي ملائم لنموه البدني والعقلي والروحي والمعنوي والاجتماعي.</p> <p>٢. يتحمل الوالدان أو أحدهما أو الأشخاص الآخرون المسؤولون عن الطفل ، المسؤولية الأساسية عن القيام ، في حدود إمكانياتهم المالية وقدراتهم ، بتأمين ظروف المعيشة اللازمة لنمو الطفل .</p> <p>٣. تتخذ الدول الأطراف ، وفقا لظروفها الوطنية وفي حدود إمكانياتها، التدابير الملائمة من أجل مساعدة الوالدين وغيرهما من الأشخاص المسؤولين عن الطفل ، على إعمال هذا الحق وتقديم عند الضرورة المساعدة المادية وبرامج الدعم ، ولا سيما فيما يتعلق بالتغذية والكساء والإسكان .</p> <p>٤. تتخذ الدول الأطراف كل التدابير المناسبة لكفالة تحصيل نفقة الطفل من الوالدين أو من الأشخاص الآخرين المسؤولين ماليا عن الطفل ، سواء داخل الدولة الطرف أو في الخارج . وبوجه خاص، عندما يعيش الشخص المسؤول ماليا عن الطفل في دولة أخرى غير الدولة التي يعيش فيها الطفل ، تشجع الدول الأطراف الانضمام إلى اتفاقات دولية أو إبرام اتفاقات من هذا القبيل ، وكذلك اتخاذ ترتيبات أخرى مناسبة.</p>		انظر المؤشرات في صفحه رقم ( ٨٧ - ٨٩ )	



رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
الصحة الأساسية والرعاية				
السادسة	١. تعترف الدول الأطراف بأن لكل طفل حقاً أصيلاً في الحياة. ٢. تكفل الدول الأطراف إلى أقصى حد ممكن بقاء الطفل ونموه.		انظر المؤشرات في صفحه رقم (٢٥)	
الثامنة عشر	٣. تتخذ الدول الأطراف كل التدابير الملائمة لتضمن لأطفال الوالدين العاملين حق الانتفاع بخدمات ومرافق رعاية الطفل التي هم مؤهلون لها.		انظر المؤشرات في صفحه رقم (٦٦ - ٦٨)	
الثالثة والعشرين	١. تعترف الدول الأطراف بوجود تمتع الطفل المعوق عقلياً أو جسدياً بحياة كاملة وكرامة ، في ظروف تكفل له كرامته وتعزز اعتماده على النفس وتيسير مشاركته الفعلية في المجتمع . ٢. تعترف الدول الأطراف بحق الطفل المعوق في التمتع برعاية خاصة وتشجع وتكفل للطفل المؤهل لذلك وللمسؤولين عن رعايته ، رهنا بتوفر الموارد ، تقديم المساعدة التي يقدم عنها طلب ، والتي تتلاءم مع حالة الطفل وظروف والديه أو غيرهما ممن يرعونه . ٣. إدراكاً للاحتياجات الخاصة للطفل المعوق ،توفر المساعدة المقدمة وفقاً للفقرة ٢ من هذه المادة مجاناً كلما أمكن ذلك ،	عدد السكان المعاقون (إناث) .	الإعتراف بحق المعوقين ومسؤولياتهم فيما يتعلق بالقوامة على الأطفال وكفالتهم والوصاية عليهم وتبنيهم وأية أعراف مماثلة حيثما ترد هذه المفاهيم في التشريعات الوطنية. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	عدد الدراسات التي تم فيها جمع بيانات إحصائية كافية خاصة بالأطفال المعاقين واستخدام هذه البيانات المنفصلة في تطوير السياسات والبرامج لتعزيز فرصهم في المجتمع.
		عدد السكان المعاقون (ذكور) .		عدد المؤسسات التي توفر إحصائيات كافية بالأطفال المعوقين.
				عدد حملات التوعية التي استهدفت العامة بشكل عام وجماعات معينة من المهنيين بهدف منع التمييز ضد الاطفال المعاقين .
			إتخاذ جميع التدابير للإعتراف الكامل والصريح بالأشخاص	عدد الدراسات التي تقيس مدى أثر حملات التوعية.



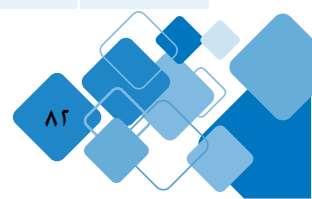
رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
السابعة والعشرين	مع مراعاة الموارد المالية للوالدين أو غيرهما ممن يقومون برعاية الطفل ، وينبغي أن تهدف إلى ضمان إمكانية حصول الطفل المعوق فعلا على التعليم والتدريب ، وخدمات الرعاية الصحية ، وخدمات إعادة التأهيل ، والإعداد لممارسة عمل ، والفرص الترفيهية وتلقيه ذلك بصورة تؤدي إلى تحقيق الاندماج الاجتماعي للطفل ونموه الفردي ، بما في ذلك نموه الثقافي والروحي ، على أكمل وجه ممكن.		المعاقين كأصحاب حق مساوي في حقوق الإنسان على قدم المساواة مع باقي الأطفال . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			إتخاذ الإجراءات للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد الأشخاص المعاقين وتشجيع منحهم فرص متساوية في التوظيف والتعليم والمعلومات والبضائع والخدمات . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
	٤. على الدول الأطراف أن تشجع ، بروح التعاون الدولي ، تبادل المعلومات المناسبة في ميدان الرعاية الصحية الوقائية والعلاج الطبي والنفسي والوظيفي للأطفال المعوقين، بما في ذلك نشر المعلومات المتعلقة بمناهج إعادة التأهيل والخدمات المهنية وإمكانية الوصول إليها ، وذلك بغية تمكين الدول الأطراف من تحسين قدراتها ومهاراتها وتوسيع خبرتها في هذه المجالات .وتراعي وبصفة خاصة ، في هذا الصدد ، احتياجات البلدان النامية.	عدد مراكز تأهيل الأطفال المعاقين (حكومي).	إجراء أو تعزيز البحوث والتطوير لسلع وخدمات ومعدات ومرافق مصممة عالمياً لتلبية الاحتياجات المحددة للأشخاص ذوي الإعاقة. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد مراكز تأهيل الأطفال المعاقين خاصة (مجتمع محلي)	إتخاذ جميع التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتعليمية وغيرها لحماية الأشخاص ذوي الإعاقات داخل منازلهم وخارجها على حد سواء من جميع أشكال الاستغلال أو العنف أو الإساءة. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			توفير وسائل الراحة المعقولة للاحتياجات الفردية وضمان حصول المعوقين على الدعم الضروري في نطاق نظام التعليم الجامع والصحة والعمل والخدمات	



رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
			الإجتماعية. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد مراكز تأهيل الأطفال المعاقين حسب نوع الإعاقة (جسدية)	تستخدم الدولة وسائل الاعلام وذلك لبناء مواقف ايجابية نحو الاطفال المعوقين. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			اتخاذ تدابير فعالة ومناسبة للقضاء على التمييز ضد المعوقين في جميع المسائل ذات الصلة بالزواج والأسرة والأبوة والعلاقات على قدم المساواة مع الآخرين. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			تضمن الدولة أن يتلقى الطفل المعوق ووالديه أو رعايته الآخرين الرعاية الخاصة والمساعدة التي تحق لهم مجاناً متى أمكن ذلك . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد مراكز تأهيل الأطفال المعاقين حسب نوع الإعاقة (ذهنية).	الإهتمام بصحة اليافعين وتطورهم في سياق اتفاقية حقوق الطفل المتصلة بالتعليم والصحة للمراهقين ذوي الإعاقات. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد مراكز تأهيل الأطفال المعاقين حسب نوع الإعاقة (جسدية).	في حال عدم قدرة الأسرة المباشرة لطفل معوق على رعايته ، تتعهد الدولة بتوفير رعاية بديلة له داخل أسرته الكبرى وإن لم يتيسر ذلك	



المؤشرات النوعية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية	مواد الاتفاقية	رقم المادة
	<p>فداخل المجتمع المحلي وفي جو اسري .</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>			
	<p>تعمل الدولة على تشجيع مشاركة المعوقين في الأنشطة الرياضية والترفيهية .</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>			
	<p>تشجع الدولة مشاركة ذوي الإعاقات على قدم المساواة مع الآخرين في الحياة الثقافية لتنمية واستخدام قدراتهم الابداعية والفنية والفكرية .</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>			
	<p>إتخاذ جميع التدابير الخاصة للإعتراف بجميع حقوق الطفل المعاق بما يضمن المصالح الفضلى للطفل والحق في الحياة وإحترام آرائه في جميع المسائل.</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>			
	<p>تقوم المنظمات المعنية بالأطفال المعاقين في التخطيط وتطوير السياسة والتقييم على جميع المستويات الحكومية وغير الحكومية.</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>			





رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
الرابعة والعشرين	١. تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه وبحقه في مرافق علاج الأمراض وإعادة التأهيل الصحي. وتبذل الدول الأطراف قصارى جهدها لتضمن ألا يحرم أي طفل من حقه في الحصول على خدمات الرعاية الصحية هذه.	الأطفال ناقصو الوزن (٪ دون الخامسة)	توفر الدولة كافة التسهيلات التي تعمل على علاج الأمراض وإعادة التأهيل الصحي والتشديد على تطوير الرعاية الصحية الأولية فيما يخص الطفل . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
	٢. تتابع الدول الأطراف أعمال هذا الحق كاملا وتتخذ ، بوجه خاص ، التدابير المناسبة من أجل : (أ) خفض وفيات الرضع والأطفال .	الأطفال دون مستوى الطول (٪ دون الخامسة)	تبنت الدولة مجموعة من التدابير اللازمة من أجل خفض معدل وفيات المواليد تحسين صحة الطفل والأم، <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
	(ب) كفاءة توفير المساعدة الطبية والرعاية الصحية اللازمتين لجميع الأطفال مع التشديد على تطوير الرعاية الصحية الأولية.	المواليد ذوو الوزن المنخفض (٪)	تعمل الدولة ضمن سياسات واستراتيجيات وخطط عمل وطنية لتعزيز الرعاية الصحية الأولية والحفاظ على استمرارها كجزء من نظام الرعاية الصحية الأولية. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
	(ج) مكافحة الأمراض وسوء التغذية حتى في إطار الرعاية الصحية الأولية ، عن طريق أمور منها تطبيق التكنولوجيا المتاحة بسهولة وعن طريق توفير الأغذية المغذية الكافية ومياه الشرب النقية ، آخذة في اعتبارها أخطار تلوث البيئة ومخاطره.	الأطفال المحصنون في سن ١٢-٢٣ شهرا بصورة كاملة ضد جميع الأمراض (٪)	تضمن الدولة تخفيض وفيات ومرض الأمهات كأولوية للقطاع الصحي. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
	(د) كفاءة الرعاية الصحية المناسبة للأمهات قبل الولادة وبعدها.	أطفال يبلغون عاما واحدا ومحصنون بصورة كاملة ضد التهاب الكبدى الوبائى (٪)	تنفذ الدولة سياسات وبرامج وطنية بشأن صحة اليافعين. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
	(هـ) كفاءة تزويد جميع قطاعات المجتمع ، ولا سيما الوالدين والطفل ، بالمعلومات الأساسية المتعلقة بصحة			



رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
	<p>الطفل وتغذيته ، ومزايا الرضاعة الطبيعية ، ومبادئ حفظ الصحة والإصحاح البيئي ، والوقاية من الحوادث ، وحصول هذه القطاعات على تعليم في هذه المجالات ومساعدتها في الاستفادة من هذه المعلومات .</p> <p>(و) تطوير الرعاية الصحية الوقائية والإرشاد المقدم للوالدين ، والتعليم والخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة .</p> <p>٣. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الفعالة والملائمة بغية إلغاء الممارسات التقليدية التي تضر بصحة الأطفال .</p> <p>٤. تتعهد الدول الأطراف بتعزيز تشجيع التعاون الدولي من أجل التوصل بشكل تدريجي إلى الأعمال الكامل للحق المعترف به في هذه المادة . وتراعي بصفة خاصة البلدان النامية في هذا الصدد .</p>	أطفال يبلغون عاما واحدا ومحصنون بصورة كاملة ضد السل (%)	تعمل الدولة على تكثيف التدابير التي ثبتت فعاليتها في مجال مكافحة الأمراض الوبائية والمتوطنة وسوء التغذية من أجل تخفيض وفيات الأطفال واعتلالهم.	□ نعم، حدد..... □ لا
		أطفال يبلغون عاما واحدا ومحصنون بصورة كاملة ضد الحصبة (%)	إتخذت الدولة التدابير اللازمة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخصوصا فيما يتعلق بالأمور الصحية.	□ نعم، حدد..... □ لا
		الحوامل اللاتي يحصلن على رعاية قبل الولادة (%)	تخصص الدولة زيادات كبيرة لميزانية الصحة ، بما في ذلك الرعاية الصحية الأولية، وضمان الوصول إلى الخدمات الصحية لجميع الأطفال بدون أي تمييز.	□ نعم، حدد..... □ لا
		أطفال سبق لهم الرضاعة الطبيعية (%)	تولي الدولة اهتمام خاص وعاجل لمعدلات الوفيات وحجم التطعيم والوضع الغذائي ومعدلات الرضاعة الطبيعية وإدارة الأمراض المعدية والملاريا.	□ نعم، حدد..... □ لا
		عدد حالات ختان الإناث .	تضع الدولة التدابير اللازمة لتحسين نظام الرعاية الصحية الأولية فيما يتعلق بفعالية الرعاية ما قبل الولادة والتثقيف الصحي،	





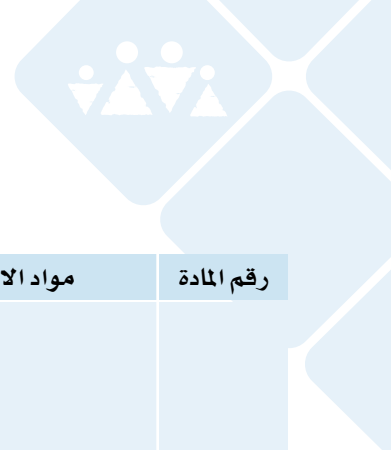
رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
			بما في ذلك التثقيف الجنسي، والتخطيط الأسري وبرامج التطعيم. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		نسبة حالات الولادة تحت اشراف صحي	تتخذ الدولة مجموعة من التدابير لتوفير مياه نقية لمواطنيها . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد الاطباء ( لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمه )	توفر الدولة برامج لتعليم الصحة البيئية ومعالجة مشكلة التلوث والتدهور البيئي وتأثيره على الأطفال. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد الممرضين ( لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمه )	تعمل الدولة على تطوير المعدات وأساليب التدريب وتشجيع الحملات التثقيفية بالأمور الصحية فيما يخص جميع الأمراض وبالأخص الإيدز. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد عيادات الأطفال ( عام - خاص .. الخ )،	تعمل الدولة على توفير برامج تثقيفية بالصحة الإنجابية وتسهيل الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة والرعاية قبل الولادة وبعدها وخدمات التوليد في حالات الطوارئ. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	



المؤشرات الكمية النوعية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية	مواد الاتفاقية	رقم المادة
	تتخذ الدولة كافة التدابير اللازمة للقضاء على كافة الممارسات التقليدية الضارة برفاه الأطفال البدني والنفسي (العنف). <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	عدد مستشفيات الأطفال (عام - خاص.. الخ)،		
		عدد الأسر للأطفال في المستشفيات (عام - خاص - خاص.. الخ)،		
	تتخذ الدولة تدابير وقائية لتخفيض إصابات الأطفال الناجمة عن الحوادث أو عن أسباب أخرى. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	نسبة الأطفال المصابين بفقر الدم		
		نسبة الأطفال المصابين بنقص فيتامين أ		
		تغذية الأطفال		
		نسب الأمهات الحوامل المصابين بفقر الدم - ونقص فيتامين أ.		
		نسب الأطفال الذين عندهم زيادة وزن وبدانة.		
	توفر الدولة خدمات الرعاية الصحية الأساسية لكافة منتفعيها مجاناً. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	معدل وفيات الرضع (لكل ١٠٠٠ مولود حي)،		
		معدل الوفيات دون الخامسة (لكل ١٠٠٠ مولود حي)،		
	توفر الدولة التدريب اللازم للموظفين الصحيين، بما في ذلك التثقيف في مجال الصحة وحقوق الإنسان وبالأخص حقوق الطفل. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	معدل وفيات الأمومة (لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي)،		
		عدد المساكن الموصولة بمصدر صرف صحي		
	تعمل الدولة على تعزيز الممارسات الغذائية والصحية للوقاية من			



رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
		عدد المساكن الموصولة بشبكة المياه الرئيسية.	زيادة الوزن والبدانة بين الأطفال ومعالجتها. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
السادسة والعشرين	١. تعترف الدول الأطراف بحق الطفل الذي تودعه السلطات المختصة لأغراض الرعاية أو الحماية أو علاج صحته البدنية أو العقلية في مراجعة دورية للعلاج المقدم للطفل ولجميع الظروف الأخرى ذات الصلة بإيداعه. ٢. ينبغي منح الإعانات، عند الاقتضاء، مع مراعاة موارد وظروف الطفل والأشخاص المسؤولين عن إعالة الطفل، فضلا عن أي اعتبار آخر ذي صلة بطلب يقدم من جانب الطفل أو نيابة عنه للحصول على إعانات.	عدد الأطفال المشمولين بشبكة الضمان الاجتماعي.	تضمن الدولة للطفل المحروم من تقديم الدعم المالي له من خلال تأمين الضمان الاجتماعي أو تقديم إعانة مالية. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد الأطفال في الأسرة المستفيدة من صندوق المعونة الوطني.	تعمل الدولة على إتخاذ التدابير لضمان معرفة الأطفال وعائلاتهم بالحقوق القانونية في الضمان الاجتماعي. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد المؤسسات الحكومية التي تقدم معونات عينية أو نقدية للأطفال.	تعمل الدولة بالمعايير الدنيا للضمان الاجتماعي وفق إتفاقية منظمة العمل الدولية. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد المؤسسات غير الحكومية التي تقدم معونات عينية أو نقدية للأطفال	وضع إستراتيجيات فعالة لاستخدام معونات شبكة الأمان الاجتماعية لتعزيز حقوق الأطفال. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			إتخاذ تدابير فعالة لضمان تمتع الأطفال بمنافع الضمان الاجتماعي، من خلال تسهيل الوصول إلى مكاتب الإعانات وتقديم الطلبات بها. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	

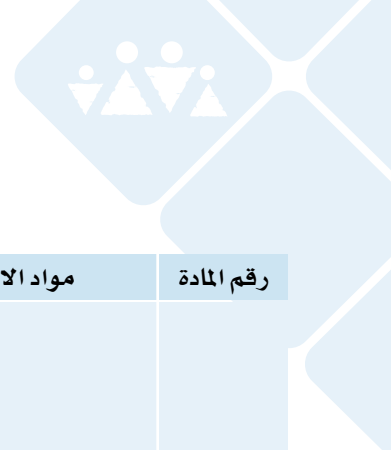


رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
		عدد الأطفال المشمولين بالتأمين الصحي	ضمان أن الأشخاص المسؤولين قانونياً عن الأطفال لهم الحق في المطالبة بالإعانات نيابة عنهم . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			تسمح الدولة للأطفال المؤهلين مباشرة للتقدم بأنفسهم بطلب المعونة والإستفادة من الضمان الإجتماعي. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		نسبة السكان تحت خط الفقر	تكفل الدولة ضمان إستفادة الأطفال من الضمان الإجتماعي والمعونة الإقتصادية دون تمييز على أساس الجنس أو العرق. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
السابعة والعشرين	١. تعترف الدول الأطراف بحق كل طفل في مستوى معيشي ملائم لنموه البدني والعقلي والروحي والمعنوي والاجتماعي. ٢. يتحمل الوالدان أو أحدهما أو الأشخاص الآخرون المسؤولون عن الطفل ، المسؤولية الأساسية عن القيام ، في حدود إمكانياتهم المالية وقدراتهم ، بتأمين ظروف المعيشة اللازمة لنمو الطفل . ٣. تتخذ الدول الأطراف ، وفقاً لظروفها الوطنية وفي حدود إمكانياتها ، التدابير الملائمة من أجل مساعدة الوالدين وغيرهما من الأشخاص	معدل انخفاض وزن المواليد وسوء التغذية لدى الأطفال بين الأطفال دون سن الخامسة.  الأطفال ناقصو الوزن ( % ) دون الخامسة ) .	يتحمل الوالدان المسؤولية الرئيسية لتأمين حق الاطفال في مستوى معيشي ملائم لنمائهم التام، بالإضافة إلى وجود اجراءات من الدولة لتساعد الوالدين إذا لزم الأمر، <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا  وجود التشريعات الدقيقة التي تحدد مسؤولية الآباء "المسؤولية الأبوية" في القانون من ناحية تحقيق احتياجات الطفل المادية والعاطفية والنمائية والفكرية، <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	عدد الدراسات التي تناولت تحليل شامل لكافة أشكال حرمان الطفل وأصلها وعلاقاتها المتداخلة.





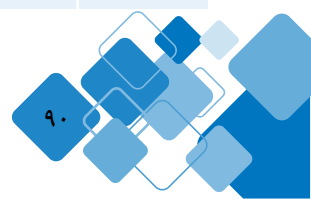
رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
	المسؤولين عن الطفل ، على أعمال هذا الحق وتقدم عند الضرورة المساعدة المادية وبرامج الدعم ، ولا سيما فيما يتعلق بالتغذية والكساء والإسكان . ٤. تتخذ الدول الأطراف كل التدابير المناسبة لكفالة تحصيل نفقة الطفل من الوالدين أو من الأشخاص الآخرين المسؤولين عن الطفل ، سواء داخل الدولة الطرف أو في الخارج . وبوجه خاص ، عندما يعيش الشخص المسؤول مالياً عن الطفل في دولة أخرى غير الدولة التي يعيش فيها الطفل ، تشجع الدول الأطراف الانضمام إلى اتفاقات دولية إبرام اتفاقات من هذا القبيل ، وكذلك اتخاذ ترتيبات أخرى مناسبة .	الأطفال دون مستوى الطول ( ٪ ) دون الخامسة ) .	عندما يعجز الأبوان عن ضمان مستوى معيشية ملائم لطفلها تتدخل الدولة ، "وفقاً لظروفها الوطنية وحدود إمكانياتها" . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	المواليد ذوو الوزن المنخفض ( ٪ ) .
		المواليد ذوو الوزن المنخفض ( ٪ ) .	تتخذ الدولة التدابير اللازمة لقياس معدلات عدم التكافؤ في المستويات المعيشية باستخدام المقياس العالمي المعامل الجيني . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد السكان الذي يقل دخلهم اليومي عن ٢ دولار	تقوم الدولة بإجراء تحليل شامل لمدى كافة أشكال حرمان الطفل وأصلها وعلاقاتها المتداخلة بين الحين والآخر . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		متوسط الإنفاق السنوي للأسر	وجود إستراتيجيات تطوير وطنية وبرامج اجتماعية شاملة ومحكومة بفترة زمنية محددة تهدف إلى تخفيض الفقر وتقوية تطوير المجتمع <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			تعمل الدولة على تخصيص ميزانيات كافية للخدمات الاجتماعية للأطفال وإيلاء اهتمام خاص إلى حماية الأطفال الذين ينتمون إلى الجماعات المهمشة. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	



رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
			توفر الدولة الدعم والمساعدة المادية للأطفال المحرومين وعائلاتهم. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		متوسط الدخل السنوي للأسر	وجود اجراءات لدعم الآباء والعائلات، بمن فيهم العائلات التي يعيّلها أحد الوالدين فقط، تساعد على القيام بمسؤولياتهم المتعلقة بتنشئة أطفالهم "للاستراتيجية الوطنية المعنية بالأطفال والعائلات". <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد المساكن الموصولة بشبكات صرف صحي	تتخذ الدولة آليات وإجراءات فعالة لتحقيق الأمن الغذائي من خلال ضمان توفر الطعام الآمن والكافي. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد المساكن الموصولة بشبكة المياه الرئيسية.	تعتمد الدولة إجراءات كفيلة بضمان حق العيش في مكان ما بأمان وسلامة وكرامة من خلال توفير بيت سليم للأطفال لديه مخزون مياه كافي وآمن وصرف صحي آمن. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	

#### التربية والترفيه والأنشطة الثقافية

الثامنة والعشرين	١. تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التعليم ، وتحقيقا للإعمال الكامل لهذا الحق تدريجيا وعلى أساس تكافؤ الفرص ، تقوم بوجه خاص بما يلي :	معدل القراءة والكتابة للسكان البالغين من العمر (١٥+) إجمالي	أ) إتخاذ الإجراءات لجعل التعليم الأساسي إلزامياً وإتاحته مجانياً للجميع. ب) تعميم التعليم الثانوي بمختلف أنواعه، بما في ذلك التعليم الثانوي	عدد ونتائج الدراسات التي تناولت تطوير مؤشرات للتعليم الجيد وضمان أن جودة التعليم تخضع للمراقبة وأنها مضمونة.
------------------	----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	-------------------------------------------------------------	------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	--------------------------------------------------------------------------------------------------------------





رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
	(أ) جعل التعليم الأساسي إلزامياً ومتاحاً مجاناً للجميع . (ب) تشجيع تطوير شتى أشكال التعليم الثانوي ، سواء العام أو المهني ، وتوفيرها وإتاحتها لجميع الأطفال ، واتخاذ التدابير المناسبة مثل إدخال مجانية التعليم وتقديم المساعدة المالية عند الحاجة إليها . (ج) جعل التعليم العالي ، يشتمل الوسائل المناسبة ، متاحاً للجميع على أساس القدرات . (د) جعل المعلومات والمبادئ الإرشادية التربوية والمهنية متوفرة لجميع الأطفال وفي متناولهم . (هـ) اتخاذ تدابير لتشجيع الحضور المنتظم في المدارس والتقليل من معدلات ترك الدراسة . ٢. تتخذ الدول الأطراف كافة التدابير المناسبة لضمان إدارة النظام في المدارس على نحو يتمشى مع كرامة الطفل الإنسانية ويتوافق مع هذه الاتفاقية . ٣. تقوم الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بتعزيز وتشجيع التعاون الدولي في الأمور المتعلقة بالتعليم ، وبخاصة بهدف الإسهام في القضاء على الجهل والأمية في جميع أنحاء العالم وتيسير الوصول إلى المعرفة العلمية والتقنية وإلى وسائل التعليم الحديثة . وتراعى بصفة خاصة احتياجات البلدان النامية في هذا الصدد.	نسبة القراءة والكتابة للسكان البالغين من العمر ١٥ سنة فما فوق. معدل القراءة والكتابة للبالغين من العمر ١٥ سنة فما فوق. (ذكور) نسبة القراءة والكتابة للسكان البالغين من العمر ١٥ سنة فما فوق (إناث). نسبة القراءة والكتابة للسكان البالغين من العمر ١٥ سنة فما فوق (ذكور). معدل القراءة والكتابة للبالغين من العمر ١٥ سنة فما فوق (إناث). نسبة القراءة والكتابة لدى الشباب (١٥-٢٤) سنة معدل القراءة والكتابة لدى الشباب (١٥-٢٤ سنة)	التقني والمهني، وجعله متاحاً للجميع بكافة الوسائل المناسبة ولا سيما بالأخذ تدريجياً ب مجانية التعليم. (ج) جعل التعليم العالي متاحاً للجميع على قدم المساواة، تبعاً للكفاءة. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا يتضمن التعليم المهارات الأساسية للإلمام بالقراءة والكتابة والحساب. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا تعمل الدولة على تخصيص الموارد اللازمة (البشرية والفنية والمالية) لضمان الوصول إلى تعليم جيد لجميع الأطفال ، بما في ذلك الجماعات الأقل حظاً. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا توفر الدولة آليات مراقبة لضمان جودة مخرجات التعليم . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	المؤشرات الكمية النوعية



المؤشرات النوعية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية	مواد الاتفاقية	رقم المادة
	تعمل الدولة على تحسين شامل لنوعية التعليم المقدم خاصة في المناطق الفقيرة والنائية. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	معدل الالتحاق في رياض الأطفال (إجمالي)		
		نسبة الالتحاق في رياض الأطفال (إجمالي)		
	اتخاذ كافة التدابير لتقليل معدلات ترك الدراسة ولضمان أن أساليب التأديب المدرسية تحترم حقوق الطفل. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	نسبة الالتحاق في رياض الأطفال (ذكور)		
		نسبة الالتحاق في رياض الأطفال (إناث)		
		عدد الملتحقين في رياض الأطفال لكل معلمة.		
		عدد رياض الأطفال الحكومية		
		عدد رياض الأطفال الخاصة		
		عدد رياض الأطفال لكل مشرف تربوي.		
		نسبة القيد الإجمالية للتعليم الابتدائي واعدادي وثانوي وجامعي معا (%)		
	اتخاذ تدابير لمكافحة التسرب من المدرسة ومراجعة محتوى التعليم مع التركيز على جودة التعليم وتاحته بصورة شاملة. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الاساسي (%)		
		صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي (%)		
		نسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس (%) من تلاميذ الصف الأول		







رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
		نسبة القيد فى التعليم الاساسي ذكور٪		تطوير إستراتيجية تعليم وطنية قائمة على الحقوق مع تكريس المزيد من الموارد للتعليم في الميزانية. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا
		نسبة القيد فى التعليم الاساسي إناث٪		
		نسبة القيد فى التعليم الاساسي (صافى الذكور) ٪		
		نسبة القيد فى التعليم الاساسي (صافى الاناث) ٪		
		نسبة من أتموا مرحلة التعليم الاساسي (اجمالى)		
		نسبة من أتموا مرحلة التعليم الاساسي (ذكور)		
		نسبة من أتموا مرحلة التعليم الاساسي (إناث)		
		وضع التدابير اللازمة لتحقيق تكافؤ الفرص في التعليم وذلك من خلال تحقيق التكافؤ بين الجنسين وإيلاء الفتيات الإهتمام في مجال التعليم دون أي أشكال للتمييز. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا		
		كثافة الفصل فى التعليم الاساسي		
		عدد الطلبة لكل مدرس بالتعليم الاساسي		
				تطوير برامج التدريب والمعلومات القائمة وتقويتها لجميع المعلمين حول القضايا متعددة الثقافات، بغية تحقيق الاندماج الفعال في النظام التعليمي للأطفال من كافة الجماعات الاثنية أو الدينية أو اللغوية أو الثقافية. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا



رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
		عدد الطلبة لكل مدرس بالتعليم الثانوى	دمج الأطفال ذوي الإحتياجات الخاصة في النظام التعليمي العادي بصرف النظر عن إعاقاتهم أو احتياجاتهم، من خلال توثيق التعاون الوثيق بين القائمين على التعليم الخاص والقائمين على إدارة التربية الخاصة والقائمين على التعليم العام. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد سنوات الدراسة في التعليم الأساسي		
		عدد سنوات الدراسة في التعليم الثانوى		
		نسبة المدارس الخاصة إلى إجمالي المدارس (الأساسي)		
		نسبة المدارس الخاصة إلى إجمالي المدارس (ثانوى)		
		نسبة مدارس التعليم المهني إلى إجمالي (المدارس)		
		نسبة التسرب في المرحلة الأساسية (إجمالي).		
		نسبة التسرب في المرحلة الأساسية (إجمالي).		
		تطوير المؤسسات والبرامج التعليمية للجميع دون تمييز . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	تطوير المؤسسات والبرامج التعليمية للجميع دون تمييز . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		نسبة المدارس الخاصة إلى إجمالي المدارس (الأساسي)		
		نسبة المدارس الخاصة إلى إجمالي المدارس (ثانوى)		
		نسبة مدارس التعليم المهني إلى إجمالي (المدارس)		
		نسبة التسرب في المرحلة الأساسية (إجمالي).	نسبة التسرب في المرحلة الأساسية (إجمالي).	
		نسبة التسرب في المرحلة الأساسية (إجمالي).		
		نسبة التسرب في المرحلة الأساسية (إجمالي).		
		نسبة التسرب في المرحلة الأساسية (إجمالي).		



رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
		نسبة التسرب في المرحلة الأساسية (ذكور)		تخصيص الموارد المالية والبشرية والفنية الكافية من أجل توفير إمكانية الوصول إلى تعليم مرحلة الطفولة المبكرة لكل طفل ورفع وعي وحافز الآباء فيما يتعلق بفرص التعليم السابق للمدرسة والتعليم المبكر. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا
		نسبة التسرب في المرحلة الأساسية (إناث)		
		نسبة التسرب في المرحلة الثانوية (إجمالي)		
		نسبة التسرب في المرحلة الثانوية (ذكور)		تطوير التعليم العالي، بشتى الوسائل المناسبة بحيث يكون متاحاً للجميع على أساس القدرات وذلك بإعتماد تدابير تمكن الفقراء من الخضوع لامتحانات الدخول إلى دورات التعليم العالي ومنحهم الهبات والمنح والبرامج الدراسية إذا نجحوا على أساس مبدأ تكافؤ الفرص. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا
		نسبة التسرب في المرحلة الثانوية (إناث)		اتخاذ تدابير لتشجيع الحضور المنتظم في المدارس والتقليل من معدلات التسرب . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا
				تبني تدابير تشريعية ملائمة لمنع استخدام أي شكل من أشكال العقاب البدني في الأسرة والمدرسة. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا

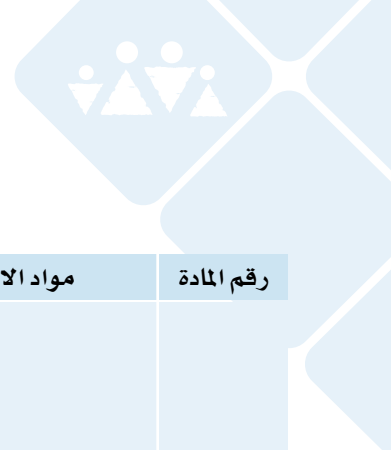


رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
التاسعة والعشرين	١. توافق الدول الأطراف على أن يكون تعليم الطفل موجها نحو: (أ) تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها. (ب) تنمية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. (ج) تنمية احترام ذوي الطفل وهويته الثقافية ولغته وقيمته الخاصة، والقيم الوطنية للبلد الذي يعيش فيه الطفل والبلد الذي نشأ فيه في الأصل والحضارات المختلفة عن حضارته. (د) إعداد الطفل لحياة تستشعر المسؤولية في مجتمع حر، بروح من التفاهم والسلم والتسامح والمساواة بين الجنسين والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات الإثنية والوطنية والدينية والأشخاص الذين ينتمون إلى السكان الأصليين. (هـ) تنمية احترام البيئة الطبيعية.	نسبة المتحقيين بالمدارس في المرحلة الأساسية (ذكور).	تركز أهداف التعليم التي تبنتها الدولة على تعزيز مهارات الطفل الحياتية وقدرته على التعلم وكرامته وإحترامه لذاته وثقته بنفسه لتحقيق أهداف التعليم المنشودة. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		نسبة المتحقيين بالمدارس في المرحلة الأساسية (إناث).	تعتمد الدولة على توجيه مناهج التعليم بحيث يتضمن التركيز على أهمية التمتع بالحقوق وإحترام كرامة الطفل والتعبير عن آراءه بحرية. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		نسبة المتحقيين بالمدارس في المرحلة الثانوية (ذكور).	وضع إستراتيجية توضح حقوق الوالدين في إختيار مدرسة أطفالهم وفي ضمان أن تعليم الأطفال يتوافق مع ديانة الأيوين وإعتقاداتهم الأخلاقية. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		نسبة المتحقيين بالمدارس في المرحلة الثانوية (إناث)	تشجع الدولة إنشاء تجمعات مدرسية ومجالس طلاب وآباء . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
	٢. ليس في نص هذه المادة ٢٨ ما يفسر على أنه تدخل في حرية الأفراد والهيئات في إنشاء المؤسسات التعليمية وإدارتها، رهنا على الدوام بمراعاة المبادئ المنصوص عليها في الفقرة ١ من هذه المادة وباشتراط مطابقة التعليم الذي توفره هذه المؤسسات للمعايير الدنيا التي قد تضعها الدولة.	نسبة التسرب في المرحلة الأساسية (ذكور)	إقرار الإتفاقية الدولية الخاصة بأهداف التعليم. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	





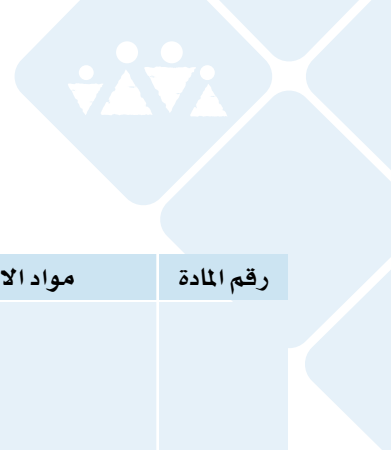
رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
		نسبة التسرب في المرحلة الأساسية (إناث)	إبراز حرية الفكر والوجدان والدين والحق في المعلومات والتعليم الصحي وحقوق الأطفال المعوقين والأطفال المنتمين إلى الأقليات ودمجه ضمن المناهج المدرسية . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		نسبة التسرب في المرحلة الثانوية (ذكور)	إتخاذ جميع التدابير اللازمة لتضمين مناهج التعليم والإجراءات المعتمدة لمكافحة جميع أشكال التمييز مع مبدأ المساواة بين الجنسين وجعل بيئة التعليم آمنة للفتيات، ومكافحة العنف ضد الأطفال، وتنمية إحترام الطفل للبيئة الطبيعية . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		نسبة التسرب في المرحلة الثانوية (إناث)	تعمل الدولة على دمج مبادئ حقوق الطفل في كافة سياساتها التعليمية وتشريعاتها على جميع المستويات . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد الصحف الحكومية التي تصدر ملاحق خاصة بالطفل	تعمل الدولة على المراجعة الدورية لأهداف التعليم بحيث تتضمن ما يلي: (١) إجراء عملية إصلاح المناهج ومنهجية التعليم بحيث تركز على أهمية التفكير الناقد وتطوير مهارات حل المشاكل . (٢) توجيه التعليم نحو تطوير شخصية الطفل . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	



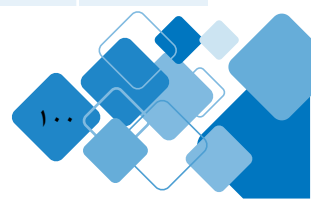
رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
		عدد الصحف الأهلية التي تصدر ملاحق خاصة بالطفل.	تكفل الدولة إدراج مواضيع تتعلق بصحة المراهقين ونمائهم بحيث تشمل معلومات بشأن التدخين وتناول الكحول وتعاطي المخدرات والسلوكيات الاجتماعية والجنسية ضمن مناهجها المدرسية. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد مجلات الأطفال الأسبوعية.	تكفل الدولة توفير معلومات كافية تتعلق بالوقاية والرعاية من فيروس نقص المناعة المكتسبة / الإيدز في مناهجها المدرسية. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد مكاتب الطفل.	تربط مناهج التعليم قضايا البيئة والتنمية المستدامة بالقضايا الاجتماعية الاقتصادية الثقافية الديموغرافية . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
الواحدة والثلاثين	١. تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في الراحة ووقت الفراغ ، ومزاولة الألعاب وأنشطة الاستجمام المناسبة لسنة والمشاركة بحرية في الحياة الثقافية وفي الفنون . ٢. تحترم الدول الأطراف بحق الطفل في المشاركة الكاملة في الحياة الثقافية والفنية وتشجع على توفير فرص ملائمة ومتساوية للنشاط الثقافي والفني والاستجمامي وأنشطة أوقات الفراغ .	ساعات بث برامج الأطفال (٪) من ساعات البث الكلي) إذاعة	الإعتراف بضرورة حق الطفل في اللعب والترفيه، والاستفادة من الأنشطة الثقافية في كافة التشريعات والسياسات التي تعتمد عليها الدولة من أجل المساهمة في تنمية قدرات الطفل الجسدية والنفسية والعقلية لأقصى حد ممكن . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	عدد الدراسات التي قامت بها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المتعلقة بالأنشطة الثقافية والتي تعمل على تنمية قدرات الأطفال المعرفية بالإضافة إلى نموهم الإجتماعي والعاطفي .
		ساعات بث برامج الأطفال (٪) من ساعات البث الكلي) تلفزيون،	تتخذ الدولة التدابير اللازمة لمنع عمالة الأطفال دون سن الخامسة عشر وذلك من خلال المصادقة	



رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
			على إتفاقتي منظمة العمل الدولية رقم (٧٩ و ٩٠). <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد الصحف الحكومية التي تصدر ملاحق خاصة بالطفل،	تهتم الدولة بمراجعة البرامج المدرسية وإعادة النظر في الأنشطة الرياضية والمنافسات الترفيهية لتحسين حياة الطفل الجسدية والنفسية . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد الصحف الأهلية التي تصدر ملاحق خاصة بالطفل،	تعمل الدولة على تحسين مستوى الإحترام لحق الطفل في الإستجمام والأنشطة الثقافية، من خلال تعزيز هذه الحقوق بين الوالدين، المعلمين، وقادة المجتمع عن طريق التوعية بها . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد مجلات الأطفال الأسبوعية	توفر الدولة من خلال المناهج الدراسية زيادة مواقع المصادر الخاصة بتطوير البنية التحتية للأنشطة الثقافية والترفيهية. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد مجلات الأطفال الشهرية	تشجع وتعزز الدولة فرص مشاركة الأطفال في الأنشطة الثقافية، الفنية، الترفيهية، والمسلية بدون أي تمييز بين الأطفال. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	



رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
		عدد مكتبات الطفل	تخصص الدولة ضمن موازنتها العامة موارد بشرية ومالية كافية لتطبيق حق الطفل في المشاركة في الحياة الثقافية والفنية. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد الكتب المخصصة للطفل (غير المدرسية)	إتخاذ جميع التدابير المناسبة التي تكفل مشاركة الأطفال المعاقين في الحياة الثقافية والفنية دون أي تمييز ضمن الإمكانيات المتاحة . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد مسارح الطفل		
		عدد المترددين على مسارح الطفل		
		عدد مراكز ثقافة الطفل	اتخاذ التدابير الكفيلة لضمان توافر فرص للراحة، الترفيه، واللعب للفتيات بشكل مساومع الفتيان والإستمتاع بالحياة الثقافية. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد المترددين على مراكز ثقافة الطفل		
		عدد البرامج الموجهة إلى الأطفال / أسبوع (إذاعة)		
		عدد البرامج الموجهة إلى الأطفال / أسبوع (تلفزيون)		
		عدد الأماكن الترفيهية (ملاعب ، حدائق ) التي توفرها الدولة ومخصصة لألعاب الأطفال .		
		إجراءات الحماية الخاصة		
الثانية والعشرين	١. تتخذ الدول الأطراف في هذه الاتفاقية التدابير الملائمة لتكفل للطفل الذي يسعى للحصول على مركز لاجئ ، أو الذي يعتبر لاجئاً وفقاً للقوانين والاجراءات الدولية أو المحلية	عدد الأطفال اللاجئين .	تتبنى الدولة إجراءات لحماية ومساعدة الأطفال اللاجئين بما يضمن المصالح الفضلى للطفل وفقاً للتشريعات الوطنية . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	







رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
	<p>المعمول بها ، سواء صحبه أو لم يصحبه والداه أو أي شخص آخر ، تلقى الحماية والمساعدة الإنسانية المناسبة في التمتع بالحقوق المنطبقة الموضحة في هذه الاتفاقية وفي غيرها من الصكوك الدولية الإنسانية أو المتعلقة بحقوق الإنسان التي تكون الدول المذكورة أطرافاً فيها .</p> <p>٢.ولهذا الغرض ، توفر الدول الأطراف ، حسب ما تراه مناسباً ، التعاون في أي جهود تبذلها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية المختصة أو المنظمات غير الحكومية المتعاونة مع الأمم المتحدة ، لحماية طفل كهذا ومساعدته ، وللبحث عن والدي طفل لاجئ لا يصحبه أحد أو عن أي أفراد آخرين من أسرته ، من أجل الحصول على المعلومات اللازمة لجمع شمل لأسرته ، وفي الحالات التي يتعذر فيها العثور على الوالدين أو الأفراد الآخرين لأسرته ، يمنح الطفل ذات الحماية الممنوحة لأي طفل آخر محروم بصفة دائمة أو مؤقتة من بيئته العائلية لأي سبب ، كما هو موضح في هذه الاتفاقية.</p>	<p>عدد المؤسسات المقدمة لخدمة مساعدة الطفل اللاجئ</p>	<p>إتفاق تعريف اللاجئ وطنياً مع المعايير الدولية.</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>	
			<p>صادقت الدولة على السكان الدوليان المتعلقان بالاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>	
			<p>تطوير تشريعات وطنية خاصة باللجوء مع تحديد وضع اللاجئين ويجب أن يتوافق هذا التشريع مع أية التزامات دولية تكون الدولة طرفاً فيها، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل.</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>	
			<p>ملائمة التشريعات الوطنية للتدابير اللازمة لمنع الاضطهاد الذي يستهدف الأطفال والعنف المبني على الجنس المتعلق بمركز اللاجئين.</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>	
			<p>إتخاذ التدابير الإدارية و/أو القضائية التي تخدم الأطفال فيما يتعلق بطلبات اللجوء، بما في ذلك التسريع في عملية جمع شمل الأسرة.</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>	



المؤشرات الكمية النوعية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية	مواد الاتفاقية	رقم المادة
	<p>ملائمة التشريعات الوطنية للتدابير التي تعالج وضع القاصرين غير المصاحبين وذلك بتزويدهم بالمساعدة خلال الفترة التي يقضونها في منطقة الاحتجاز.</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>	عدد الأطفال الذين (لم شملهم بأسرهم).		
	<p>تضمن الدولة تدريب المسؤولين في أماكن الإحتجاز على أساليب إجراء المقابلات الملائمة للطفل غير المصاحب أو المنفصل عن عائلته خارج بلد المنشأ مع الإحتفاظ ببيانات عن سيرة حياته وتفاصيل وضعه القانوني .</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>			
	<p>إتخاذ خطوات فعالة لمكافحة التمييز، ويجب أن يتم اتخاذ أي إجراء عام أو شرطي على أسس فردية وليست جماعية.</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>			
	<p>تتبنى الدولة مجموعة من الإجراءات تضمن فيها عدم تبني الأطفال في بلد اللجوء إذا كان هناك احتمال لإعادتهم.</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>			
	<p>تلتزم الدولة بعدم الإعادة القسرية للاجئين.</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>			





رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
			وضع التدابير الخاصة لحماية الأطفال من الاتجار بهم، وإنفاذ التشريعات ضد المعتدين ، وإتاحة المجال أمام الضحايا للوصول إلى إجراءات اللجوء . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			بذل جميع الجهود بالتعاون مع الجهات المتخصصة الدولية ، للبحث عن أسر الأطفال غير المصاحبين أو المنفصلين وجمع شملهم. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			تتحرى الدولة عبر مؤسساتها، عن كافة الظروف المحيطة بالأطفال اللاجئين بما فيها الظروف الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية ، وترتيبات الرعاية للأطفال، وأرائهم ومستوى اندماجهم في البلد المضيف وحقهم في الحفاظ على هويتهم . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			إستمرار الدولة في العمل مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة وذلك لإرساء الظروف المؤدية إلى عودة اللاجئين بأمان وفي ظل حل دائم. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	



المؤشرات النوعية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية	مواد الاتفاقية	رقم المادة
	تعمل الدولة على توفير ممثل قانوني لمعالجة وضع القاصرين غير المصاحبين خلال الفترة التي يقضونها في منطقة الإحتجاز بالتنسيق مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا			
	تعمل الدولة على تزويد الأطفال اللاجئين بالضروريات الأساسية للبقاء كخدمات التعليم والصحة والرعاية الملائمة. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا			
	تعمل الدولة على تعزيز قدرة (المنظمات المحلية المعنية) لحماية الأطفال اللاجئين غير المصاحبين بكافة الوسائل بما فيها تنظيم حملات التدريب ورفع الوعي حول حقوق وضعف القاصرين غير المصاحبين. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا			
	طلب المعونة من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ومنظمات الأمم المتحدة بما فيها برنامج الأمم المتحدة لمكافحة مرض فيروس نقص المناعة المكتسبة / الإيدز واليونيسكو واليونسف ومنظمة الصحة العالمية. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا			





رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
			وضع حملات تثقيفية عامة فعالة لإعلام طالبي اللجوء، خاصة عن إجراءات اللجوء وأهمية حصول الأطفال على وثائق، وتوفير المساعدة العملية في الحصول على شهادات الميلاد لكل طفل والتدابير الكافية <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
الثلاثين	في الدول التي توجد فيها أقليات إثنية أو دينية أو لغوية أو أشخاص من السكان الأصليين ، لا يجوز حرمان الطفل المنتمي لتلك الأقليات أو لأولئك السكان من الحق في أن يتمتع ، مع بقية أفراد المجموعة ، بثقافته ، أو الاجتهاد بدينه وممارسة شعائره ، أو استعمال لغته.	نسبة الأطفال المقيمين في الدولة من أقليات مختلفة (إثنية، دينية، لغوية...) .	تتبنى الدولة تدابير تشريعية لتحقيق حقوق الأطفال المنتسبين إلى الأقليات بأسلوب الإيجاب. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	عدد حملات التثقيف ورفع الوعي التي تناولت معالجة المواقف السلبية نحو ثقافة الأقليات وتأمين حقوقهم .
			تتخذ الدولة مجموعة من التدابير لحماية ثقافة و حقوق الأطفال المنتسبين إلى الأقليات وتشجع استخدام عاداتهم بالقدر الذي يتفق مع النظام القانوني الوطني ومع حقوق الأطفال. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			توفر الدولة تشريعات قانونية تحمي البقاء والهوية الثقافية والدينية واللغوية الوطنية والإثنية للأقليات داخل أراضيها . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			إتخاذ التدابير لترويج احترام آراء الأطفال، خاصة الفتيات، المنتسبين إلى الأقليات وتسهيل مشاركتهم في جميع المسائل التي تمسهم.	

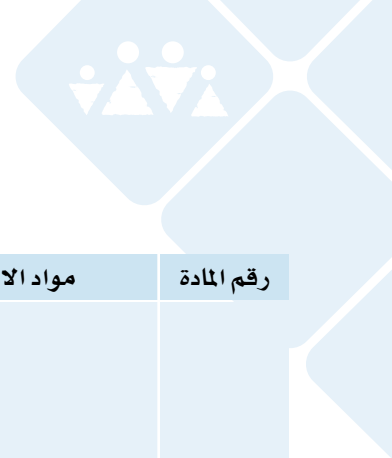


المؤشرات النوعية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية	مواد الاتفاقية	رقم المادة
	<input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا			
	<p>وضع تدابير فعالة للقضاء على ممارسات تقليدية ضارة بصحة ورفاه أطفال الأقليات، مثل الزواج المبكر.</p> <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا			
	<p>التأكيد أن التشريعات الوطنية تتسجم مع اتفاقية حقوق الطفل و تضمن حماية الحقوق الفردية للأطفال، بما في ذلك الأطفال المنتسبين إلى الأقليات .</p> <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا			
	<p>وضع التدابير لمنع ومكافحة العنصرية وكره الأجانب والتمييز والتعصب، وبصورة خاصة فيما يتعلق بالأطفال.</p> <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا			
	<p>تتخذ الدولة التدابير الملائمة لضمان أن الأطفال المنتسبين إلى أقليات دينية ولغوية وطنية أو إثنية يستطيعون الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية دون تمييز من أي نوع.</p> <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا			
	<p>اتخاذ تدابير لدمج الأطفال من خلال تعليمهم اللغة المحلية وينبغي</p>			

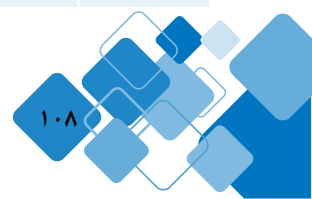




رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
			(عند الاقتضاء) أن تعلمهم لغتهم، وبالإضافة إلى هذا، يجوز أن تعلمهم بلغتهم الخاصة. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
المادة الثانية والثلاثون	١. تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في حمايته من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطيراً أو أن يمثل إعاقة الطفل، أو أن يكون ضاراً بصحة الطفل أو بنموه البدني، أو العقلي، أو الروحي، أو المعنوي ،أو الاجتماعي .	عدد الأطفال العاملين.	أن تتخذ الدولة تدابير فورية وفعالة لضمان حظر أسوأ أشكال عمالة الطفل والقضاء عليها كأولوية. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	عدد الدراسات المعمقة لتقوية وتعزيز أساليب جمع وتحليل البيانات المتعلقة بعمالة الطفل.
	٢. تتخذ الدول الأطراف التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتربوية التي تكفل تنفيذ هذه المادة . ولهذا الغرض ، مع مراعاة أحكام الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة ، تقوم الدول الأطراف بوجه خاص بما يلي :	نسبة الأطفال العاملين لغير العاملين.	عدد الأطفال العاملين في الأعمال الخطرة وفي ظروف (مخالفة) للقانون.	
	(أ) تحديد عمر أدنى أو أعمار دنيا للالتحاق بعمل .	عدد أرباب العمل الذين تعرضوا للجزاءات الناتجة عن مخالفة القانون.	زيادة الوعي العام والمجموعات المعنية، كالأطفال وأسرهم بأخطار عمالة الأطفال . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
	(ب) وضع نظام مناسب لساعات العمل وظروفه .	عدد الأطفال الذين تعرضوا للإساءة أثناء العمل .	وضع التشريعات الوطنية التي تسمح بالتوظيف والعمل من سن ١٦ شريطة حماية صحة الأطفال المعنيين وسلامتهم ومعنوياتهم بشكل كامل وبما لا يتعارض مع التعليم الإلزامي ، وأن يكون هؤلاء الأطفال قد تلقوا تعليماً معيناً كافياً أو تدريباً مهنيّاً في فرع النشاط المراد العمل به. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
	(ج) فرض عقوبات أو جزاءات أخرى مناسبة لضمان بغية إنفاذ هذه المادة بفعالية.	نسبة العاملين من الأطفال الذكور والإناث.	صادقت الدولة على إتفاقيات منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ و ١٣٨ و ٢٩	



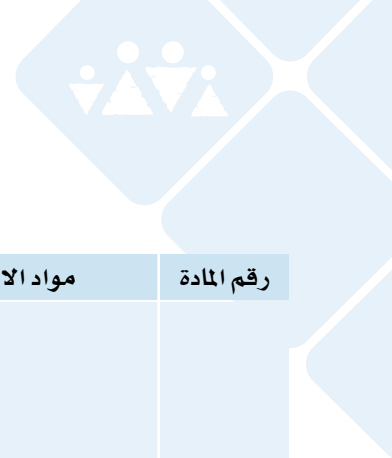
المؤشرات النوعية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية	مواد الاتفاقية	رقم المادة
	<input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا			
	<p>استحداث وتنفيذ إجراءات تنظيم عمليات التفتيش وتتضمن بشكل صريح برامج الحد من العنف، و أنظمة التبليغ، وإجراءات شكاوي للأطفال الذين يعملون في أعمال خطيرة .</p> <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا			
	<p>توفر الدولة حماية قانونية للطفل من أي شكل للاستغلال الإقتصادي والاجتماعي .</p> <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا			
	<p>إتخاذ الإجراءات بالنسبة للأطفال ذوي الإعاقات لحمايتهم من الاستغلال الإقتصادي، بما في ذلك أسوأ أشكال عمالة الطفل.</p> <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا			
	<p>اتخاذ كافة التدابير اللازمة لزيادة الوعي حول المخاطر التي تواجهها الطفلة العاملة.</p> <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا			
	<p>تعمل الدولة على تشجيع ودعم البرامج المجتمعية للحد من عمالة الأطفال .</p> <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا			



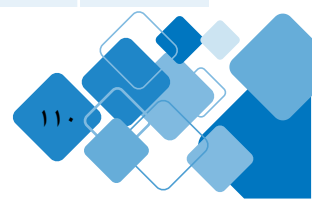




رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
			التوصية بدمج عمالة الطفل في إطار عمل أهداف التنمية للألفية كغاية أو مؤشر على غايات عدد من أهداف التنمية للألفية هدفاً لتحرك عالمي شامل. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			توفير برامج إعادة تأهيل الأطفال الذين تم إبعادهم من أسوأ أشكال عمالة الطفل وإعادة دمجهم اجتماعياً من خلال ضمان الوصول لتعليم أساسي مجاني، وتدريب مهني، أينما كان ذلك ممكناً ومناسباً. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			توفير آلية مناسبة لتنظيم ساعات وظروف العمل والإهتمام بقضية الفحوص الطبية للأطفال العاملين. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
الثالثة والثلاثين	تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتربوية، لوقاية الأطفال من الاستخدام غير المشروع للمواد المخدرة والمواد المؤثرة على العقل، وحسبما تحددت في المعاهدات الدولية ذات الصلة، ولتنع استخدام الأطفال في إنتاج مثل هذه المواد بطريقة غير مشروعة والاتجار بها	عدد الأطفال الذين ضبطوا بقضايا المواد المخدرة والمؤثرات العقلية . عدد الأطفال الذين تلقوا الرعاية الصحية نتيجة التأثير بالمواد المخدرة والمؤثرات العقلية.	إتخاذ جميع التدابير المناسبة لوقاية الأطفال من الاستخدام غير المشروع للمواد المخدرة والمواد المؤثرة على العقل. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا تبذل الدولة كافة الجهود لتعزيز وسائل الإعلام للحملات التثقيفية حول الآثار الضارة لهذه المواد وخطر الإدمان الذي قد ينتج عن سوء إستخدامها، واتخاذ الإجراءات	إجراء الأبحاث المتعلقة بالآثار السلبية للعقاقير المنبهة على حياة الطفل جسدياً ونفسياً المؤثرة على التركيز والنشاط الحركي الزائد.



المؤشرات النوعية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية	مواد الاتفاقية	رقم المادة
	<p>اللازمة للتعامل مع الأسباب الجذرية للمشكلة</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>			
	<p>تعمل الدولة على الأخذ بعين الاعتبار العوامل الأساسية الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة ، عند تصميم برامج مكافحة المخدرات والعلاج منها وإعادة التأهيل الخاصة باليافعين .</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>			
	<p>اتخاذ إجراءات منتظمة لوقاية الأطفال من المخدرات بما فيها تطوير خطط لمكافحة المخدرات والجريمة.</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>			
	<p>صياغة الإستراتيجيات بعناية كبيرة لتناسب فئات محددة ومعروفة، وأن تستهدف البرامج ثقافات ومواقع اليافعين.</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>			





رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
			تفعيل وتطوير التشريعات الضرورية لحظر بيع واستخدام والإتجار بالمواد المؤثرة على الأطفال وتكفل تفعيل تطبيق التشريعات التي تحظر استخدام الأطفال للكحول والمواد المخدرة. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			وضع الإجراءات الفعالة للمعالجة، الإرشاد والمشورة، الإستعادة والشفاء مع ضرورة تثقيف الوالدين من خلال حملات التوعية حول الآثار الضارة لتعاطي الوالدين للكحول والمواد المخدرة على نمو أطفالهم. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			تقديم الخدمات الأساسية للأطفال المتأثرين باستخدام المواد المخدرة، من صحة، تعليم وغيرها من الخدمات الإجتماعية. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			تصميم برامج ومراكز للأطفال محددة للشفاء من تعاطي المخدرات، بما فيها استنشاق المواد الطيارة، وإعادة الاندماج الإجتماعي للأطفال المتأثرين بالمواد المخدرة. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	



رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
الرابعة والثلاثين	تتعهد الدول الأطراف بحماية الطفل من جميع أشكال الإستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي . ولهذه الأغراض تتخذ الدول الأطراف ، بوجه خاص ، جميع التدابير الملائمة الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف لمنع:	عدد الأطفال الذين تعرضوا للإستغلال الجنسي	تتخذ الدولة إجراءات مشددة لمكافحة أشكال الإستغلال الجنسي بما في ذلك الإساءة الجنسية، الدعارة، والاستخدام في العروض بما يضمن المصالح الفضلى للطفل . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	إجراء الدراسات الشاملة لتحديد العوامل المؤدية لحدوث الإستغلال الجنسي والإتجار بالأطفال.
	(أ) حمل أو إكراه الطفل على تعاظم أي نشاط جنسي غير مشروع		وقعت الدولة على إتفاقية عام ١٩٤٩ واتفاقية ١٩٥٦ المتعلقة بحظر الإتجار بالأشخاص وإستغلالهم بالدعارة . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
	(ب) الاستخدام الاستغلالي للأطفال في الدعارة أو غيرها من الممارسات الجنسية غير المشروعة .			
	(ج) الاستخدام الاستغلالي للأطفال في العروض والمواد الداعرة.	عدد قضايا الإستغلال الجنسي التجاري ، الإساءة الجنسية ، بيع الأطفال ، إختطاف الأطفال .	تتخذ الدولة جميع الإجراءات اللازمة لخطر أي ممارسة يتم من خلالها توصيل الطفل ، من قبل والديه الطبيعيين أو الأوصياء عليه أو كلاهما ، لشخص آخر مع أو بدون مكافأة بهدف إستغلال هذا الطفل أو تشغيله بصورة غير مشروعة. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			تتخذ الدولة التشريعات اللازمة، لحظر جميع أشكال الإتجار بالطفلة الأنثى وإستغلالها بالدعارة. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		نسبة عدد قضايا الإستغلال الجنسي والإساءة الجنسية و بيع الأطفال وإختطاف الأطفال و	تمنح الدولة للأطفال ضحايا الإنتهاكات لحقوقهم الأساسية بما في ذلك حالات المعاملة السيئة	



رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
		عدد أطفال الشوارع	التي نتج عنها عقوبات	والإساءة الجنسية حق قديم شكاوي ضد المعتدين عليهم. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا
				توفر الدولة فرص تدريب موظفي تنفيذ القانون ، الأخصائيين الإجتماعيين ، والمدعين حول كيفية إستقبال الشكاوي للتحقق منها ومتابعتها بطريقة مراعية للطفل . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا
				توفر الدولة حملات لرفع مستوى التوعية بخصوص محاربة الإستخدام الإجرامي لتكنولوجيا المعلومات بما في ذلك الإنترنت لغايات بيع الأطفال، دعارة الأطفال، عروض الأطفال الإباحية ، وغيرها من أشكال الإساءة الجنسية للأطفال والمراهقين. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا
				تعزيز الجهود بما في ذلك الموارد البشرية والمالية الكافية، لتوفير الرعاية، الشفاء الجسدي والنفسي، وإعادة الإندماج الإجتماعي للأطفال ضحايا الإستغلال الجنسي والإساءة الجنسية. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا
				اتخاذ جميع التدابير التشريعية، الإدارية، الإجتماعية، والتعليمية وغيرها لحماية ذوي الإعاقات،



المؤشرات النوعية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية	مواد الاتفاقية	رقم المادة
	<p>داخل وخارج منازلهم، من سائر أشكال الإستغلال، العنف، الإساءة الجنسية.</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>			
	<p>اتخاذ التدابير الضرورية للحد من الإساءة الجنسية اللذان يعاني منهما الأطفال الرازحين تحت وطأة الحرب والنزاع المسلح.</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>			
	<p>تضمن الدولة تقديم مرتكبي جرائم الإساءة الجنسية والإستغلال إلى العدالة</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>			
	<p>تعمل الدولة على تجريم الإساءة الجنسية والإستغلال الجنسي و إستخدام الأطفال للبقاء وحياسة مواد الأطفال الداعرة ونشر وتوزيع عروض الأطفال الإباحية .</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>			
	<p>تضمن الدولة توفير وسائل المساعدة النفسية والمادية لجميع الأطفال ضحايا التعذيب وأشكال المعاملة القاسية، اللاإنسانية وضمان حمايتهم من الوصم الإجتماعي .</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>			



رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
			عمل حملات لزيادة التوعية وأسلوب الرقابة/الإشراف المبني على أساس المجتمع للاستغلال الجنسي التجاري والإساءة الجنسية. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
الخامسة والثلاثين	تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الملائمة الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف لمنع اختطاف الأطفال أو بيعهم أو الاتجار بهم لأي غرض من الأغراض أو بأي شكل من الأشكال.	عدد الأطفال المختطفين.	صادقت الدولة على البروتوكول الإختياري الخاص ببيع الأطفال، دعارة الأطفال، وعروض الأطفال الداعرة. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	عمل الدراسات والبحوث المتعمقة في الإستغلال الجنسي للأطفال من أجل تقييم حجمه وتحديد الأسباب الجزئية له وتحديد عدد الأطفال الذين يتم إختطافهم أو بيعهم أو الإتجار بهم.
			تتخذ الدولة التدابير اللازمة بتجريم جميع أشكال ومظاهر بيع الأطفال أو الإتجار بهم. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			تتبنى الدولة إجراءات مشددة للتعامل مع الإختطافات الداخلية من قبل السلطات المختصة. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد الأطفال المتاجر بهم	تقديم توصيات مفصلة بالتطورات المحلية والدولية فيما يتعلق بإختطاف الأطفال، بيعهم والإتجار بهم . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد الحالات التي نتج عنها فرض عقوبات على المعتدي (وموطنه الأصلي) بتهمة الإتجار بالأطفال .		
		عدد الأطفال المتورطين بالإتجار (جناة)		



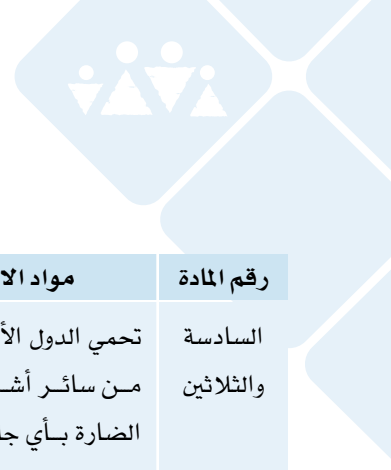
المؤشرات النوعية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية	مواد الاتفاقية	رقم المادة
	صادقت الدولة على إتفاقيات عام ١٩٤٩ وعام ١٩٥٦ وإتفاقية منظمة العمل الدولية حول أسوأ أشكال عمالة الأطفال . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	عدد الذين تم ضمهم في برامج تأهيلية من جراء تعرضهم للإتجار		
	تعمل الدولة على توفير برامج متكاملة صُممت لتأهيل الضحايا وتدريب المسؤولين المختصين الذين يتعاملون مع هؤلاء الضحايا. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا			
	توفر الدولة آليات عمل لتحسين المعرفة وجمع البيانات المرتبطة بحماية الطفل بما في ذلك الإتجار به على مستوى السلطات المحلية المركزية. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا			
	تعمل الدولة على نشر الإحصائيات المتعلقة بظاهرة الإتجار بالأطفال و الإستغلال الجنسي لهم من فترة لأخرى <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا			
	اتخاذ التدابير اللازمة، وعلى جميع المستويات، بالنسبة إلى الإتجار وبيع الأطفال. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا			



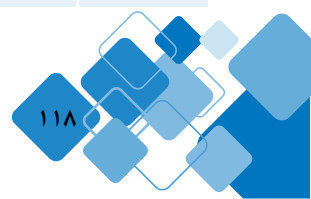




رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
			تعزيز قدرات موظفي المراكز الحدودية ومفعلي القانون لوقف الإتجار وتزويدهم بالتدريب الذي يمكنهم من احترام وصون كرامة الإنسان . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			توفير برامج مساعدة وإعادة إدماج كافية للأطفال ضحايا الاستغلال الجنسي و/أو الإتجار بالبشر وبالتحديد ضمان أن لا يتم تجريم هؤلاء الأطفال. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			وضع التشريعات الكافية وبناء آليات التنفيذ الفعالة فيما يتعلق بتنظيمات عمالة الأطفال وعبور الحدود. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد مسؤولي المراكز الحدودية ومفعلي القانون الذين تلقوا تدريباً حول منع الإتجار وصون وإحترام كرامة الأطفال الذين تم الإتجار بهم .	تقديم توصيات بخصوص التوعية العامة، والتأهيل لمرتكبي وضحايا الإتجار بالأطفال. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			تعمل الدولة على توفير آلية مراقبة ومشاركة بالمعلومات إقليمياً ودولياً حول الإتجار بالأطفال عبر الحدود. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	

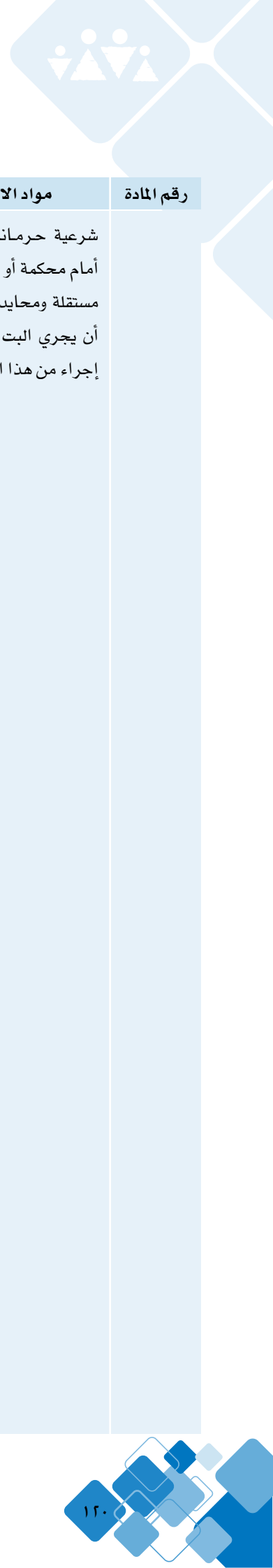


رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
السادسة والثلاثين	تحمي الدول الأطراف الطفل من سائر أشكال الاستغلال الضارة بأي جانب من جوانب رفاه الطفل.	عدد الأطفال الموهوبين الذين يتم إستغلالهم.	تعمل الدولة على تضمين تعريف الإستغلال "الإجتماعي" للأطفال إلى جانب الإستغلال الجنسي والإقتصادي وأشكال هذا الإستغلال في كافة الإجراءات المتعلقة بحماية الطفل <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	تنظم الدولة إشترك الأطفال في الأبحاث والتجارب العلمية والطبية في الوقت المناسب والكيفية الخاصة وتحديد المعايير الأخلاقية الملزمة.
		مؤشر التسول	إتخاذ التدابير اللازمة لحماية الطفل من أشكال الإستغلال الأخرى ضمن تحقيق مصالح الطفل الفضلى. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد الأطفال المستغلين في وسائل الإعلام	التركيز على أهمية الإعلام الشفاف والواعي الذي تتم فيه حماية كرامة الطفل ومراعاتها عند إيراد تقارير عنه <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد الأطفال المستغلين لغايات البحث الطبي والتجارب العلمية.	تعمل الدولة ضمن تعليمات وتوجيهات خاصة بالوقت المناسب والكيفية الخاصة بإشراك الأطفال في الأبحاث والتجارب العلمية. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			تعمل هيئات رعاية ورفاه الطفل على تبني آليات الأطفال الموهوبين لتطوير مواهبهم ضمن المصالح الفضلى للطفل. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	





رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
السابعة والثلاثين	تكفل الدول الأطراف : (أ) ألا يعرض أي طفل للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ولا تفرض عقوبة الإعدام أو السجن مدى الحياة بسبب جرائم يرتكبها أشخاص تقل أعمارهم عن ثماني عشرة سنة دون وجود إمكانية للإفراج عنهم. (ب) ألا يحرم أي طفل من حريته بصورة غير قانونية أو تعسفية. ويجب أن يجري اعتقال الطفل أو احتجازه أو سجنه وفقا للقانون ولا يجوز ممارسته إلا كملجأ أخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة . (ج) يعامل كل طفل محروم من حريته بإنسانية واحترام للكرامة المتأصلة في الإنسان ، وبطريقة تراعي احتياجات الاشخاص الذين بلغوا سنه . وبوجه خاص ، يفصل كل طفل محروم من حريته عن البالغين ، ما لم يعتبر أن مصلحة الطفل تقتضي خلاف ذلك ، ويكون له الحق في البقاء على اتصال مع أسرته عن طريق المراسلات والزيارات ، إلا في الظروف الاستثنائية. (د) يكون لكل طفل محروم من حريته الحق في الحصول بسرعة على مساعدة قانونية وغيرها من المساعدة المناسبة ، فضلا عن الحق في الطعن في	عدد الأطفال المدخلين في دور الأحداث .	إتخاذ الإجراءات لحماية الطفل من التعذيب والمعاملة والعقاب غير الإنسانيين أو المهينين . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد دور الأحداث الخاصة بالذكر	تشجيع تعافي الأطفال الضحايا وإعادة اندماج في حال تعرضهم للتعذيب أو أية معاملة أو عقاب غير إنسانيين أو قاسيين . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد الحالات المبلغ عنها من إساءة وسوء معاملة الأشخاص دون سن ١٨ سنة والتي تحدث خلال إحتجازهم / سجنهم.	توفر الدولة تشريعات لضمان حظر التعذيب ( العنف ) ضد الأطفال وتقرض العقوبات على مرتكبيها . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد الأشخاص دون سن ١٨ المحتجزين في مراكز الشرطة أو الإحتجاز السابق للمحاكمة بعد إتهامهم بإرتكاب جريمة تم تبليغ الشرطة عنها	اتخاذ الإجراءات التي ستضمن مستقبلا الرد الملائم على الأفعال التي ارتكبت في سياق النزاع المسلح ، من خلال العملية القضائية . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			تتخذ الدولة جميع التدابير اللازمة لوصول الأطفال الذين سقطوا ضحية للعنف والمعاملة القاسية واللاإنسانية إلى خدمات التعافي الجسدي والنفسي وإعادة الاندماج الاجتماعي . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	



رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
	شرعية حرمانه من الحرية أمام محكمة أو سلطة مختصة مستقلة ومحيدة أخرى ، وفي أن يجري البت بسرعة في أي إجراء من هذا القبيل.		وضع برامج تدريب منهجي موجهة إلى جميع العاملين مع الأطفال أو لصالحهم تتعلق بكيفية مكافحة ومناهضة جميع أشكال سوء المعاملة والوقاية منها لمناهضة العنف.	<input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا
			تعمل الدولة على التعديل التشريعي المتعلق بالتوقيف بتجديد مدة التوقيف وتمديده ضمن مدة زمنية معلومة ومنطقية.	<input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا
		معدل مدة الإحتجاز .	إنشاء هيئة أو أكثر على المستوى المحلي أو تعيينها لتطبيق إتفاقية مناهضة العنف والإجراءات المرتبطة بالأطفال .	<input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا
		عدد حالات الأطفال الموقوفين قبل مدة المحاكمة.		
		معدل مدة التوقيف.	تتخذ الدولة إجراءات فعالة في التحقيق في الإدعاءات عن تعذيب الأشخاص دون سن ١٨ وسوء معاملتهم وإتخاذ جميع الإجراءات لمحاكمة المجرمين .	<input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا
		عدد المؤسسات المخصصة للأطفال دون سن ١٨ الموقوفين بإنتظار المحاكمة.	اتخاذ جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية وغيرها لمنع تعرض المعوقين، وذلك على قدم المساواة مع الآخرين، للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة اللإنسانية والمهينة.	<input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا



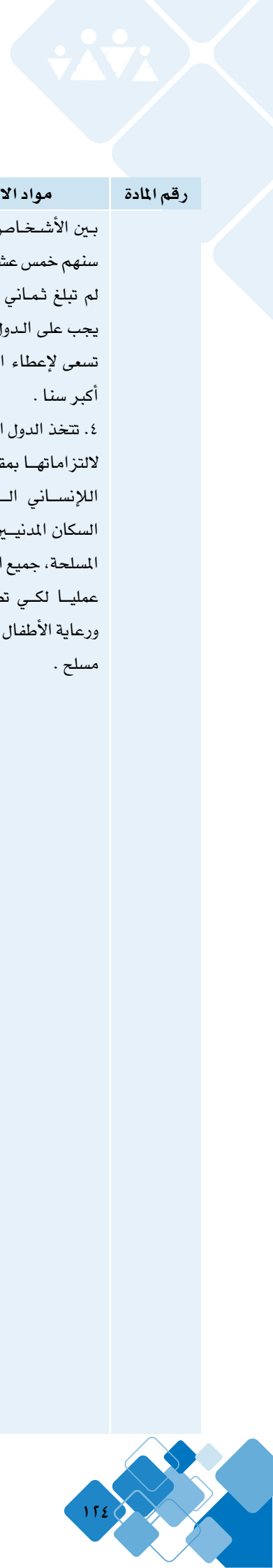
رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية
		عدد ونسبة الأشخاص دون سن ١٨ المحتجزين في مؤسسات ليست مخصصة للأطفال.	تعمل الدولة على توفير آليات لحظر العقاب البدني وجميع أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية والمهينة لضمان المصالح الفضلى للطفل. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا
			تتبنى الدولة مجموعة من الإجراءات التشريعية والإدارية والاجتماعية والتعليمية في الدور المخصصة لإحتجاز الأطفال لحماية الطفل من جميع أشكال العنف الجسدي أو العقلي، والإصابة والإساءة والإهمال والمعاملة المنطوية على إهمال وسوء المعاملة والاستغلال. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا
			اتخاذ خطوات للحد من استخدام الحجز الإنفرادي للأطفال دون سن ١٨ سنة ممن يظهرون سلوكيات صعبة المراس وحصره في حالات إستثنائية جداً وتخفيض المدة المسموحة به والسعي إلى إلغائه . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا
			اتخاذ خطوات فورية لوقف وإلغاء عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم التي تقل أعمار مرتكبيها عن سن ١٨. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا



المؤشرات الكمية النوعية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية	مواد الاتفاقية	رقم المادة
	<p>إجراء تحقيقات في قضايا الإعدامات التي تتم خارج نطاق القضاء وكذلك الاختفاء والتعذيب الذي ينفذ في سياق العنف الداخلي.</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>			
	<p>تطوير وتطبيق بدائل للحرمان من الحرية، بما في ذلك فترة التجربة والتوسط وخدمة المجتمع والأحكام الموقوفة والإجراءات الفعالة للوقاية من الجنوح .</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>			
	<p>تضمن الدولة عدم اللجوء إلى الحرمان من الحرية الشخصية للحدث إلا في الحالات التي تستوجب ذلك .</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>			
	<p>تضمن الدولة وصول الأحداث الخاضعين للإحتجاز أو الإحتجاز السابق للمحاكمة إلى المشورة القانونية وآليات مستقلة وفعالة لرفع الشكاوى ومنحهم الفرصة للبقاء على إتصال منتظم مع عائلاتهم .</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>			
	<p>توفير الإرشادات التثقيفية للأحداث أثناء خضوعهم للإحتجاز السابق للمحاكمة</p>			



رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
			وتحسين الظروف المعيشية في الدور. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			تعمل الدولة على تحسين ظروف إحتجاز الأشخاص دون سن ١٨ من خلال الإلتزام بالمقاييس الدولية الخاصة بالسطح والتهوية والهواء النقي والضوء الطبيعي والصناعي والطعام الملائم ومياه الشرب والظروف الصحية . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			تعمل الدولة على فصل الأحداث المتهمين عن البالغين . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
الثامنة والثلاثين	١. تتعهد الدول الأطراف بأن تحترم قواعد القانون الإنساني الدولي المنطبقة عليها في المنازعات المسلحة وذات الصلة بالطفل وأن تضمن احترام هذه القواعد. ٢. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الممكنة عملياً لكي تضمن ألا يشترك الأشخاص الذين لم يبلغ سنهم خمس عشرة سنة اشتراكاً مباشراً في الحرب . ٣. تمتنع الدول الأطراف عن تجنيد أي شخص لم تبلغ سنه خمس عشرة سنة في قواتها المسلحة . وعند التجنيد من	عدد الأطفال الذين أصبحوا ضحايا للألغام  عدد الأطفال المجندين أو يتطوعون بشكل حر في القوات المسلحة بالتناسب مع أولئك الذين يشاركون في المنازعات	تتخذ الدولة التدابير الممكنة عملياً لضمان عدم اشتراك الأشخاص الذين لم تبلغ سنهم خمس عشرة سنة اشتراكاً مباشراً في المنازعات وعدم تجنيدهم بشكل قسري . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا  صادقت الدولة على اتفاقيات جنيف الأربع، البرتوكولات الثلاث الاختيارية معاهدة حظر استخدام تخزين، إنتاج، ونقل الألغام المضادة للأشخاص وتدميرها . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	عدد الدراسات التي تناولت أثر النزاع المسلح على الأطفال.



رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
	<p>بين الأشخاص الذين بلغت سنهم خمس عشرة سنة ولكنها لم تبلغ ثماني عشرة سنة ، يجب على الدول الأطراف أن تسعى لإعطاء الأولوية لمن هم أكبر سناً .</p> <p>٤. تتخذ الدول الأطراف ، وفقاً للالتزاماتها بمقتضى القانون الإنساني الدولي بحماية السكان المدنيين في المنازعات المسلحة، جميع التدابير الممكنة عملياً لكي تضمن حماية ورعاية الأطفال المتأثرين بنزاع مسلح .</p>		<p>تلتزم الدولة بتنفيذ المبادئ التي تغطي الحماية من الهجمات و التفجيرات واستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وتنفيذ معاهدات جنيف وغيرها من الصكوك الدولية لتجنيد النساء والأطفال ويلات الحرب وحرمانهم من الملجأ والغذاء والمساعدة الطبية وغيرها من الحقوق غير القابلة للتحويل .</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>	<p>عدد الدراسات التي قامت بها الحكومة أو المنظمات غير الحكومية المتعلقة بتثقيف الأطفال، الآباء، الأمهات والعامة على نطاق واسع حول مخاطر الألغام الأرضية والمواد غير المتفجرة من أجل الحد من الإصابة والموت .</p>
			<p>تقوم الدولة بتدريب وتعليم السلطات القضائية، الشرطة، طواقم الأمن، والقوات المسلحة خصوصاً تلك المشاركة في عمليات حفظ السلام على القوانين الإنسانية وقانون حقوق الإنسان والطفل .</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>	
			<p>تضمن الدولة تقييم ومراقبة أثر العقوبات على الأطفال بانتظام واتخاذ تدابير فورية وفاعلة بما يتناسب والقانون الدولي مع وضع رفع الأثر السلبي للعقوبات الإقتصادية على النساء والأطفال أثناء الحروب والنزاعات المسلحة .</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>	
			<p>تكفل الدولة في تشريعاتها عدم تجنيد الأطفال دون سن الثامنة عشرة والذين يدرسون في المدارس</p>	





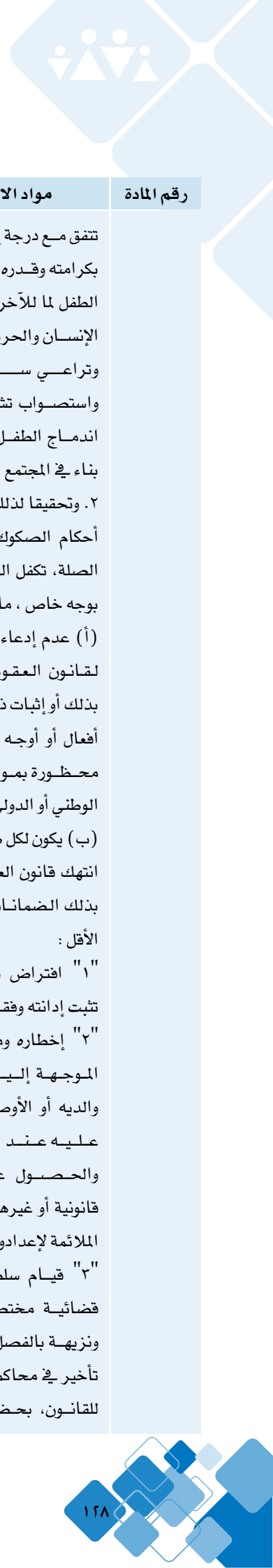
رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
			العسكرية في قواتها <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			تعمل الدولة على توفير الدعم وتسهيل إعادة الإدماج في الحياة الطبيعية للفتيات اللاتي إرتبطن بالقوات المسلحة إما كمقاتلات أو بأي عمل آخر من خلال الارشاد النفسي-الاجتماعي، <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			تتبنى الدولة مجموعة من الإجراءات لزيادة الوعي والحد من الحوادث التي تقع على الأطفال بسبب الألغام الأرضية . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			تتخذ الدولة إجراءات فعالة لحماية الأطفال من الألغام . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
التاسعة والثلاثين	تتخذ الدول الأطراف كل التدابير المناسبة لتشجيع التأهيل البدني والنفسي وإعادة الاندماج الاجتماعي للطفل الذي يقع ضحية أي شكل من أشكال الإهمال أو الإستغلال أو الإساءة، أو التعذيب أو أي شكل آخر من اشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، أو المنازعات المسلحة .	عدد قضايا الأطفال ضحايا العنف	تتخذ الدولة التدابير اللازمة للتأهيل وإعادة الإدماج في بيئة تعزز صحة الطفل واحترامه لذاته وكرامته وبدون تمييز مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح الطفل الفضلي كأولوية رئيسية . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد الأطفال الذين يتلقون علاجاً طبياً أو نفسياً أو عنفاً في	تعمل الدولة على ضمان حق الطفل ضحية الإستغلال الجنسي في	



رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
	ويجري هذا التأهيل وإعادة الإندماج هذا في بيئة تعزز صحة الطفل ، واحترامه لذاته ، وكرامته.	أعقاب منازعات مسلحة .	الخصوصية ودور الإعلام في إحترام الخصوصية . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد الأطفال الذين يشاركون في برامج تأهيلية خاصة بقضاء الأحداث	تقوم الدولة بتنفيذ سياسة شاملة بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية تعالج فيها الأسباب الجذرية لإحباط ومنع وخفض تسول الأطفال . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد الأطفال الذين يعملون في أسوأ أشكال عمالة الأطفال ويستطيعون الوصول للمساعدة على التأهيل أو إعادة الإندماج بما في ذلك التعليم الأساسي المجاني والتدريب المهني .		
		عدد الأطفال الذين يتلقون مساعدة علاجية أو خدمات تأهيل نتيجة تعاطي المواد المخدرة	تتبنى الدولة مجموعة من الإجراءات للحد من نسبة تعاطي الكحول والمخدرات بين الأطفال وبدعم برامج التأهيل وإعادة الإندماج الاجتماعي . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد الأطفال الذين يصلون إلى برامج التأهيل بعد تعرضهم للاستغلال الجنسي بما في ذلك الدعارة والعروض الإباحية والاتجار.	تعمل الدولة على توفير خدمات الإستشارة الطبية والاجتماعية والنفسية لضحايا الاستغلال الجنسي والإقتصادي وأسرههم وحصولهم على تعويض مناسب . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			إتخاذ التدابير بضمان وصول الأطفال ضحايا التعذيب والنزاع المسلح ، والمعاملة والعقوبة القاسية، المهينة إلى برامج الشفاء	



رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
			الجسدي والنفسي وإعادة الإدماج الاجتماعي وحصولهم على تعويض مناسب . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			تتلقى الطواقم الطبية والمعلمون والإخصائيون الاجتماعيون وأية منظمات غير حكومية ذات صلة بضحايا الاستغلال الجنسي والإقتصادي تدريباً متخصصاً بهذا الموضوع . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			تعمل الدولة على توفير إجراءات حماية لمنع وصم ضحايا الاستغلال الجنسي وأسرههم بالعار وتوفير لهم وسائل العيش الكريم لمنعهم من التعرض مرة ثانية للاستغلال . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			صادقت الدولة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل حول بيع الأطفال، دعارة الأطفال، واستخدام الأطفال في العروض والمواد الداعرة ومنع ومكافحة ومعاينة الإتجار بالبشر خاصة النساء والأطفال . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
الأربعين	١. تعترف الدول الأطراف بحق كل طفل يدعي أنه انتهك قانون العقوبات أو يتهم بذلك أو يثبت عليه ذلك في أن يعامل بطريقة	عدد الأطفال الموجه لهم تهمة بموجب قانون العقوبات.	التشجيع على وجود نظام قضاء منفصل خاص بالأحداث للأطفال. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	عدد الدراسات التي قامت بها الحكومة أو المنظمات غير الحكومية المتعلقة بتثقيف الأطفال، الآباء، الأمهات



رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
	<p>تتفق مع درجة إحساس الطفل بكرامته وقدره، وتعزز احترام الطفل لما للآخرين من حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتراعي سن الطفل واستصواب تشجيع إعادة اندماج الطفل وقيامه بدور بناء في المجتمع .</p> <p>٢. وتحقيقا لذلك، ومع مراعاة أحكام الصكوك الدولية ذات الصلة، تكفل الدول الأطراف، بوجه خاص ، ما يلي :</p> <p>(أ) عدم إدعاء انتهاك الطفل لقانون العقوبات أو اتهامه بذلك أو إثبات ذلك عليه بسبب أفعال أو أوجه قصور لم تكن محظورة بموجب القانون الوطني أو الدولي عند ارتكابها .</p> <p>(ب) يكون لكل طفل يدعي بأنه انتهك قانون العقوبات أو يتهم بذلك الضمانات التالية على الأقل :</p> <p>"١" افتراض براءته إلى أن تثبت إدانته وفقا للقانون.</p> <p>"٢" إخطاره ومباشرة بالتهم الموجهة إليه، عن طريق والديه أو الأوصياء القانونيين عليه عند الاقتضاء، والحصول على مساعدة قانونية أو غيرها من المساعدة الملائمة لإعداد وتقديم دفاعه.</p> <p>"٣" قيام سلطة أو هيئة قضائية مختصة ومستقلة ونزيهة بالفصل في دعواه دون تأخير في محاكمة عادلة وفقا للقانون، بحضور مستشار</p>	<p>عدد الهيئات القضائية والمحاكم المختصة بالفصل بقضايا الأحداث.</p> <p>عدد القضايا التي تم إستخدام التسجيل الصوتي ( الفيديو ) فيها.</p> <p>معدل مدة الفصل في الأحكام القضائية الخاصة بالأحداث.</p> <p>عدد الأحداث المتلقين للمساعدة القانونية.</p>	<p>تحدد الدولة في نظامها العقابي سن أدنى للأهلية على ارتكاب الجرائم للأحداث</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p> <p>العمل على إنشاء محاكم للأسر يتوفر لها قضاة مختصين بشؤون الأحداث .</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p> <p>تعمل الدولة على توفير تدابير للتعامل مع الأطفال الذي قد يكونوا انتهكوا قانون العقوبات دون اللجوء إلى الدعاوى القضائية، وأن توفر بدائل متعددة للتحويل للرعاية المؤسسية.</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p> <p>تضمن الدولة للأطفال الأحداث الذين لم يتم تحويلهم إلى إجراءات قضائية تقديم كافة الضمانات القانونية لهم مثل تقديم برامج مجتمعية كالرقابة المؤقتة والتوجيه والإرشاد والمشورة والمراقبة وتقديم برامج للتعليم والتدريب .</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p> <p>تطبق الدولة المعايير الواردة في القواعد والمبادئ الصادرة عن الأمم المتحدة فيما يتعلق بنظام قضاء الأحداث على جميع من هم دون سن ١٨ حسب السن المتعارف</p>	<p>والعامة على نطاق واسع حول مخاطر الألغام الأرضية والمواد غير المتفجرة من أجل الحد من الإصابة والموت .</p>



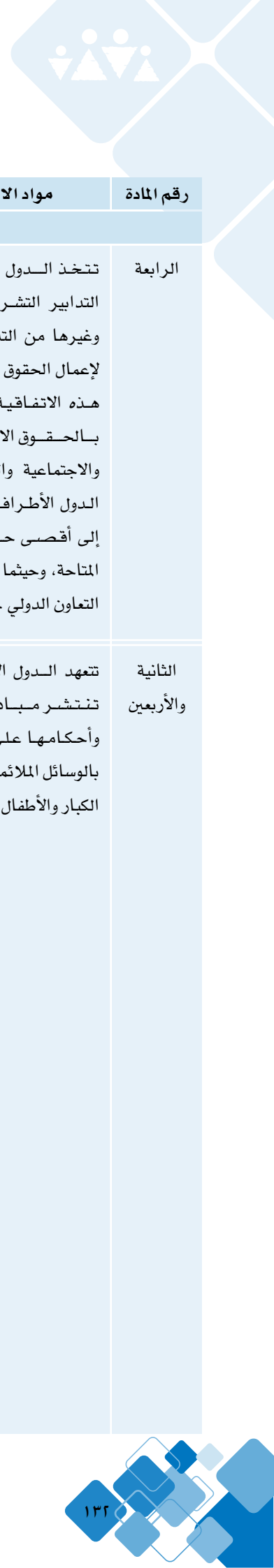
رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
	قانوني أو بمساعدة مناسبة أخرى وبحضور والديه أو الأوصياء القانونيين عليه، ما لم يعتبر أن ذلك في غير مصلحة الطفل الفضلى، ولا سيما إذا أخذ في الحسبان سنه أو حالته . "٤" عدم إكراهه على الإدلاء بشهادة أو الاعتراف بالذنب، واستجواب أو تأمين استجواب الشهود المناهضين وكفالة اشترك واستجواب الشهود لصالحه في ظل ظروف من المساواة. "٥" إذا اعتبر أنه انتهك قانون العقوبات، تأمين قيام سلطة مختصة أو هيئة قضائية مستقلة ونزيهة أعلى وفقاً للقانون بإعادة النظر في هذا القرار وفي أية تدابير مفروضة تبعاً لذلك	معدل مدة الفصل في الأحكام القضائية الخاصة بالأحداث. عدد الأحداث المتلقين للمساعدة القانونية.	عليه في كل بلد. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا تضمن الدولة للأطفال الأحداث الذين لم يتم تحويلهم إلى إجراءات قضائية تقديم كافة الضمانات القانونية لهم مثل تقديم برامج مجتمعية كالرقابة المؤقتة والتوجيه والإرشاد والمشورة والمراقبة وتقديم برامج للتعليم والتدريب . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا تطبق الدولة المعايير الواردة في القواعد والمبادئ الصادرة عن الأمم المتحدة فيما يتعلق بنظام قضاء الأحداث على جميع من هم دون سن ١٨ حسب السن المتعارف عليه في كل بلد. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا تعمل الدولة على تنفيذ سياسة شاملة لنظام قضاء الأحداث من خلال إنشاء وحدات مختصة ومدرّبة في إطار أقسام الشرطة، القضاء، نظام المحاكم ومكتب المدعي العام وممثلين خاصيين أيضاً ليوافروا المساعدة القانونية وغيرها للطفل . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا نشر الحملات التثقيفية المتعلقة بتطوير نهج مبني على الحقوق في	



المؤشرات النوعية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية	مواد الاتفاقية	رقم المادة
	التعامل مع الأطفال في نزاع مع القانون. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا			
	تتخذ الدولة كافة التدابير اللازمة لضمان معاملة جميع الأطفال في نزاع مع القانون بشكل متساوي وودون تمييز. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا			
	تتخذ الدولة كافة التدابير اللازمة لضمان الحقوق التشاركية للطفل الحدث مثل حق الإستماع لشهادة الأطفال في جميع الدعاوي القانونية. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا			
	تعمل الدولة على إقامة خطط شاملة للحد من ارتكاب الجرائم وجنوح الأحداث من خلال الوقوف على الأسباب الجذرية لإرتكاب الجريمة ومعالجتها . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا			
	تطبيق تدابير بديلة للحرمان من الحرية للأطفال الأحداث، كاطلاق السراح والرقابة عليه، خدمة المجتمع، والأحكام المعلقة وإيجاد بدائل للرعاية المؤسسية . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا			



رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
			رفع كفاءة العاملين في المحاكم، القضاة، أفراد الشرطة، والمدعين العاميين من ذوي الاختصاص بشؤون الأحداث، من خلال تدريب منتظم لهم جميعاً؛ <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			وضع تدابير خاصة لمنع التمييز ضد الأطفال ذوي الإعاقات الخاصة في نزاع مع القانون <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			تطوير وتنفيذ تدابير بديلة بتنوع ومرونة يسمحان بتعديل الإجراء المتخذ لتناسب الطاقات والقدرات الفردية للطفل حتى يتم تجنب استخدام الدعاوى القضائية. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			ضمان تطبيق مبدأ عدم التمييز بحزم وجدية وخصوصاً عندما يرتبط الأمر بالأطفال المنتمين للقبائل المستضعفة عند تطبيق نظام الأحداث . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			التخطيط والتنفيذ لنظام قضاء أحداث يأخذ بعين الإعتبار مصالح الطفل الفضلى بحيث يضمن للأطفال الحق في أن يتم الاستماع لآرائهم وأن تؤخذ هذه الآراء في الحسبان في جميع جوانب النظام	



رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
الإجراءات العامة للتطبيق				
الرابعة	تتخذ الدول الأطراف كل التدابير التشريعية والإدارية وغيرها من التدابير النلائمة لإعمال الحقوق المعترف بها في هذه الاتفاقية. وفيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تتخذ الدول الأطراف هذه التدابير إلى أقصى حدود مواردها المتاحة، وحيثما يلزم، في إطار التعاون الدولي .	عدد التشريعات التي تم تعديلها بما ينسجم مع الإتفاقية.	تعمل الدولة على تعديل وتوفيق تشريعاتها بما ينسجم مع نصوص الإتفاقية. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
الثانية والأربعين	تتعهد الدول الأطراف بأن تنتشر مبادئ الاتفاقية وأحكامها على نطاق واسع بالوسائل الملائمة والفعالة، بين الكبار والأطفال على السواء.	عدد الموظفون في سلك القضاء بمن فيهم القضاة والإدعاء العام الذين تلقوا تدريب على الإتفاقية وأحكامها	تتخذ الدولة الإجراءات المناسبة لنشر اتفاقية حقوق الطفل "بالوسائل الملائمة والفعالة" بين الكبار والأطفال وبين كافة قطاعات السكان من خلال تطوير وتبني إستراتيجية إتصال لإشراك الإعلام في نشر مبادئ وأحكام الإتفاقية بحيث تربط الإتفاقية بالقيم والتقاليد الإيجابية السائدة في المجتمع . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	عدد البحوث التي تم إعدادها في مجال حقوق الطفل وإدماجها في مناهج المدارس والجامعات والأوساط المهنية .
		عدد العاملين في إنفاذ القانون (الأمن ) الذين تلقوا تدريب على الإتفاقية وأحكامها	تعمل الدولة على توفير جميع التدابير اللازمة للإعلان عن أهداف الإتفاقية من خلال عقد حملات توعية منهجية <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
		عدد العاملين في الرعاية الصحية والأخصائيين الاجتماعيين الذين تلقوا تدريب على الإتفاقية وأحكامها .	توفر الدولة خطة عمل منهجية للتدريب ورفع الوعي موجهه لصانعي السياسات والقضاء	

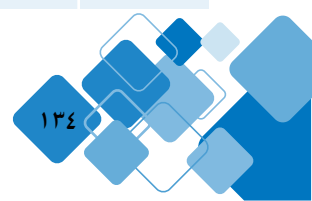




رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
			والمحامين ومسؤولي تطبيق القانون والمعلمين والعاملين الصحيين والعاملين الاجتماعيين والعاملين في الإعلام وآخرين تتعلق بحقوق الأطفال <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			تتخذ الدولة الإجراءات المناسبة لتضمين التعليم ومناهجه في شؤون حقوق الإنسان و الطفولة المبكرة. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			تطوير برامج تدريبية منهجية بشأن حقوق الطفل يقدم إلى الأطفال ووالديهم وكذلك إلى جميع المهنيين العاملين من أجل الأطفال ومعهم. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			القيام بحملات توعية تستهدف عامّة الجمهور والحكومات والوكالات فيما يخص أحكام الاتفاقية بمساعدة وسائل الإعلام الناشطة بالحياة . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			تتخذ مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية المستقلة دور تعليمي وراصد بشأن وحماية وتعزيز ونشر حقوق الطفل . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	



رقم المادة	مواد الاتفاقية	المؤشرات الكمية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية النوعية
			التماس المساعدة الفنية من مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان واليونسكو واليونسيف وغيرهم بشأن نشر مبادئ الاتفاقية . <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
الرابعة والأربعين	تتيح الدول الأطراف تقاريرها على نطاق واسع للجمهور في بلدانها.	عدد التقارير التي قدمتها الدولة للجهة المعنية.	توفير التقارير الأولية والتقارير اللاحقة لها والمعلومات الإضافية المقدمة إلى اللجنة والمحاضر الموجزة للنقاشات مع اللجنة والملاحظات الختامية للجنة على نطاق واسع. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			إتخاذ جميع الوثائق الأخرى المتعلقة بالتقارير بموجب الاتفاقية على نطاق واسع لتشجيع النقاش البناء وتويز عملية التنفيذ على جميع المستويات، <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			نشر الملاحظات الختامية للجنة على التقارير المقدمة من الدولة بين الجمهور بما في ذلك الأطفال <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	
			ترجمة التقارير إلى اللغات الملائمة وضمان أن تكون التقارير موضوعاً للمناظرات والمناقشات البرلمانية. <input type="checkbox"/> نعم، حدد..... <input type="checkbox"/> لا	





المؤشرات النوعية	المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية	مواد الاتفاقية	رقم المادة
	<p>التوصيات المتعلقة بالتقارير التي تتبناها على نطاق واسع في لغات الدولة، من خلال الإنترنت وغيرها للعامة عموماً ومنظمات المجتمع المدني والمجموعات الشبابية والجماعات المهنية والأطفال، وذلك لتوليد النقاش والوعي بالاتفاقية .</p> <p><input type="checkbox"/> نعم، حدد.....</p> <p><input type="checkbox"/> لا</p>			

# الملاحق

## الملحق (١)

### مصطلحات - اتفاقية حقوق الطفل

١. وثيقة: وثيقة قانونية تستخدم لوضع وتحديد ومواءمة معايير دولية لحقوق الإنسان مثل اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص المعوقين، والبروتوكول الخاص بمنع وقمع ومعاينة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال  
موثائق حقوق الإنسان: تشكل قسم كبير من القانون الدولي، ويقصد بها المعاهدات الملزمة قانوناً للدول، أي الاتفاقيات والعهود التي تحدد واجباتها، وتطبقها في أوقات الحرب والسلم، وتنظم التزامات حقوق الإنسان التي تتحملها تجاه الأشخاص في نطاق ولايتها. وليس تجاه الدول الأخرى.

٢. إعلان: وثيقة ليست ملزمة تقرر بمعايير متفق عليها، تنشأ غالباً من مؤتمرات الأمم المتحدة كمؤتمر فيينا لحقوق الإنسان عام ١٩٩٥، ومؤتمر بكين العالمي للمرأة عام ١٩٩٥، وهما يمثلان نوعين رئيسيين من الإعلانات، الأول كتبه ممثلو الحكومات وهو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والآخر كتبه ممثلو المنظمات غير الحكومية. وغالباً ما تصدر الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلانات سارية لكنها ليست ملزمة.

٣. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: اعتمدته الجمعية العامة في العاشر من ديسمبر/ كانون الثاني ١٩٤٨، وهو أول وثيقة تكرر قواعد ومعايير حقوق الإنسان، وقد وافقت الدول الأعضاء كلها على الإقرار بما جاء بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وعلى الرغم من أن الغرض منه لم يكن الإلزام، اكتسبت بنوده احترام شديد من الدول بمرور الوقت، حتى يمكن القول أنه صار عرفاً دولياً.

٤. اتفاقية حقوق الطفل: اعتمدت عام ١٩٨٩ ودخلت حيز النفاذ عام ١٩٩٠، وهي معاهدة بمجموعة شاملة من الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية المكفولة للأطفال. صدق عليها فور أن اعتمدت أغلب حكومات العالم بسرعة أكبر من أي معاهدة أخرى، وحالياً صدقت عليها كافة حكومات العالم (ما عدا الولايات المتحدة الأمريكية). وهي المعاهدة الوحيدة التي تمنح المنظمات غير الحكومية دوراً في مراقبة إعمالها، وذلك بموجب المادة ٤٥ فقرة ١.

٥. حقوق الإنسان: الحقوق الأصلية المكفولة للبشر كونهم من أفراد الأسرة البشرية، وحقوق كل إنسان في عيش حياة تتسم بالحرية والكرامة. وحقوق الإنسان عالمية، وغير قابلة للتصرف، بمعنى أن الشخص لا يمكنه التنازل عنها ولو بإرادته، كما أنه لا يجوز لفرد أو مجموعة من الأفراد حرمان أي فرد من حقوقه الإنسانية. ومتراصة، بمعنى أنها لا يتجزأ، أي لا يمكن اعتبار حق من حقوق الإنسان أهم من حق آخر، لأن أحدهم يكمل الآخر ومتصل به. وهي بهذا تعبر عن التزامنا العميق بضمان أن يتمتع كل شخص بالحقوق والحريات اللازمة للعيش بحرية وكرامة

٦. الحقوق المدنية والسياسية: حقوق الجيل الأول، وهي مجموعة حقوق الأفراد في الحرية والمساواة. ومن الحقوق المدنية: الحق في العبادة، والحق في الاعتقاد، وحرية التعبير، والحق في الانتخاب، والحق في المشاركة في الحياة السياسية، والحق في المعلومات. بينما يشار إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحقوق الجيل الثاني، لاعتبارها أحياناً أقل أهمية من حقوق الجيل الأول.

٧. الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: الحقوق التي تتعلق بالشروط اللازمة لتوفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية مثل المأكل والمأوى والتعليم والرعاية الصحية والعمل المريح. وتشتمل على الحق في التعليم، والسكن المناسب، والغذاء، والماء، وأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه، والحق في العمل، وحقوق العمل، بالإضافة للحقوق الثقافية للأقليات والسكان الأصليين.

٨. الجمعية العامة: الجهاز التمثيلي الرئيسي للأمم المتحدة من أجل التداول وصنع السياسة العامة، تتألف من الوفود الممثلة للدول الأعضاء بالأمم المتحدة، ولكل دولة عضو بالجمعية العامة صوت واحد، ويلزم في التصويت في قضايا مهمة ومحددة، كالقرارات الخاصة بالأمن والسلام، وانتخاب أعضاء مجلس الأمن، موافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء، أما المسائل الأخرى فتتقرر بأغلبية بسيطة (أغلبية أقل من ثلث الأعضاء). وتقوم الجمعية العامة باعتماد الاتفاقيات وإصدار الإعلانات الخاصة بحقوق الإنسان، ونقاش موضوعاتها المختلفة، وتأنيب الدول على انتهاكات حقوق الإنسان، وتعمل الجمعية العامة بموجب ميثاق الأمم المتحدة.



٩. بروتوكول اختياري : البروتوكول الاختياري للاتفاقية هو معاهدة متعددة الأطراف، للدول أن تصدق عليها أو تلتحق بها، ويكون الغرض منها التأكيد على هدف معين من أهداف الاتفاقية أو المساهمة في تنفيذ فقراتها.

١٠. آلية : جهة أو لجنة تقوم بمراقبة أعمال وثيقة معينة، وعادة ما تنشئ الآلية في الوثيقة التي تراقب أعمالها، ومثال هذا لجنة حقوق الطفل التي تأسست بموجب المادة ٤٢ من اتفاقية حقوق الطفل، وأمثلة أخرى كمجلس حقوق الإنسان، ومناصب المقررين الخاصين، وإجراء الشكاوي رقم ١٥٠٢

- آليات حقوق الإنسان المنشأة بموجب الميثاق : هي الجهات التي ينص على إنشائها ميثاق الأمم المتحدة لتتولى مهام حقوقية واسعة النطاق، وتخاطب جميع الأشخاص، وتحدد قراراتها بتصويت الأغلبية. وبينما تهدف الآليات المنشأة بموجب الميثاق إلى تعزيز حقوق الإنسان مثل لجنة حقوق الإنسان، تهدف الآليات المنشأة بموجب معاهدات إلى الوصول لمعايير محددة لتلك الحقوق.

- آليات حقوق الإنسان المنشأة بموجب معاهدات : آليات أنشأت بموجب وثيقة قانونية معينة مثل لجنة حقوق الطفل التي أنشأت بموجب اتفاقية حقوق الطفل. وتتولى مهام أضيق نطاقاً من تلك التي تتولاها الآليات المنشأة بموجب الميثاق (متابعة تنفيذ بنود المعاهدة)، ولا تخاطب سوى الدول التي صادقت على المعاهدة التي أنشأتها، وتعتمد قراراتها بالاتفاق. ويتمثل الفارق الجوهرى بينهما في أن الأولى تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان بينما تهدف الأخرى المؤسسة إلى مراقبة تنفيذ المعايير.

١١. اتفاقية : معاهدة رسمية بين الدول تحدد واجبات الدول والتزاماتها، وتعني أيضاً عهد أو اتفاق. حين تعتمد الجمعية العامة إحدى الاتفاقيات، فهي بذلك تؤسس التزامات دولية واجبة على الدول الأعضاء الموقعة على الاتفاقية، وحيث توقع حكومة وطنية على اتفاقية، تصبح مواد تلك الاتفاقية جزء من تشريعاتها الداخلية

١٢. عهد : اتفاق ملزم للدول مثل المعاهدة والاتفاقية. وتتضمن الشرعة الدولية لحقوق الإنسان عهدين دوليين رئيسيين: العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اعتمدتهما عام ١٩٦٦.

١٣. لجنة حقوق الإنسان : ظلت هي آلية الأمم المتحدة ومنبرها الدولي الوحيد لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، حتى مارس ٢٠٠٦، حين صوت أعضاء الجمعية العامة بالإجماع على استبدالها بمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة.

١٤. لجنة حقوق الطفل : آلية منشأة بموجب اتفاقية حقوق الطفل، وتتألف من مجموعة من الخبراء المستقلين، وتتولى مراقبة أعمال الدول الأطراف لاتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري الأول بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، والثاني بشأن بيع الأطفال، واستغلالهم في الدعارة والصور الخلية.

١٥. مجلس حقوق الإنسان : تأسس بدلاً من لجنة حقوق الإنسان باعتباره الجهة الرئيسية بالأمم المتحدة المسؤولة عن مراقبة وحماية الحقوق والحريات الأساسية. وذلك بقرار الجمعية العامة رقم ٢٥١ لعام ٢٠٠٦ الصادر بالإجماع في ١٥ مارس ٢٠٠٦، وانعقدت أولى جلساته في ١٩ و ٣٠ من يونيو ٢٠٠٦. والأمل أن يصير جهة أكثر موضوعية ومصادقية وفاعلية في شجب انتهاكات حقوق الإنسان على مستوى العالم، بدلاً من لجنة حقوق الإنسان التي تأثر عملها كثيراً بأمور السياسة الدولية.

١٦. الدول الأطراف : الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة

١٧. التصديق : التصديق على المعاهدة أو المصادقة عليها، هو الفعل الذي تتخذه الدولة لإعلان قبولها الالتزام بما جاء في المعاهدة، وتشترط أغلب المعاهدات متعددة الأطراف صراحةً على الدول الأعضاء أن تعلن قبولها الالتزام بالتوقيع بالمصادقة أو التصديق أو الموافقة

١٨. الخبير المستقل : فرد يعين أو ينتخب للقيام بدور في منظومة الأمم المتحدة. وتتكون آليات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان من مجموعة من الخبراء المستقلين. مثل لجنة حقوق الطفل التي تتألف من ١٨ خبير مستقل تم تعيينهم "بألية خاصة" وهم أشخاص "من ذوى المكانة الخلقية الرفيعة والكفاءة المعترف بها في ميدان حقوق الإنسان". و طبقاً للمادة ٤٣ من اتفاقية حقوق الطفل، تنتخب الدول الأطراف أعضاء اللجنة لمدة أربع سنوات، ويعمل هؤلاء الأعضاء بصفتهم الشخصية ويمكن إعادة ترشيحهم وانتخابهم، ويمكن أن يتولوا ولايات قطرية أو ولايات موضوعية. انظر أعضاء لجنة حقوق الطفل عام ٢٠٠٧

ويوجد خبراء مستقلون آخرون قد يعينهم الأمين العام للأمم المتحدة لتولي مهام محددة ومثال هذا، البروفيسور باولوسيرجو بينهيرو، الذي عينه كوفي عنان لإجراء دراسة العنف ضد الطفل. وتعني صفة مستقل، أن الخبير لا يمثل وجهة نظر الأمم المتحدة أو أي دولة أخرى، بل يقدم نظرة موضوعية لموقف محدد.

١٩. التعليقات العامة : تصدرها هيئات المعاهدات لتفسير موضوعات المعاهدة، وتصدر لجنة حقوق الطفل تعليقاتها العامة حول مختلف موضوعات حقوق الطفل.

٢٠. التحفظ : يكون التحفظ على اتفاقية أو معاهدة أو عهد بأن تعلن الدولة عدم موافقتها على الالتزام بواحد أو أكثر من البنود. ويكون على نحو مؤقت، وذلك حين تعجز الدول عن إدراك البند محل التحفظ، لكنها توافق من حيث المبدأ على الالتزام به، ويمكن إبداء التحفظ عند التوقيع على الاتفاقية أو عند التصديق عليها أو المصادقة عليها أو قبولها أو الالتحاق بها. ولا يمكن أن يتعارض التحفظ مع الغرض الأساسي من الاتفاقية وهدفها العام. وقد تحظر معاهدة إبداء التحفظات أو تقصر التحفظ على بنود محددة فقط.

## الملحق (٢)

### اتفاقية حقوق الطفل

اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة

للأمم المتحدة ٢٥/٤٤ المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩

تاريخ بدء النفاذ: ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، وفقا للمادة ٤٩

#### الديباجة

إن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية،  
إذ ترى أنه وفقا للمبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة، يشكل الاعتراف بالكرامة المتأصلة لجميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية وغير القابلة للتصرف، أساس الحرية والعدالة والسلام في العالم،  
وإذا تضرع في اعتبارها أن شعوب الأمم المتحدة قد أكدت من جديد في الميثاق إيمانها بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره، وعقدت العزم على أن تدفع بالرفق الاجتماعي قدما وترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح،  
وإذا تدرك أن الأمم المتحدة قد أعلنت، في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، أن لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات الواردة في تلك الصكوك، دون أي نوع من أنواع التمييز كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أي وضع آخر، واتفقت على ذلك،  
وإذا تشير إلى أن الأمم المتحدة قد أعلنت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن للطفولة الحق في رعاية ومساعدة خاصتين، واقتناعا منها بأن الأسرة، باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع والبيئة الطبيعية لنمو ورفاهية جميع أفرادها وبخاصة الأطفال، ينبغي أن تولى الحماية والمساعدة اللازمتين لتتمكن من الاضطلاع الكامل بمسؤولياتها داخل المجتمع،  
وإذا تقر بأن الطفل، كي تتعرض شخصيته ترعرا كاملا ومتناسقا، ينبغي أن ينشأ في بيئة عائلية في جو من السعادة والمحبة والتفاهم،  
وإذا ترى أنه ينبغي إعداد الطفل إعدادا كاملا ليحيا حياة فردية في المجتمع وتربيته بروح المثل العليا المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة، وخصوصا بروح السلم والكرامة والتسامح والحرية والمساواة والإخاء،  
وإذا تضرع في اعتبارها أن الحاجة إلى توفير رعاية خاصة للطفل قد ذكرت في إعلان جنيف لحقوق الطفل لعام ١٩٢٤ وفي إعلان حقوق الطفل الذي اعتمدته الجمعية العامة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٩ والمعرّف به في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ولاسيما في المادتين ٢٣ و ٢٤) وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ولا سيما في المادة ١٠) وفي النظم الأساسية والصكوك ذات الصلة للوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية المعنية بخير الطفل،  
وإذا تضرع في اعتبارها "أن الطفل، بسبب عدم نضجه البدني والعقلي، يحتاج إلى إجراءات وقاية ورعاية خاصة، بما في ذلك حماية قانونية مناسبة، قبل الولادة وبعدها" وذلك كما جاء في إعلان حقوق الطفل،  
وإذا تشير إلى أحكام الإعلان المتعلق بالمبادئ الاجتماعية والقانونية المتصلة بحماية الأطفال ورعايتهم، مع الاهتمام الخاص بالحضانة والتبني على الصعيدين الوطني والدولي، وإلى قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية لإدارة شئون قضاء الأحداث (قواعد بكين)، وإلى الإعلان بشأن حماية النساء والأطفال أثناء الطوارئ والمنازعات المسلحة،  
وإذا تسلّم بأن ثمة، في جميع بلدان العالم، أطفالا يعيشون في ظروف صعبة للغاية، وبأن هؤلاء الأطفال يحتاجون إلى مراعاة خاصة، وإذا تأخذ في الاعتبار الواجب أهمية تقاليد كل شعب وقيمه الثقافية لحماية الطفل وترععه ترعرا متناسقا، وإذا تدرك أهمية التعاون الدولي لتحسين ظروف معيشة الأطفال في كل بلد، ولا سيما في البلدان النامية، قد اتفقت على ما يلي:

#### الجزء الأول

##### المادة ١

لأغراض هذه الاتفاقية، يعنى الطفل كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه.



## المادة ٢

١. تحترم الدول الأطراف الحقوق الموضحة في هذه الاتفاقية وتضمنها لكل طفل يخضع لولايتها دون أي نوع من أنواع التمييز، بغض النظر عن عنصر الطفل أو والديه أو الوصي القانوني عليه أو لونهم أو جنسهم أو لغتهم أو دينهم أو رأيهم السياسي أو غيره أو أصلهم القومي أو الإثني أو الاجتماعي، أو ثروتهم، أو عجزهم، أو مولدهم، أو أي وضع آخر.
٢. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتكفل للطفل الحماية من جميع أشكال التمييز أو العقاب القائمة على أساس مركز والدي الطفل أو الأوصياء القانونيين عليه أو أعضاء الأسرة، أو أنشطتهم أو آرائهم المعبر عنها أو معتقداتهم.

## المادة ٣

١. في جميع الإجراءات التي تتعلق بالأطفال، سواء قامت بها مؤسسات الرعاية الاجتماعية العامة أو الخاصة، أو المحاكم أو السلطات الإدارية أو الهيئات التشريعية، يولي الاعتبار الأول لمصالح الطفل الفضلى.
٢. تتعهد الدول الأطراف بأن تضمن للطفل الحماية والرعاية اللازمتين لرفاهه، مراعية حقوق وواجبات والديه أو أوصيائه أو غيرهم من الأفراد المسؤولين قانوناً عنه، وتتخذ، تحقيقاً لهذا الغرض، جميع التدابير التشريعية والإدارية الملائمة.
٣. تكفل الدول الأطراف أن تتقيد المؤسسات والإدارات والمرافق المسؤولة عن رعاية أو حماية الأطفال بالمعايير التي وضعتها السلطات المختصة، ولا سيما في مجالي السلامة والصحة وفي عدد موظفيها وصلاحياتهم للعمل، وكذلك من ناحية كفاءة الإشراف.

## المادة ٤

- تتخذ الدول الأطراف كل التدابير التشريعية والإدارية وغيرها من التدابير الملائمة لإعمال الحقوق المعترف بها في هذه الاتفاقية. وفيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تتخذ الدول الأطراف هذه التدابير إلى أقصى حدود مواردها المتاحة، وحيثما يلزم، في إطار التعاون الدولي.

## المادة ٥

- تحتزم الدول الأطراف مسؤوليات وحقوق وواجبات الوالدين أو، عند الاقتضاء، أعضاء الأسرة الموسعة أو الجماعة حسبما ينص عليه العرف المحلي، أو الأوصياء أو غيرهم من الأشخاص المسؤولين قانوناً عن الطفل، في أن يوفرُوا بطريقة تتفق مع قدرات الطفل المتطورة، التوجيه والإرشاد الملائمين عند ممارسة الطفل الحقوق المعترف بها في هذه الاتفاقية.

## المادة ٦

١. تعترف الدول الأطراف بأن لكل طفل حقاً أصيلاً في الحياة.
٢. تكفل الدول الأطراف إلى أقصى حد ممكن بقاء الطفل ونموه.

## المادة ٧

١. يسجل الطفل بعد ولادته فوراً ويكون له الحق منذ ولادته في اسم والحق في اكتساب جنسية، ويكون له قدر الإمكان، الحق في معرفة والديه وتلقى رعايتهما.
٢. تكفل الدول الأطراف إعمال هذه الحقوق وفقاً لقانونها الوطني والتزاماتها بموجب الصكوك الدولية المتصلة بهذا الميدان، ولا سيما حيثما يعتبر الطفل عديم الجنسية في حال عدم القيام بذلك.

## المادة ٨

١. تتعهد الدول الأطراف باحترام حق الطفل في الحفاظ على هويته بما في ذلك جنسيته، واسمه، وصلاته العائلية، على النحو الذي يقره القانون، وذلك دون تدخل غير شرعي.
٢. إذا حرم أي طفل بطريقة غير شرعية من بعض أو كل عناصر هويته، تقدم الدول الأطراف المساعدة والحماية المناسبتين من أجل الإسراع بإعادة إثبات هويته.

## المادة ٩

١. تضمن الدول الأطراف عدم فصل الطفل عن والديه على كره منهما، إلا عندما تقرر السلطات المختصة، رهنا بإجراء إعادة نظر قضائية، وفقا للقوانين والإجراءات المعمول بها، أن هذا الفصل ضروري لصون مصالح الطفل الفضلى. وقد يلزم مثل هذا القرار في حالة معينة مثل حالة إساءة الوالدين معاملة الطفل أو إهمالهما له، أو عندما يعيش الوالدان منفصلين ويتعين اتخاذ قرار بشأن محل إقامة الطفل.
٢. في أية دعاوى تقام عملا بالفقرة ١ من هذه المادة، تتاح لجميع الأطراف المعنية الفرصة للاشتراك في الدعوى والإفصاح عن وجهات نظرها.
٣. تحترم الدول الأطراف حق الطفل المنفصل عن والديه أو عن أحدهما في الاحتفاظ بصورة منتظمة بعلاقات شخصية واتصالات مباشرة بكلا والديه، إلا إذا تعارض ذلك مع مصالح الطفل الفضلى.
٤. في الحالات التي ينشأ فيها هذا الفصل عن أي إجراء اتخذته دولة من الدول الأطراف، مثل تعريض أحد الوالدين أو كليهما أو الطفل للاحتجاز أو الحبس أو النفي أو الترحيل أو الوفاة (بما في ذلك الوفاة التي تحدث لأي سبب أثناء احتجاز الدولة الشخص)، تقدم تلك الدولة الطرف عند الطلب، للوالدين أو الطفل، أو عند الاقتضاء، لعضو آخر من الأسرة، المعلومات الأساسية الخاصة بمحل وجود عضو الأسرة الغائب (أو أعضاء الأسرة الغائبين) إلا إذا كان تقديم هذه المعلومات ليس لمصالح الطفل. وتضمن الدول الأطراف كذلك أن لا تترتب على تقديم مثل هذا الطلب، في حد ذاته، أي نتائج ضارة للشخص المعنى (أو الأشخاص المعنيين).

## المادة ١٠

١. وفقا للالتزام الواقع على الدول الأطراف بموجب الفقرة ١ من المادة ٩، تنظر الدول الأطراف في الطلبات التي يقدمها الطفل أو والداه لدخول دولة طرف أو مغادرتها بقصد جمع شمل الأسرة، بطريقة إيجابية وإنسانية وسريعة. وتكفل الدول الأطراف كذلك ألا تترتب على تقديم طلب من هذا القبيل نتائج ضارة على مقدمي الطلب وعلى أفراد أسرهم.
٢. للطفل الذي يقيم والداه في دولتين مختلفتين الحق في الاحتفاظ بصورة منتظمة بعلاقات شخصية واتصالات مباشرة بكلا والديه، إلا في ظروف استثنائية. وتحقيقا لهذه الغاية ووفقا للالتزام الدول الأطراف بموجب الفقرة ٢ من المادة ٩، تحترم الدول الأطراف حق الطفل ووالديه في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلدهم هم، وفي دخول بلدهم. ولا يخضع الحق في مغادرة أي بلد إلا للقيود التي ينص عليها القانون والتي تكون ضرورية لحماية الأمن الوطني، أو النظام العام، أو الصحة العامة، أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحياتهم وتكون متفقة مع الحقوق الأخرى المعترف بها في هذه الاتفاقية.

## المادة ١١

١. تتخذ الدول الأطراف تدابير لمكافحة نقل الأطفال إلى الخارج وعدم عودتهم بصورة غير مشروعة.
٢. وتحقيقا لهذا الغرض، تشجع الدول الأطراف عقد اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف أو الانضمام إلى اتفاقات قائمة.

## المادة ١٢

١. تكفل الدول الأطراف في هذه الاتفاقية للطفل القادر على تكوين آرائه الخاصة حق التعبير عن تلك الآراء بحرية في جميع المسائل التي تمس الطفل، وتولى آراء الطفل الاعتبار الواجب وفقا لسن الطفل ونضجه.
٢. ولهذا الغرض، تتاح للطفل، بوجه خاص، فرصة الاستماع إليه في أي إجراءات قضائية وإدارية تمس الطفل، إما مباشرة، أو من خلال ممثل أو هيئة ملائمة، بطريقة تتفق مع القواعد الإجرائية للقانون الوطني.

## المادة ١٣

١. يكون للطفل الحق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حرية طلب جميع أنواع المعلومات والأفكار وتلقيها وإذاعتها، دون أي اعتبار للحدود، سواء بالقول أو الكتابة أو الطباعة، أو الفن، أو بأية وسيلة أخرى يختارها الطفل.
٢. يجوز إخضاع ممارسة هذا الحق لبعض القيود، بشرط أن ينص القانون عليها وأن تكون لازمة لتأمين ما يلي:  
(أ) احترام حقوق الغير أو سمعتهم، أو،  
(ب) حماية الأمن الوطني أو النظام العام، أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

#### المادة ١٤

١. تحترم الدول الأطراف حق الطفل في حرية الفكر والوجدان والدين.
٢. تحترم الدول الأطراف حقوق وواجبات الوالدين وكذلك، تبعاً للحالة، الأوصياء القانونيين عليه، في توجيه الطفل في ممارسة حقه بطريقة تتسجم مع قدرات الطفل المتطورة.
٣. لا يجوز أن يخضع الإجهار بالدين أو المعتقدات إلا للقيود التي ينص عليها القانون واللازمة لحماية السلامة العامة أو النظام أو الصحة أو الآداب العامة أو الحقوق والحريات الأساسية للآخرين.

#### المادة ١٥

١. تعترف الدول الأطراف بحقوق الطفل في حرية تكوين الجمعيات وفي حرية الاجتماع السلمي.
٢. لا يجوز تقييد ممارسة هذه الحقوق بأية قيود غير القيود المفروضة طبقاً للقانون والتي تقتضيها الضرورة في مجتمع ديمقراطي لصيانة الأمن الوطني أو السلامة العامة أو النظام العام، أو لحماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو لحماية حقوق الغير وحرياتهم.

#### المادة ١٦

١. لا يجوز أن يجري أي تعرض تعسفي أو غير قانوني للطفل في حياته الخاصة أو أسرته أو منزله أو مراسلاته، ولا أي مساس غير قانوني بشرفه أو سمعته.
٢. للطفل حق في أن يحميه القانون من مثل هذا التعرض أو المساس.

#### المادة ١٧

- تعترف الدول الأطراف بالوظيفة الهامة التي تؤديها وسائل الإعلام وتضمن إمكانية حصول الطفل على المعلومات والمواد من شتى المصادر الوطنية والدولية، وبخاصة تلك التي تستهدف تعزيز رفاهيته الاجتماعية والروحية والمعنوية وصحته الجسدية والعقلية، وتحقيقاً لهذه الغاية، تقوم الدول الأطراف بما يلي:
- (أ) تشجيع وسائل الإعلام على نشر المعلومات والمواد ذات المنفعة الاجتماعية والثقافية للطفل ووفقاً لروح المادة ٢٩،
  - (ب) تشجيع التعاون الدولي في إنتاج وتبادل ونشر هذه المعلومات والمواد من شتى المصادر الثقافية والوطنية والدولية،
  - (ج) تشجيع إنتاج كتب الأطفال ونشرها،
  - (د) تشجيع وسائل الإعلام على إيلاء عناية خاصة للاحتياجات اللغوية للطفل الذي ينتمي إلى مجموعة من مجموعات الأقليات أو إلى السكان الأصليين،
  - (هـ) تشجيع وضع مبادئ توجيهية ملائمة لوقاية الطفل من المعلومات والمواد التي تضر بصالحه، مع وضع أحكام المادتين ١٣ و ١٨ في الاعتبار.

#### المادة ١٨

١. تبذل الدول الأطراف قصارى جهدها لضمان الاعتراف بالمبدأ القائل إن كلا الوالدين يتحملان مسؤوليات مشتركة عن تربية الطفل ونموه. وتقع علي عاتق الوالدين أو الأوصياء القانونيين، حسب الحالة، المسؤولية الأولى عن تربية الطفل ونموه. وتكون مصالح الطفل الفضلى موضع اهتمامهم الأساسي.
٢. في سبيل ضمان وتعزيز الحقوق المبينة في هذه الاتفاقية، على الدول الأطراف في هذه الاتفاقية أن تقدم المساعدة للملائمة للوالدين وللأوصياء القانونيين في الاضطلاع بمسؤوليات تربية الطفل وعليها أن تكفل تطوير مؤسسات ومرافق وخدمات رعاية الأطفال.
٣. تتخذ الدول الأطراف كل التدابير الملائمة لتضمن لأطفال الوالدين العاملين حق الانتفاع بخدمات ومرافق رعاية الطفل التي هم مؤهلون لها.

#### المادة ١٩

١. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتعليمية الملائمة لحماية الطفل من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية والإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال، وإساءة المعاملة أو الاستغلال، بما في ذلك الإساءة الجنسية، وهو في رعاية الوالد (الوالدين) أو الوصي القانوني (الأوصياء القانونيين) عليه، أو أي شخص آخر يتعهد الطفل برعايته.
٢. ينبغي أن تشمل هذه التدابير الوقائية، حسب الاقتضاء، إجراءات فعالة لوضع برامج اجتماعية لتوفير الدعم اللازم للطفل ولأولئك الذين يتعهدون الطفل برعايتهم، وكذلك للأشكال الأخرى من الوقاية، ولتحديد حالات إساءة معاملة الطفل المذكورة حتى الآن والإبلاغ عنها والإحالة بشأنها والتحقيق فيها ومعالجتها ومتابعتها وكذلك لتدخل القضاء حسب الاقتضاء.

## المادة ٢٠

١. للطفل المحروم بصفة مؤقتة أو دائمة من بيئته العائلية أو الذي لا يسمح له، حفاظا على مصالحه الفضلى، بالبقاء في تلك البيئة، الحق في حماية ومساعدة خاصتين توفرهما الدولة.

٢. تضمن الدول الأطراف، وفقا لقوانينها الوطنية، رعاية بديلة لمثل هذا الطفل.

٣. يمكن أن تشمل هذه الرعاية، في جملة أمور، الحضانة، أو الكفالة الواردة في القانون الإسلامي، أو التبني، أو، عند الضرورة، الإقامة في مؤسسات مناسبة لرعاية الأطفال. وعند النظر في الحلول، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لاستصواب الاستمرارية في تربية الطفل ولخلفية الطفل الإثنية والدينية والثقافية واللغوية.

## المادة ٢١

تضمن الدول التي تقر و/أو تجيز نظام التبني إيلاء مصالح الطفل الفضلى الاعتبار الأول والقيام بما يلي:

(أ) تضمن ألا تصرح بتبني الطفل إلا السلطات المختصة التي تحدد، وفقا للقوانين والإجراءات المعمول بها وعلى أساس كل المعلومات ذات الصلة الموثوق بها، أن التبني جائز نظرا لحالة الطفل فيما يتعلق بالوالدين والأقارب والأوصياء القانونيين وأن الأشخاص المعنيين، عند الاقتضاء، قد أعطوا عن علم موافقتهم على التبني على أساس حصولهم على ما قد يلزم من المشورة،

(ب) تعترف بأن التبني في بلد آخر يمكن اعتباره وسيلة بديلة لرعاية الطفل، إذا تعذر إقامة الطفل لدى أسرة حاضنة أو متبنية، أو إذا تعذر العناية به بأي طريقة ملائمة في وطنه،

(ج) تضمن، بالنسبة للتبني في بلد آخر، أن يستفيد الطفل من ضمانات ومعايير تعادل تلك القائمة فيما يتعلق بالتبني الوطني،

(د) تتخذ جميع التدابير المناسبة كي تضمن، بالنسبة للتبني في بلد آخر، أن عملية التبني لا تعود على أولئك المشاركين فيها بكسب مالي غير مشروع،

(هـ) تعزز، عند الاقتضاء، أهداف هذه المادة بعقد ترتيبات أو اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف، وتسعى، في هذا الإطار، إلى ضمان أن يكون تبني الطفل في بلد آخر من خلال السلطات أو الهيئات المختصة.

## المادة ٢٢

١. تتخذ الدول الأطراف في هذه الاتفاقية التدابير الملائمة لتكفل للطفل الذي يسعى للحصول على مركز لاجئ، أو الذي يعتبر لاجئا وفقا للقوانين والإجراءات الدولية أو المحلية المعمول بها، سواء صحبه أو لم يصحبه والداه أو أي شخص آخر، تلقى الحماية والمساعدة الإنسانية المناسبين في التمتع بالحقوق المنطبقة الموضحة في هذه الاتفاقية وفي غيرها من الصكوك الدولية الإنسانية أو المتعلقة بحقوق الإنسان التي تكون الدول المذكورة أطرافا فيها.

٢. ولهذا الغرض، توفر الدول الأطراف، حسب ما تراه مناسبا، التعاون في أي جهود تبذلها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية المختصة أو المنظمات غير الحكومية المتعاونة مع الأمم المتحدة، لحماية طفل كهذا ومساعدته، وللبحث عن والدي طفل لاجئ لا يصحبه أحد أو عن أي أفراد آخرين من أسرته، من أجل الحصول على المعلومات اللازمة لجمع شمل أسرته، وفي الحالات التي يتعذر فيها العثور على الوالدين أو الأفراد الآخرين لأسرته، يمنح الطفل ذات الحماية الممنوحة لأي طفل آخر محروم بصفة دائمة أو مؤقتة من بيئته العائلية لأي سبب، كما هو موضح في هذه الاتفاقية.

## المادة ٢٣

١. تعترف الدول الأطراف بوجود تمتع الطفل المعوق عقليا أو جسديا بحياة كاملة وكريمة، في ظروف تكفل له كرامته وتعزز اعتماده على النفس وتيسر مشاركته الفعلية في المجتمع.

٢. تعترف الدول الأطراف بحق الطفل المعوق في التمتع برعاية خاصة وتشجع وتكفل للطفل المؤهل لذلك وللمسؤولين عن رعايته، رهنا بتوفر الموارد، تقديم المساعدة التي يقدم عنها طلب، والتي تتلاءم مع حالة الطفل وظروف والديه أو غيرهما ممن يرعونه.

٣. إدراكا للاحتياجات الخاصة للطفل المعوق، توفر المساعدة المقدمة وفقا للفقرة ٢ من هذه المادة مجانا كلما أمكن ذلك، مع مراعاة الموارد المالية للوالدين أو غيرهما ممن يقومون برعاية الطفل، وينبغي أن تهدف إلى ضمان إمكانية حصول الطفل المعوق فعلا على التعليم والتدريب، وخدمات الرعاية الصحية، وخدمات إعادة التأهيل، والإعداد لممارسة عمل، والفرص الترفيهية وتلقية ذلك بصورة تؤدي إلى تحقيق الاندماج الاجتماعي للطفل ونموه الفردي، بما في ذلك نموه الثقافي والروحي، على أكمل وجه ممكن.

٤. على الدول الأطراف أن تشجع، بروح التعاون الدولي، تبادل المعلومات المناسبة في ميدان الرعاية الصحية الوقائية والعلاج الطبي والنفسي والوظيفي للأطفال المعوقين، بما في ذلك نشر المعلومات المتعلقة بمناهج إعادة التأهيل والخدمات المهنية وإمكانية الوصول إليها، وذلك بغية تمكين الدول الأطراف من تحسين قدراتها ومهاراتها وتوسيع خبرتها في هذه المجالات. وتراعى بصفة خاصة، في هذا الصدد، احتياجات البلدان النامية.

#### المادة ٢٤

١. تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه وبحقه في مرافق علاج الأمراض وإعادة التأهيل الصحي. وتبذل الدول الأطراف قصارى جهدها لتضمن ألا يحرم أي طفل من حقه في الحصول على خدمات الرعاية الصحية هذه.
٢. تتابع الدول الأطراف أعمال هذا الحق كاملاً وتتخذ، بوجه خاص، التدابير المناسبة من أجل:
  - (أ) خفض وفيات الرضع والأطفال،
  - (ب) كفالة توفير المساعدة الطبية والرعاية الصحية اللازمين لجميع الأطفال مع التشديد على تطوير الرعاية الصحية الأولية،
  - (ج) مكافحة الأمراض وسوء التغذية حتى في إطار الرعاية الصحية الأولية، عن طريق أمور منها تطبيق التكنولوجيا المتاحة بسهولة وعن طريق توفير الأغذية المغذية الكافية ومياه الشرب النقية، أخذاً في اعتبارها أخطار تلوث البيئة ومخاطره،
  - (د) كفالة الرعاية الصحية المناسبة للأمهات قبل الولادة وبعدها،
  - (هـ) كفالة تزويد جميع قطاعات المجتمع، ولا سيما الوالدين والطفل، بالمعلومات الأساسية المتعلقة بصحة الطفل وتغذيته، ومزايا الرضاعة الطبيعية، ومبادئ حفظ الصحة والإصحاح البيئي، والوقاية من الحوادث، وحصول هذه القطاعات على تعليم في هذه المجالات ومساعدتها في الاستفادة من هذه المعلومات،
  - (و) تطوير الرعاية الصحية الوقائية والإرشاد المقدم للوالدين، والتعليم والخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة.
٣. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الفعالة والملائمة بغية إلغاء الممارسات التقليدية التي تضر بصحة الأطفال.
٤. تتعهد الدول الأطراف بتعزيز وتشجيع التعاون الدولي من أجل التوصل بشكل تدريجي إلى الأعمال الكامل للحق المعترف به في هذه المادة. وتراعى بصفة خاصة احتياجات البلدان النامية في هذا الصدد.

#### المادة ٢٥

تعترف الدول الأطراف بحق الطفل الذي تودعه السلطات المختصة لأغراض الرعاية أو الحماية أو علاج صحته البدنية أو العقلية في مراجعة دورية للعلاج المقدم للطفل ولجميع الظروف الأخرى ذات الصلة بإيداعه.

#### المادة ٢٦

١. تعترف الدول الأطراف لكل طفل بالحق في الانتفاع من الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التأمين الاجتماعي، وتتخذ التدابير اللازمة لتحقيق الأعمال الكامل لهذا الحق وفقاً لقانونها الوطني.
٢. ينبغي منح الإعانات، عند الاقتضاء، مع مراعاة موارد وظروف الطفل والأشخاص المسؤولين عن إعالة الطفل، فضلاً عن أي اعتبار آخر ذي صلة بطلب يقدم من جانب الطفل أو نيابة عنه للحصول على إعانات.

#### المادة ٢٧

١. تعترف الدول الأطراف بحق كل طفل في مستوى معيشي ملائم لنموه البدني والعقلي والروحي والمعنوي والاجتماعي.
٢. يتحمل الوالدان أو أحدهما أو الأشخاص الآخرون المسؤولون عن الطفل، المسؤولية الأساسية عن القيام، في حدود إمكانياتهم المالية وقدراتهم، بتأمين ظروف المعيشة اللازمة لنمو الطفل.
٣. تتخذ الدول الأطراف، وفقاً لظروفها الوطنية وفي حدود إمكانياتها، التدابير الملائمة من أجل مساعدة الوالدين وغيرهما من الأشخاص المسؤولين عن الطفل، علي أعمال هذا الحق وتقديم عند الضرورة المساعدة المادية وبرامج الدعم، ولا سيما فيما يتعلق بالتغذية والكساء والإسكان.
٤. تتخذ الدول الأطراف كل التدابير المناسبة لكفالة تحصيل نفقة الطفل من الوالدين أو من الأشخاص الآخرين المسؤولين مالياً عن الطفل، سواء داخل الدولة الطرف أو في الخارج. وبوجه خاص، عندما يعيش الشخص المسؤول مالياً عن الطفل في دولة أخرى غير الدولة التي يعيش فيها الطفل، تشجع الدول الأطراف الانضمام إلى اتفاقات دولية أو إبرام اتفاقات من هذا القبيل، وكذلك اتخاذ ترتيبات أخرى مناسبة.

## المادة ٢٨

١. تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التعليم، وتحقيقا للإعمال الكامل لهذا الحق تدريجيا وعلى أساس تكافؤ الفرص، تقوم بوجه خاص بما يلي:
  - (أ) جعل التعليم الابتدائي إلزاميا ومتاحا مجانا للجميع،
  - (ب) تشجيع تطوير شتى أشكال التعليم الثانوي، سواء العام أو المهني، وتوفيرها وإتاحتها لجميع الأطفال، واتخاذ التدابير المناسبة مثل إدخال مجانية التعليم وتقديم المساعدة المالية عند الحاجة إليها،
  - (ج) جعل التعليم العالي، بشتى الوسائل المناسبة، متاحا للجميع على أساس القدرات،
  - (د) جعل المعلومات والمبادئ الإرشادية التربوية والمهنية متوفرة لجميع الأطفال وفي متناولهم،
  - (هـ) اتخاذ تدابير لتشجيع الحضور المنتظم في المدارس والتقليل من معدلات ترك الدراسة.
٢. تتخذ الدول الأطراف كافة التدابير المناسبة لضمان إدارة النظام في المدارس على نحو يتماشى مع كرامة الطفل الإنسانية ويتوافق مع هذه الاتفاقية.
٣. تقوم الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بتعزيز وتشجيع التعاون الدولي في الأمور المتعلقة بالتعليم، وبخاصة بهدف الإسهام في القضاء على الجهل والامية في جميع أنحاء العالم وتيسير الوصول إلى المعرفة العلمية والتقنية وإلى وسائل التعليم الحديثة. وتراعى بصفة خاصة احتياجات البلدان النامية في هذا الصدد.

## المادة ٢٩

١. توافق الدول الأطراف على أن يكون تعليم الطفل موجها نحو:
  - (أ) تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها،
  - (ب) تنمية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة،
  - (ج) تنمية احترام ذوى الطفل وهويته الثقافية ولغته وقيمته الخاصة، والقيم الوطنية للبلد الذي يعيش فيه الطفل والبلد الذي نشأ فيه في الأصل والحضارات المختلفة عن حضارته،
  - (د) إعداد الطفل لحياة تستشعر المسؤولية في مجتمع حر، بروح من التفاهم والسلم والتسامح والمساواة بين الجنسين والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات الإثنية والوطنية والدينية والأشخاص الذين ينتمون إلى السكان الأصليين،
  - (هـ) تنمية احترام البيئة الطبيعية.
٢. ليس في نص هذه المادة أو المادة ٢٨ ما يفسر على أنه تدخل في حرية الأفراد والهيئات في إنشاء المؤسسات التعليمية وإدارتها، رهنا على الدوام بمراعاة المبادئ المنصوص عليها في الفقرة ١ من هذه المادة وباشتراط مطابقة التعليم الذي توفره هذه المؤسسات للمعايير الدنيا التي قد تضعها الدولة.

## المادة ٣٠

١. في الدول التي توجد فيها أقليات إثنية أو دينية أو لغوية أو أشخاص من السكان الأصليين، لا يجوز حرمان الطفل المنتمى لتلك الأقليات أو لأولئك السكان من الحق في أن يتمتع، مع بقية أفراد المجموعة، بثقافته، أو الاجتهاد بدينه وممارسة شعائره، أو استعمال لغته.

## المادة ٣١

١. تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في الراحة ووقت الفراغ، ومزاولة الألعاب وأنشطة الاستجمام المناسبة لسنه والمشاركة بحرية في الحياة الثقافية وفي الفنون.
٢. تحترم الدول الأطراف وتعزز حق الطفل في المشاركة الكاملة في الحياة الثقافية والفنية وتشجع على توفير فرص ملائمة ومتساوية للنشاط الثقافي والفني والاستجمامي وأنشطة أوقات الفراغ.

## المادة ٣٢

١. تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في حمايته من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطيرا أو أن يمثل إعاقة لتعليم الطفل، أو أن يكون ضارا بصحة الطفل أو ببنموه البدني، أو العقلي، أو الروحي، أو المعنوي، أو الاجتماعي.

٢. تتخذ الدول الأطراف التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتربوية التي تكفل تنفيذ هذه المادة. ولهذا الغرض، ومع مراعاة أحكام الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة، تقوم الدول الأطراف بوجه خاص بما يلي:

(أ) تحديد عمر أدنى أو أعمار دنيا للالتحاق بعمل،

(ب) وضع نظام مناسب لساعات العمل وظروفه،

(ج) فرض عقوبات أو جزاءات أخرى مناسبة لضمان بغية إنفاذ هذه المادة بفعالية.

#### المادة ٣٣

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتربوية، لوقاية الأطفال من الاستخدام غير المشروع للمواد المخدرة والمواد المؤثرة على العقل، وحسبما تحددت في المعاهدات الدولية ذات الصلة، ولمنع استخدام الأطفال في إنتاج مثل هذه المواد بطريقة غير مشروعة والاتجار بها

#### المادة ٣٤

تتعهد الدول الأطراف بحماية الطفل من جميع أشكال الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي. ولهذه الأغراض تتخذ الدول الأطراف، بوجه خاص، جميع التدابير الملائمة الوطنية والنشائية والمتعددة الأطراف لمنع:

(أ) حمل أو إكراه الطفل على تعاظم أي نشاط جنسي غير مشروع،

(ب) الاستخدام الاستغلالي للأطفال في الدعارة أو غيرها من الممارسات الجنسية غير المشروعة،

(ج) الاستخدام الاستغلالي للأطفال في العروض والمواد الداعرة.

#### المادة ٣٥

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الملائمة الوطنية والنشائية والمتعددة الأطراف لمنع اختطاف الأطفال أو بيعهم أو الاتجار بهم لأي غرض من الأغراض أو بأي شكل من الأشكال.

#### المادة ٣٦

تحمي الدول الأطراف الطفل من سائر أشكال الاستغلال الضارة بأي جانب من جوانب رفاة الطفل.

#### المادة ٣٧

تكفل الدول الأطراف:

(أ) ألا يعرض أي طفل للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ولا تفرض عقوبة الإعدام أو السجن مدى الحياة بسبب جرائم يرتكبها أشخاص تقل أعمارهم عن ثماني عشرة سنة دون وجود إمكانية للإفراج عنهم،

(ب) ألا يحرم أي طفل من حريته بصورة غير قانونية أو تعسفية. ويجب أن يجرى اعتقال الطفل أو احتجازه أو سجنه وفقاً للقانون ولا يجوز ممارسته إلا كملجأ أخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة،

(ج) يعامل كل طفل محروم من حريته بإنسانية واحترام للكرامة المتأصلة في الإنسان، وبطريقة تراعى احتياجات الأشخاص الذين بلغوا سنه. وبوجه خاص، يفصل كل طفل محروم من حريته عن البالغين، ما لم يعتبر أن مصلحة الطفل تقتضي خلاف ذلك، ويكون له الحق في البقاء على اتصال مع أسرته عن طريق المراسلات والزيارات، إلا في الظروف الاستثنائية،

(د) يكون لكل طفل محروم من حريته الحق في الحصول بسرعة على مساعدة قانونية وغيرها من المساعدة المناسبة، فضلاً عن الحق في الطعن في شرعية حرمانه من الحرية أمام محكمة أو سلطة مختصة مستقلة ومحايدة أخرى، وفي أن يجرى البت بسرعة في أي إجراء من هذا القبيل.

#### المادة ٣٨

١. تتعهد الدول الأطراف بأن تحترم قواعد القانون الإنساني الدولي المنطبقة عليها في المنازعات المسلحة وذات الصلة بالطفل وأن تضمن احترام هذه القواعد.

٢. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الممكنة عملياً لكي تضمن ألا يشترك الأشخاص الذين لم يبلغ سنهم خمس عشرة سنة اشتراكاً مباشراً في الحرب.





٣. تمتنع الدول الأطراف عن تجنيد أي شخص لم تبلغ سنه خمس عشرة سنة في قواتها المسلحة. وعند التجنيد من بين الأشخاص الذين بلغت سنهم خمس عشرة سنة ولكنها لم تبلغ ثماني عشرة سنة، يجب على الدول الأطراف أن تسعى لإعطاء الأولوية لمن هم أكبر سناً.

٤. تتخذ الدول الأطراف، وفقاً لالتزاماتها بمقتضى القانون الإنساني الدولي بحماية السكان المدنيين في المنازعات المسلحة، جميع التدابير الممكنة عملياً لكي تضمن حماية ورعاية الأطفال المتأثرين بنزاع مسلح.

#### المادة ٣٩

تتخذ الدول الأطراف كل التدابير المناسبة لتشجيع التأهيل البدني والنفسي وإعادة الاندماج الاجتماعي للطفل الذي يقع ضحية أي شكل من أشكال الإهمال أو الاستغلال أو الإساءة، أو التعذيب أو أي شكل آخر من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، أو المنازعات المسلحة. ويجري هذا التأهيل وإعادة الاندماج هذه في بيئة تعزز صحة الطفل، واحترامه لذاته، وكرامته.

#### المادة ٤٠

١. تعترف الدول الأطراف بحق كل طفل يدعي أنه انتهك قانون العقوبات أو يتهم بذلك أو يثبت عليه ذلك في أن يعامل بطريقة تتفق مع رفع درجة إحساس الطفل بكرامته وقدره، وتعزز احترام الطفل لما للآخرين من حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتراعي سن الطفل واستصواب تشجيع إعادة اندماج الطفل وقيامه بدور بناء في المجتمع.
٢. وتحقيقاً لذلك، ومع مراعاة أحكام الصكوك الدولية ذات الصلة، تكفل الدول الأطراف، بوجه خاص، ما يلي:
  - (أ) عدم إدعاء انتهاك الطفل لقانون العقوبات أو اتهامه بذلك أو إثبات ذلك عليه بسبب أفعال أو أوجه قصور لم تكن محظورة بموجب القانون الوطني أو الدولي عند ارتكابها،
  - (ب) يكون لكل طفل يدعي بأنه انتهك قانون العقوبات أو يتهم بذلك الضمانات التالية على الأقل:
    - "١" افتراض براءته إلى أن تثبت إدانته وفقاً للقانون.
    - "٢" إخطاره فوراً ومباشرة بالتهمة الموجهة إليه، عن طريق والديه أو الأوصياء القانونيين عليه عند الاقتضاء، والحصول على مساعدة قانونية أو غيرها من المساعدة الملائمة لإعداد وتقديم دفاعه،
    - "٣" قيام سلطة أو هيئة قضائية مختصة ومستقلة ونزيهة بالفصل في دعواه دون تأخير في محاكمة عادلة وفقاً للقانون، بحضور مستشار قانوني أو بمساعدة مناسبة أخرى وبحضور والديه أو الأوصياء القانونيين عليه، ما لم يعتبر أن ذلك في غير مصلحة الطفل الفضلى، ولا سيما إذا أخذ في الحسبان سنه أو حالته،
    - "٤" عدم إكراهه على الإدلاء بشهادة أو الاعتراف بالذنب، واستجواب أو تأمين استجواب الشهود المناهضين وكفالة اشتراك واستجواب الشهود لصالحه في ظل ظروف من المساواة،
    - "٥" إذا اعتبر أنه انتهك قانون العقوبات، تأمين قيام سلطة مختصة أو هيئة قضائية مستقلة ونزيهة أعلى وفقاً للقانون بإعادة النظر في هذا القرار وفي أية تدابير مفروضة تبعاً لذلك،
    - "٦" الحصول على مساعدة مترجم شفوي مجاناً إذا تعذر على الطفل فهم اللغة المستعملة أو النطق بها،
    - "٧" تأمين احترام حياته الخاصة تماماً أثناء جميع مراحل الدعوى.
٣. تسعى الدول الأطراف لتعزيز إقامة قوانين وإجراءات وسلطات ومؤسسات منطبقة خصيصاً على الأطفال الذين يدعى أنهم انتهكوا قانون العقوبات أو يتهمون بذلك أو يثبت عليهم ذلك، وخاصة القيام بما يلي:
  - (أ) تحديد سن دنيا يفترض دونها أن الأطفال ليس لديهم الأهلية لانتهاك قانون العقوبات،
  - (ب) استصواب اتخاذ تدابير عند الاقتضاء لمعاملة هؤلاء الأطفال دون اللجوء إلى إجراءات قضائية، شريطة أن تحترم حقوق الإنسان والضمانات القانونية احترام كاملاً.
٤. تتاح ترتيبات مختلفة، مثل أوامر الرعاية والإرشاد والإشراف، والمشورة، والاختبار، والحضانة، وبرامج التعليم والتدريب المهني وغيرها من بدائل الرعاية المؤسسية، لضمان معاملة الأطفال بطريقة تلائم رفاههم وتتناسب مع ظروفهم وجرمهم على السواء.





#### المادة ٤١

ليس في هذه الاتفاقية ما يمس أي أحكام تكون أسرع إفضاء إلى أعمال حقوق الطفل والتي قد ترد في:

(أ) قانون دولة طرف، أو،

(ب) القانون الدولي الساري على تلك الدولة.

#### الجزء الثاني

#### المادة ٤٢

تتعهد الدول الأطراف بأن تنشئ مبادئ الاتفاقية وأحكامها على نطاق واسع بالوسائل الملائمة والفعالة، بين الكبار والأطفال على السواء.

#### المادة ٤٣

١. تنشأ لغرض دراسة التقدم الذي أحرزته الدول الأطراف في استيفاء تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها في هذه الاتفاقية لجنة معنية بحقوق الطفل تضطلع بالوظائف المنصوص عليها فيما يلي.

٢. تتألف اللجنة من عشرة خبراء من ذوى المكانة الخلقية الرفيعة والكفاءة المعترف بها في الميدان الذي تغطيه هذه الاتفاقية. وتنتخب الدول الأطراف أعضاء اللجنة من بين رعاياها ويعمل هؤلاء الأعضاء بصفتهم الشخصية، ويولى الاعتبار للتوزيع الجغرافي العادل وكذلك للنظم القانونية الرئيسية.

٣. ينتخب أعضاء اللجنة بالاقتراع السري من قائمة أشخاص ترشحهم الدول الأطراف، ولكل دولة طرف أن ترشح شخصا واحدا من بين رعاياها.

٤. يجرى الانتخاب الأول لعضوية اللجنة بعد ستة أشهر على الأكثر من تاريخ بدء نفاذ هذه الاتفاقية وبعد ذلك مرة كل سنتين. ويوجه الأمين العام للأمم المتحدة قبل أربعة أشهر على الأقل من تاريخ كل انتخاب رسالة إلى الدول الأطراف يدعوها فيها إلى تقديم ترشيحاتها في غضون شهرين. ثم يعد الأمين العام قائمة مرتبة ترتيبا ألفبائيا بجميع الأشخاص المرشحين على هذا النحو مبينا الدول الأطراف التي رشحتهم، ويبلغها إلى الدول الأطراف في هذه الاتفاقية.

٥. تجرى الانتخابات في اجتماعات للدول الأطراف يدعو الأمين العام إلى عقدها في مقر الأمم المتحدة. وفي هذه الاجتماعات، التي يشكل حضور ثلثي الدول الأطراف فيها نصابا قانونيا لها، يكون الأشخاص المنتخبون لعضوية اللجنة هم الذين يحصلون على أكبر عدد من الأصوات وعلى الأغلبية المطلقة لأصوات ممثلي الدول الأطراف الحاضرين المصوتين.

٦. ينتخب أعضاء اللجنة لمدة أربع سنوات. ويجوز إعادة انتخابهم إذا جرى ترشيحهم من جديد. غير أن مدة ولاية خمسة من الأعضاء المنتخبين في الانتخاب الأول تنقضي بانقضاء سنتين، وبعد الانتخاب الأول مباشرة يقوم رئيس الاجتماع باختيار أسماء هؤلاء الأعضاء الخمسة بالقرعة.

٧. إذا توفي أحد أعضاء اللجنة أو استقال أو أعلن لأي سبب آخر أنه غير قادر على تأدية مهام اللجنة، تعين الدولة الطرف التي قامت بترشيح العضو خبيرا آخر من بين رعاياها ليكمل المدة المتبقية من الولاية، رهنا بموافقة اللجنة.

٨. تضع اللجنة نظامها الداخلي.

٩. تنتخب اللجنة أعضاء مكتبها لفترة سنتين.

١٠. تعقد اجتماعات اللجنة عادة في مقر الأمم المتحدة أو في أي كان مناسب آخر تحدده اللجنة. وتجتمع اللجنة عادة مرة في السنة وتحدد مدة اجتماعات اللجنة، ويعاد النظر فيها، إذا اقتضى الأمر، في اجتماع للدول الأطراف في هذه الاتفاقية، رهنا بموافقة الجمعية العامة.

١١. يوفر الأمين العام للأمم المتحدة ما يلزم من موظفين ومرافق لاضطلاع اللجنة بصورة فعالة بوظائفها بموجب هذه الاتفاقية.

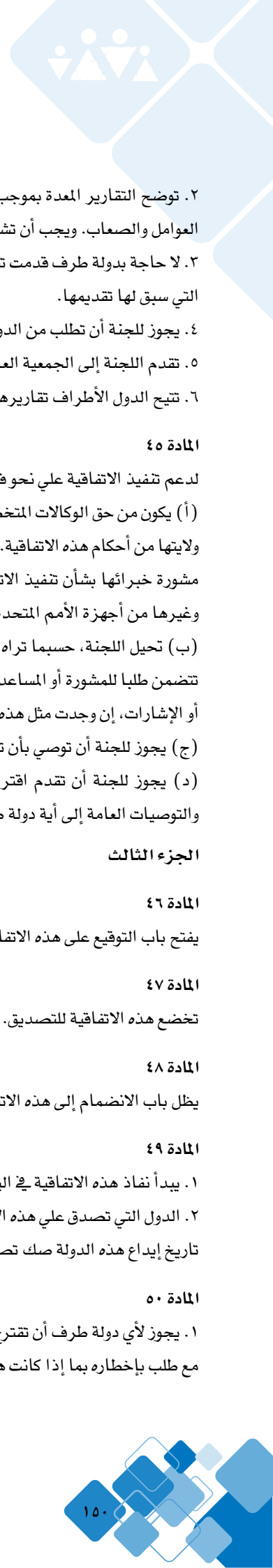
١٢. يحصل أعضاء اللجنة المنشأة بموجب هذه الاتفاقية، بموافقة الجمعية العامة، على مكافآت من موارد الأمم المتحدة، وفقا لما قد تقررته الجمعية العامة من شروط وأحكام.

#### المادة ٤٤

١. تتعهد الدول الأطراف بأن تقدم إلى اللجنة، عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة، تقارير عن التدابير التي اعتمدها لإنفاذ الحقوق المعترف بها في هذه الاتفاقية وعن التقدم المحرز في التمتع بتلك الحقوق:

(أ) في غضون سنتين من بدء نفاذ هذه الاتفاقية بالنسبة للدولة الطرف المعنية،

(ب) وبعد ذلك مرة كل خمس سنوات.



٢. توضح التقارير المعدة بموجب هذه المادة العوامل والصعاب التي تؤثر على درجة الوفاء بالالتزامات المتعهد بها بموجب هذه الاتفاقية إن وجدت مثل هذه العوامل والصعاب. ويجب أن تشمل التقارير أيضا على معلومات كافية توفر للجنة فهما شاملا لتنفيذ الاتفاقية في البلد المعنى.
٣. لا حاجة بدولة طرف قدمت تقريراً أولياً شاملاً إلى اللجنة أن تكرر، في ما تقدمه من تقارير لاحقة وفقاً للفقرة ١ (ب) من هذه المادة، المعلومات الأساسية التي سبق لها تقديمها.
٤. يجوز للجنة أن تطلب من الدول الأطراف معلومات إضافية ذات صلة بتنفيذ الاتفاقية.
٥. تقدم اللجنة إلى الجمعية العامة كل سنتين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقارير عن أنشطتها.
٦. تتيح الدول الأطراف تقاريرها على نطاق واسع للجمهور في بلدانها.

#### المادة ٤٥

- لدعم تنفيذ الاتفاقية علي نحو فعال وتشجيع التعاون الدولي في الميدان الذي تغطيه الاتفاقية:
- (أ) يكون من حق الوكالات المتخصصة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة أن تكون ممثلة لدى النظر في تنفيذ ما يدخل في نطاق ولايتها من أحكام هذه الاتفاقية. وللجنة أن تدعو الوكالات المتخصصة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والهيئات المختصة الأخرى، حسبما تراه ملائماً، لتقديم مشورة خبرائها بشأن تنفيذ الاتفاقية في المجالات التي تدخل في نطاق ولاية كل منها. وللجنة أن تدعو الوكالات المتخصصة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة لتقديم تقارير عن تنفيذ الاتفاقية في المجالات التي تدخل في نطاق أنشطتها،
- (ب) تحيل اللجنة، حسبما تراه ملائماً، إلى الوكالات المتخصصة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والهيئات المختصة الأخرى أية تقارير من الدول الأطراف تتضمن طلباً للمشورة أو المساعدة التقنية، أو تشير إلى حاجتها لمثل هذه المشورة أو المساعدة، مصحوبة بملاحظات اللجنة واقتراحاتها بصدد هذه الطلبات أو الإشارات، إن وجدت مثل هذه الملاحظات والاقتراحات،
- (ج) يجوز للجنة أن توصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام إجراء دراسات بالنيابة عنها عن قضايا محددة تتصل بحقوق الطفل،
- (د) يجوز للجنة أن تقدم اقتراحات وتوصيات عامة تستند إلى معلومات تلقتها عملاً بالمادتين ٤٤، ٤٥ من هذه الاتفاقية. وتحال مثل هذه الاقتراحات والتوصيات العامة إلى أية دولة طرف معنية، وتبلغ للجمعية العامة مصحوبة بتعليقات الدول الأطراف. إن وجدت.

#### الجزء الثالث

#### المادة ٤٦

يفتح باب التوقيع على هذه الاتفاقية لجميع الدول.

#### المادة ٤٧

تخضع هذه الاتفاقية للتصديق. وتودع صكوك التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

#### المادة ٤٨

يظل باب الانضمام إلى هذه الاتفاقية مفتوحاً لجميع الدول. وتودع صكوك الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

#### المادة ٤٩

١. يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية في اليوم الثلاثين الذي يلي تاريخ إيداع صك التصديق أو الانضمام العشرين لدى الأمين العام للأمم المتحدة.
٢. الدول التي تصدق على هذه الاتفاقية أو تنضم إليها بعد إيداع صك التصديق أو الانضمام العشرين، يبدأ نفاذ الاتفاقية إزاءها في اليوم الثلاثين الذي يلي تاريخ إيداع هذه الدولة صك تصديقها أو انضمامها.

#### المادة ٥٠

١. يجوز لأي دولة طرف أن تقترح إدخال تعديل وأن تقدمه إلى الأمين العام للأمم المتحدة. ويقوم الأمين العام عندئذ بإبلاغ الدول الأطراف بالتعديل المقترح مع طلب بإخطاره بما إذا كانت هذه الدول تحبذ عقد مؤتمر للدول الأطراف للنظر في الاقتراحات والتصويت عليها. وفي حالة تأييد ثلث الدول الأطراف على

الأقل، في غضون أربعة أشهر من تاريخ هذا التبليغ، عقد هذا المؤتمر، يدعو الأمين العام إلى عقده تحت رعاية الأمم المتحدة. ويقدم أي تعديل تعتمد أغلبية من الدول الأطراف الحاضرة والمصوتة في المؤتمر إلى الجمعية العامة لإقراره.

٢. يبدأ نفاذ أي تعديل يتم اعتماده وفقاً للفقرة ١ من هذه المادة عندما تقره الجمعية العامة للأمم المتحدة وتقبله الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بأغلبية الثلثين.

٣. تكون التعديلات، عند بدء نفاذها، ملزمة للدول الأطراف التي قبلتها وتبقى الدول الأطراف الأخرى ملزمة بأحكام هذه الاتفاقية وبأية تعديلات سابقة تكون قد قبلتها.

#### المادة ٥١

١. يتلقى الأمين للأمم المتحدة نص التحفظات التي تبديها الدول وقت التصديق أو الانضمام، ويقوم بتعميمها على جميع الدول.

٢. لا يجوز إبداء أي تحفظ يكون منافياً لهدف هذه الاتفاقية وغرضها.

٣. يجوز سحب التحفظات في أي وقت بتوجيه إشعار بهذا المعنى إلى الأمين العام للأمم المتحدة، الذي يقوم عندئذ بإبلاغ جميع الدول به. ويصبح هذا الإشعار نافذ المفعول اعتباراً من تاريخ تلقيه من قبل الأمين العام.

#### المادة ٥٢

يجوز لأي دولة طرف أن تنسحب من هذه الاتفاقية بإشعار خطى ترسله إلى الأمين العام للأمم المتحدة. ويصبح الانسحاب نافذاً بعد مرور سنة على تاريخ تسلم الأمين العام هذا الإشعار.

#### المادة ٥٣

يعين الأمين العام للأمم المتحدة وديعاً لهذه الاتفاقية.

#### المادة ٥٤

يودع أصل هذه الاتفاقية التي تتساوى في الحجية نصوصها بالألمانية والإنجليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية، لدى الأمين العام للأمم المتحدة. وإثباتاً لذلك، قام المفوضون الموقعون أدناه، المخولون حسب الأصول من جانب حكوماتهم، بالتوقيع على هذه الاتفاقية.

### الملحق (٣)

#### البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال و المواد الإباحية عن الأطفال

إن الدول الأطراف في هذا البروتوكول،

إذ ترى أنه لكي تتحقق أغراض اتفاقية حقوق الطفل وتنفيذ أحكامها، ولا سيما المواد ١ و ١١ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٣٥ و ٣٦، يجدر أن تقيم التدابير التي ينبغي للدول الأطراف أن تتخذها لكفالة حماية الطفل من بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية،

وإذ ترى أيضاً أن اتفاقية حقوق الطفل تسلم بحق الطفل في الحماية من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يحتمل أن يكون خطيراً أو يعرقل تعليم الطفل أو يضر بصحة الطفل أو بنمائه البدني أو العقلي أو الروحي أو الخلقي أو الاجتماعي،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء الاتجار الدولي بالأطفال الواسع النطاق والمتزايد وذلك لغرض بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية،

وإذ يساورها عميق القلق إزاء الممارسة المنتشرة والمتواصلة المتمثلة في السياحة الجنسية التي يتعرض لها الأطفال بشكل خاص، نظراً لأنها ممارسة تشجع بصورة مباشرة على بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية،

وإذ تعترف بأن عدداً من المجموعات شديدة الضعف، بما فيها الطفلات، تواجه خطراً كبيراً قوامه الاستغلال الجنسي، وأن الطفلات يمثلن فئة مستغلة بشكل لا متناسب على صعيد من يُستغل جنسياً،

وإذ يساورها القلق إزاء توافر المواد الإباحية بشكل متزايد على شبكة الإنترنت وغيرها من التكنولوجيات الناشئة، وإذ تشير إلى المؤتمر الدولي لمكافحة استغلال الأطفال في المواد الإباحية على شبكة الإنترنت (فيينا، ١٩٩٩) ولا سيما ما انتهى إليه هذا المؤتمر من دعوة إلى تجريم إنتاج وتوزيع وتصدير وبث واستيراد المواد الإباحية المتعلقة بالأطفال وحيازتها عمداً والترويج لها وإذ تشدد على أهمية التعاون الوثيق والشراكة بين الحكومات والصناعة المتمثلة في الإنترنت،

وإذ تعتقد أن القضاء على بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية سيتيسر باعتماد نهج جامع، يتصدى للعوامل المساهمة في ذلك والتي تشمل التخلف والفقر والتفاوت في مستويات الدخل والهياكل الاجتماعية الاقتصادية الجائرة وتعطل الدور الذي تؤديه الأسر والافتقار إلى التربية والهجرة من الأرياف إلى المدن والتمييز المبني على نوع الجنس والسلوك الجنسي اللامسؤول من جانب الكبار والممارسات التقليدية الضارة والنزاعات المسلحة والاتجار بالأطفال،

واعتقاداً منها أنه يلزم بذل جهود لرفع مستوى الوعي العام بالحد من طلب المستهلكين على بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية وإدراكاً منها لأهمية تعزيز الشراكة العالمية بين كافة الجهات الفاعلة وتحسين مستوى إنفاذ القوانين على الصعيد الوطني،

وإذ تلاحظ أحكام الصكوك القانونية الدولية ذات العلاقة بحماية الأطفال بما فيها اتفاقية لاهاي بشأن حماية الأطفال والتعاون في مجال التبني على الصعيد الدولي، واتفاقية لاهاي بشأن الجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال واتفاقية لاهاي بشأن الولاية القانونية والقانون المنطبق والاعتراف والتنفيذ والتعاون في مجال المسؤولية الأبوية والتدابير لحماية الأطفال واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ تدابير فورية للقضاء عليها،

وإذ يشجعها التأييد الغالب الذي لقيته اتفاقية حقوق الطفل، ما يظهر وجود التزام شائع بتعزيز وحماية حقوق الطفل،

واعتراضاً منها بأهمية تنفيذ أحكام برنامج العمل لمنع بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية والإعلان وبرنامج العمل المعتمدين في المؤتمر العالمي لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال الذي عُقد في استكهولم في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٦ وسائر القرارات والتوصيات ذات العلاقة بهذا الموضوع الصادرة عن الهيئات الدولية المختصة، وإذ تضع في اعتبارها أهمية التقاليد والقيم الثقافية لكل شعب من أجل حماية الطفل ونمائه بشكل متناسق. قد اتفقت على ما يلي:

#### المادة الأولى:

تحظر الدول الأطراف بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية كما هو منصوص عليه في هذا البروتوكول.

#### المادة الثانية:

لغرض هذا البروتوكول:

يُقصد ببيع الأطفال أي فعل أو تعامل يتم بمقتضاه نقل طفل من جانب أي شخص أو مجموعة من الأشخاص إلى شخص آخر لقاء مكافأة أو أي شكل آخر من أشكال العوض؛

يُقصد باستغلال الأطفال في البغاء استخدام طفل لغرض أنشطة جنسية لقاء مكافأة أو أي شكل آخر من أشكال العوض؛  
يُقصد باستغلال الأطفال في المواد الإباحية تصوير أي طفل، بأي وسيلة كانت، يمارس ممارسة حقيقية أو بالمحاكاة أنشطة جنسية صريحة أو أي تصوير للأعضاء الجنسية للطفل لإشباع الرغبة الجنسية أساساً.

#### المادة الثالثة:

تكفل كل دولة طرف أن تغطي، كحد أدنى، الأفعال والأنشطة التالية تغطية كاملة بموجب قانونها الجنائي أو قانون العقوبات فيها سواء أكانت هذه الجرائم ترتكب محلياً أو دولياً أو كانت ترتكب على أساس فردي أو منظم في سياق بيع الأطفال كما هو معرّف في المادة ٢:  
عرض أو تسليم أو قبول طفل بأي طريقة كانت لغرض من الأغراض التالية:

الاستغلال الجنسي للطفل؛

نقل أعضاء الطفل توكياً للربح؛

تسخير الطفل لعمل قسري؛

القيام، كوسيط، بالحفز غير اللائق على إقرار تبني طفل وذلك على النحو الذي يشكل خرقاً للصكوك القانونية الواجبة التطبيق بشأن التبني؛

عرض أو تأمين أو تدير أو تقديم طفل لغرض استغلاله في البغاء على النحو المعرّف في المادة ٢؛

إنتاج أو توزيع أو نشر أو استيراد أو تصدير أو عرض أو بيع أو حيازة مواد إباحية متعلقة بالطفل على النحو المعرّف في المادة ٢.

رهنأً بأحكام القانون الوطني للدولة الطرف، ينطبق الشيء نفسه على أي محاولة ترمي إلى ارتكاب أي من هذه الأفعال أو التواطؤ أو المشاركة في أي منها.

تتخذ كل دولة طرف التدابير اللازمة التي تجعل هذه الجرائم موجبة للعقوبات المناسبة والتي تضع في الاعتبار خطورة طابعها.

تقوم، عند الاقتضاء، كل دولة طرف، رهنأً بأحكام قانونها الوطني، باتخاذ الإجراءات الرامية إلى تحديد مسؤولية الأشخاص الاعتباريين عن الجرائم

المحددة في الفقرة ١ من هذه المادة. ورهنأً بالمبادئ القانونية لتلك الدولة الطرف قد تكون مسؤولية الأشخاص الاعتباريين هذه جنائية أو مدنية أو إدارية.

تتخذ الدول الأطراف كافة الإجراءات القانونية والإدارية الملزمة التي تكفل تصرف جميع الأشخاص المشاركين في عملية تبني طفل تصرفاً يتمشى مع

الصكوك القانونية الدولية الواجبة التطبيق.

#### المادة الرابعة:

تتخذ كل دولة طرف ما تراه ضرورياً من التدابير لإقامة ولايتها القضائية على الجرائم المشار إليها في الفقرة ١ من المادة ٣ عندما ترتكب هذه الجرائم في إقليمها أو على متن سفينة أو طائرة مسجلة في تلك الدولة.

يجوز لكل دولة طرف أن تتخذ من التدابير ما تراه ضرورياً لإقامة ولايتها على الجرائم المشار إليها في الفقرة ١ من المادة ٣ في الحالات التالية ذكرها:

عندما يكون المجرم المتهم مواطناً من مواطني تلك الدولة أو شخصاً يقيم عادة في إقليمها؛

عندما تكون الضحية مواطناً من مواطني تلك الدولة.

تتخذ كل دولة طرف ما تراه ضرورياً من التدابير لإقامة ولايتها القضائية على الجرائم الآنف ذكرها عندما يكون المجرم المتهم موجوداً في إقليمها ولا تقوم

بتسليمه أو تسليمها إلى دولة طرف أخرى على أساس أن الجريمة ارتكبتها مواطناً من مواطنيها.

لا يستبعد هذا البروتوكول أي ولاية قضائية جنائية تمارس وفقاً للقانون الدولي.

#### المادة الخامسة:

تعتبر الجرائم المشار إليها في الفقرة ١ من المادة ٣ مدرجة بوصفها جرائم تستوجب تسليم مرتكبها في أي معاهدة لتسليم المجرمين قائمة بين الدول

الأطراف وتدرج بوصفها جرائم تستوجب تسليم مرتكبها في كل معاهدة لتسليم المجرمين تبرم في وقت لاحق فيما بين هذه الدول وفقاً للشروط المنصوص

عليها في هذه المعاهدات.

إذا تلقت دولة طرف تجعل تسليم المجرمين مشروطاً بوجود معاهدة طلباً لتسليم مجرم من دولة طرف أخرى لا تربطها بها معاهدة لتسليم المجرمين يجوز لها أن تعتبر هذا البروتوكول قانونياً لتسليم المجرم فيما يتعلق بتلك الجرائم. ويجب أن يخضع التسليم للشروط المنصوص عليها في قانون الدولة المتلقية للطلب.

على الدول الأطراف التي لا تجعل تسليم المجرمين مشروطاً بوجود معاهدة أن تعامل هذه الجرائم بوصفها جرائم تستوجب تسليم مرتكبيها لبعضها البعض رهناً بالشروط المنصوص عليها في قانون الدولة المتلقية للطلب.

تعامل هذه الجرائم، لأغراض تسليم الدول الأطراف للمجرمين بعضها لبعض، كما لو أنها ارتكبت لا في المكان الذي حدث فيه بل في أقاليم الدول المطلوب منها إقامة ولايتها القضائية وفقاً للمادة ٤.

إذا ما قُدم طلب لتسليم مجرم فيما يتعلق بجريمة من الجرائم الوارد ذكرها في الفقرة ١ من المادة ٢ وإذا ما كانت الدولة الطرف المتلقية للطلب لا تسلّم أو لن تسلّم المجرم، استناداً إلى جنسية المجرم يجب على تلك الدولة أن تتخذ التدابير الملائمة لعرض الحالة على السلطات المختصة فيها لغرض المقاضاة.

#### المادة السادسة:

تقوم الدول الأطراف بتقديم أقصى قدر من المساعدة إلى بعضها البعض فيما يتعلق بعمليات التحقيق أو الإجراءات الجنائية أو إجراءات تسليم المجرم فيما يتصل بالجرائم المحددة في الفقرة ١ من المادة ٢، بما في ذلك تقديم المساعدة في مجال الحصول على ما في حوزتها من أدلة لازمة لهذه الإجراءات. تقي الدول الأطراف بالتزاماتها بموجب الفقرة ١ من هذه المادة بما يتمشى مع ما قد يوجد بينها من معاهدات أو ترتيبات أخرى لتقديم المساعدة القضائية. وفي حالة عدم وجود مثل هذه المعاهدات أو الترتيبات تقدم الدول الأطراف المساعدة لبعضها البعض وفقاً لقانونها المحلي.

#### المادة السابعة:

تقوم الدول الأطراف، بما يتفق مع أحكام قانونها الوطني بما يلي:

اتخاذ التدابير الملائمة لكي يتسنى إجراء الحجز والمصادرة على النحو الملائم لما يلي:

الممتلكات مثل المواد والموجودات وغير ذلك من المعدات التي تستخدم لارتكاب الجرائم المشار إليها في هذا البروتوكول أو لتسهيل ارتكابها؛  
العوائد المتأتية من هذه الجرائم؛

تنفيذ الطلبات الواردة من دولة طرف أخرى بشأن حجز أو مصادرة المواد أو العوائد المشار إليها في الفقرة الفرعية (أ) '١'؛

اتخاذ التدابير اللازمة التي تستهدف إغلاق المباني المستخدمة في ارتكاب هذه الجرائم بصورة مؤقتة أو نهائية.

#### المادة الثامنة:

تتخذ الدول الأطراف التدابير المناسبة لحماية حقوق ومصالح الأطفال ضحايا الممارسات المحظورة بموجب هذا البروتوكول في جميع مراحل الإجراءات القضائية الجنائية، ولا سيما عن طريق ما يلي:

الاعتراف بضعف الأطفال الضحايا وتكييف الإجراءات لجعلها تعترف باحتياجاتهم الخاصة، بما في ذلك احتياجاتهم الخاصة كشهود؛

إعلام الأطفال الضحايا بحقوقهم ودورهم وبنطاق الإجراءات وتوقيتها وتقديمها وبألبت في قضاياهم؛

السماح بعرض آراء الأطفال الضحايا واحتياجاتهم وشواغلهم والنظر فيها أثناء الدعاوى التي تمس مصالحهم الشخصية بطريقة تتمشى مع القواعد الإجرائية للقانون الوطني؛

توفير خدمات المساندة الملائمة للأطفال الضحايا طيلة سير الإجراءات القانونية؛

حماية خصوصيات وهوية الأطفال الضحايا واتخاذ التدابير اللازمة وفقاً للقانون الوطني لتجنب نشر معلومات يمكن أن تقضي إلى التعرف على هؤلاء الأطفال الضحايا؛

القيام، في الحالات المناسبة، بكفالة حماية سلامة الأطفال الضحايا وأسرتهم والشهود الذين يشهدون لصالحهم من التعرض للإرهاب والانتقام؛

تفادي التأخير الذي لا لزوم له في البت في القضايا وتنفيذ الأوامر أو القرارات التي تمنح تعويضات للأطفال الضحايا.

تكفل الدول الأطراف ألا يحول عدم التيقن من عمر الضحية الحقيقي دون بدء التحقيقات الجنائية، بما في ذلك التحقيقات الرامية إلى تحديد عمر الضحية.

تكفل الدول الأطراف أن يعامل النظام القضائي الجنائي للأطفال الذين هم ضحايا الجرائم الوارد ذكرها في هذا البروتوكول المصلحة الفضلى للطفل

بوصفها الاعتبار الرئيسي.

تتخذ الدول الأطراف التدابير اللازمة التي تكفل التدريب الملائم، وخاصة التدريب القانوني والنفسي، للأشخاص الذين يعملون مع ضحايا الجرائم المحظورة بموجب هذا البروتوكول.

وتتخذ الدول الأطراف، في الحالات الملائمة، التدابير الرامية إلى حماية أمن وسلامة هؤلاء الأشخاص و/أو المؤسسات العاملين في مجال وقاية و/أو حماية وتأهيل ضحايا هذه الجرائم.

لا شيء في هذا البروتوكول يفسر على نحو يضر بحقوق المتهم في محاكمة عادلة ونزيهة أو لا يتعارض مع هذه الحقوق.

#### المادة التاسعة:

تعتمد الدول الأطراف أو تعزز وتنفذ وتنشر القوانين والتدابير الإدارية والسياسات والبرامج الاجتماعية التي تمنع الجرائم المشار إليها في هذا البروتوكول. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لحماية الأطفال الذين هم عرضة بوجه خاص لهذه الممارسات.

تقوم الدول الأطراف بتعزيز الوعي لدى الجمهور عامة، بما في ذلك الأطفال، عن طريق الإعلام بجميع الوسائل المناسبة، وعن طريق التثقيف والتدريب المتصل بالتدابير الوقائية والآثار الضارة الناجمة عن الجرائم المشار إليها في هذا البروتوكول. وتقوم الدول، في وفائها بالتزاماتها بموجب هذه المادة، بتشجيع مشاركة المجتمع المحلي، ولا سيما الأطفال، في برامج الإعلام والتثقيف تلك، بما في ذلك المشاركة على الصعيد الدولي.

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الممكنة، التي تهدف إلى تأمين تقديم كل المساعدات المناسبة إلى ضحايا هذه الجرائم، بما في ذلك إعادة إدماجهم الكامل في المجتمع وتحقيق شفائهم الكامل بدنياً ونفسياً.

تكفل الدول الأطراف لجميع الأطفال ضحايا الجرائم الموصوفة في هذا البروتوكول إتاحة الإجراءات المناسبة في السعي للحصول، دون تمييز، على تعويض عن الأضرار التي لحقت بهم من الأشخاص المسؤولين قانوناً عن ذلك.

تتخذ الدول الأطراف التدابير الملائمة الهادفة إلى الحظر الفعال لإنتاج ونشر المواد التي تروج للجرائم الموصوفة في هذا البروتوكول.

#### المادة العاشرة:

تتخذ الدول الأطراف كل الخطوات اللازمة لتقوية التعاون الدولي عن طريق الترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف والإقليمية لمنع وكشف وتحري ومقاضاة ومعاينة الجهات المسؤولة عن أفعال تنطوي على بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية والسياسة الجنسية. كما تعزز الدول الأطراف التعاون والتنسيق الدوليين بين سلطاتها والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والمنظمات الدولية.

تقوم الدول الأطراف بتعزيز التعاون الدولي لمساعدة الأطفال الضحايا على الشفاء البدني والنفسي وإعادة إدماجهم في المجتمع وإعادة إدماجهم إلى أوطانهم. تشجع الدول الأطراف على تعزيز التعاون الدولي بغية التصدي للأسباب الجذرية مثل الفقر والتخلف التي تسهم في استهداف الأطفال للبيع واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية وفي السياسة الجنسية.

تقوم الدول الأطراف التي هي في مركز يسمح لها بذلك، بتقديم المساعدة المالية والفنية وغيرها من المساعدة عن طريق البرامج القائمة المتعددة الأطراف أو الإقليمية أو الثنائية أو غيرها من البرامج.

#### المادة الحادية عشر:

لا شيء في هذا البروتوكول يمس بأي من الأحكام المفوضية على نحو أفضل إلى أعمال حقوق الطفل والممكن أن يتضمنها:

قانون الدولة الطرف؛

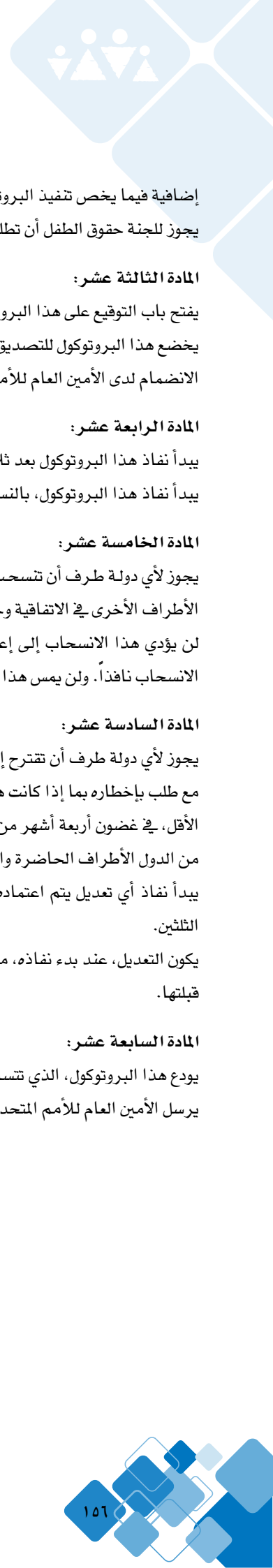
القانون الدولي الساري بالنسبة لتلك الدولة.

#### المادة الثانية عشر:

تقوم كل دولة طرف، في غضون سنتين من بدء نفاذ البروتوكول بالنسبة لتلك الدولة الطرف، بتقديم تقرير إلى لجنة حقوق الطفل يقدم معلومات شاملة حول التدابير التي اتخذتها لتنفيذ أحكام هذا البروتوكول.

وعلى إثر تقديم هذا التقرير الشامل، تقوم كل دولة طرف بتضمين ما تقدمه من التقارير إلى لجنة حقوق الطفل، وفقاً للمادة ٤٤ من الاتفاقية، أية معلومات





إضافية فيما يخص تنفيذ البروتوكول. وتقوم الدول الأطراف الأخرى في البروتوكول بتقديم تقرير مرة كل خمس سنوات. يجوز للجنة حقوق الطفل أن تطلب إلى الدول الأطراف معلومات إضافية ذات علاقة بتنفيذ هذا البروتوكول.

#### المادة الثالثة عشر:

يفتح باب التوقيع على هذا البروتوكول أمام أي دولة هي طرف في الاتفاقية أو وقعت عليها. يخضع هذا البروتوكول للتصديق عليه ويكون مفتوحاً باب الانضمام إليه لأي دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية أو الموقعة عليها. وتودع صكوك التصديق أو الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

#### المادة الرابعة عشر:

يبدأ نفاذ هذا البروتوكول بعد ثلاثة أشهر من إيداع صك التصديق أو الانضمام العاشر. يبدأ نفاذ هذا البروتوكول، بالنسبة لكل دولة تصدق عليه أو تنضم إليه بعد دخوله حيز النفاذ، بعد شهر من تاريخ إيداعها صك تصديقها أو انضمامها.

#### المادة الخامسة عشر:

يجوز لأي دولة طرف أن تسحب من هذا البروتوكول في أي وقت بإشعار كتابي ترسله إلى الأمين العام للأمم المتحدة، الذي يقوم بعد ذلك بإبلاغ الدول الأطراف الأخرى في الاتفاقية وجميع الدول التي وقعت عليها. ويصبح الانسحاب نافذاً بعد مرور سنة على تسلم الأمين العام للأمم المتحدة لهذا الإشعار. لن يؤدي هذا الانسحاب إلى إعفاء الدولة الطرف من التزاماتها بموجب هذا البروتوكول فيما يتعلق بأي فعل مغل يحدث قبل التاريخ الذي يصبح فيه الانسحاب نافذاً. ولن يمس هذا الانسحاب بأي شكل النظر في أي مسألة تكون قيد نظر اللجنة بالفعل قبل التاريخ الذي يصبح فيه الانسحاب نافذاً.

#### المادة السادسة عشر:

يجوز لأي دولة طرف أن تقترح إدخال تعديل وأن تقدمه إلى الأمين العام للأمم المتحدة. ويقوم الأمين العام عندئذ بإبلاغ الدول الأطراف بالتعديل المقترح مع طلب بإخطاره بما إذا كانت هذه الدول تحبذ عقد مؤتمر للدول الأطراف للنظر في الاقتراحات والتصويت عليها. وفي حالة تأييد ثلث الدول الأطراف على الأقل، في غضون أربعة أشهر من تاريخ هذا التبليغ، عقد هذا المؤتمر، يدعو الأمين العام إلى عقده تحت رعاية الأمم المتحدة. ويقدم أي تعديل تعتمده أغلبية من الدول الأطراف الحاضرة والمصوتة في المؤتمر إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لإقراره. يبدأ نفاذ أي تعديل يتم اعتماده وفقاً للفقرة ١ من هذه المادة عندما تقره الجمعية العامة للأمم المتحدة وتقبله الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بأغلبية الثلثين. يكون التعديل، عند بدء نفاذه، ملزماً للدول الأطراف التي قبلته وتبقى الدول الأطراف الأخرى ملزمة بأحكام هذا البروتوكول وبأية تعديلات سابقة تكون قد قبلتها.

#### المادة السابعة عشر:

يودع هذا البروتوكول، الذي تتساوى نصوصه الأسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية في الحجية، في محفوظات الأمم المتحدة. يرسل الأمين العام للأمم المتحدة نسخاً مصدقاً عليها من هذا البروتوكول إلى جميع الدول الأطراف في الاتفاقية وجميع الدول التي وقعت عليها.



## الملحق (٤)

### البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة

إن الدول الأطراف في هذا البروتوكول :

إذ يشجعها التأييد السالح لاتفاقية حقوق الطفل مما يدل على الالتزام الواسع بالعمل على تعزيز حقوق الطفل وحمايتها.

وإذ تؤكد من جديد أن حقوق الأطفال تتطلب حماية خاصة وتستدعي الاستمرار في تحسين حالة الأطفال دون تمييز، فضلاً عن تشبّثهم وتربيتهم في كنف السلم والأمن.

وإذ تشعر بالجزع لما للمنازعات المسلحة من تأثير ضار ومتفش على الأطفال وما لهذا الوضع من عواقب في الأجل الطويل على استدامة السلم والأمن والتنمية.

وإذ تدّين استهداف الأطفال في حالات المنازعات المسلحة والهجمات المباشرة على أهداف محمية بموجب القانون الدولي، بما فيها أماكن تتسم عموماً بتواجد كبير للأطفال مثل المدارس والمستشفيات.

وإذ تلاحظ اعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وخاصة إدراجها التجنيد الإلزامي أو الطوعي للأطفال دون سن الخامسة عشرة أو استخدامهم للاشتراك النشط في الأعمال الحربية بوصفه جريمة حرب في المنازعات المسلحة الدولية وغير الدولية على السواء.

وإذ تعتبر لذلك أن مواصلة تعزيز أعمال الحقوق المعترف بها في اتفاقية حقوق الطفل يتطلب زيادة حماية الأطفال من الاشتراك في المنازعات المسلحة.

وإذ تلاحظ أن المادة ١ من اتفاقية حقوق الطفل تحدد أن المقصود بالطفل، لأغراض تلك الاتفاقية، هو كل إنسان يقل عمره عن ١٨ سنة ما لم يكن بلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق على الطفل.

واقتراناً منها بأن بروتوكولاً اختيارياً للاتفاقية يرفع السن التي يمكن عندها تجنيد الأشخاص في القوات المسلحة واشتراكهم في الأعمال الحربية سيسهم مساهمة فعالة في تنفيذ المبدأ الذي يقضي بأن تكون مصالح الطفل الفضلى اعتباراً أولياً في جميع الإجراءات التي تتعلق بالأطفال.

وإذ تلاحظ أن المؤتمر الدولي السادس والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر المعقود في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ أوصى في جملة أمور بأن تتخذ أطراف النزاع كل الخطوات الممكنة لضمان عدم اشتراك الأطفال دون سن الثامنة عشرة في الأعمال الحربية.

وإذ ترحب باعتماد اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها، بالإجماع في حزيران / يونيو ١٩٩٩، وهي الاتفاقية التي تحظر، ضمن جملة أمور، التجنيد القسري أو الإجباري للأطفال لاستخدامهم في المنازعات المسلحة.

وإذ تدّين ببالح قلق تجنيد الأطفال وتدريبهم واستخدامهم داخل وعبر الحدود الوطنية في الأعمال الحربية من جانب المجموعات المسلحة المتميزة عن القوات المسلحة للدولة، وإذ تعترف بمسؤولية القائمين بتجنيد الأطفال وتدريبهم واستخدامهم في هذا الصدد.

وإذ تذكر بالتزام كل طرف في أي نزاع مسلح بالتقيد بأحكام القانون الإنساني الدولي.

وإذ تشدد على أن هذا البروتوكول لا يخل بالمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة بما فيها المادة ٥١ والمعايير ذات الصلة في القانون الإنساني.

وإذ تضع في اعتبارها أن أوضاع السلم والأمن بالاستناد إلى الاحترام التام للمقاصد والمبادئ الواردة في الميثاق والتقيد بصكوك حقوق الإنسان الواجبة التطبيق أوضاع لا غنى عنها لحماية الأطفال حماية تامة ولا سيما أثناء المنازعات المسلحة والاحتلال الأجنبي.

وإذ تعترف بالاحتياجات الخاصة لهؤلاء الأطفال المعرضين بصورة خاصة للتجنيد أو الاستخدام في الأعمال الحربية بما يخالف هذا البروتوكول نظراً لوضعهم الاقتصادي أو الاجتماعي أو نظراً لجنسهم.

وإذ لا يغيب عن بالها ضرورة مراعاة الأسباب الجذرية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لاشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة.

واقتراناً منها بضرورة تقوية التعاون الدولي على تنفيذ هذا البروتوكول فضلاً عن إعادة التأهيل البدني والنفسي وإعادة الإدماج الاجتماعي للأطفال ضحايا المنازعات المسلحة.

وإذ تشجع على اشتراك المجتمع، وخاصة اشتراك الأطفال والضحايا من الأطفال، في نشر المعلومات والبرامج التعليمية بتنفيذ البروتوكول.

قد اتفقت على ما يلي :-

#### المادة الأولى

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الممكنة عملياً لضمان عدم اشتراك أفراد قواتها المسلحة الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة من العمر اشتراكاً مباشراً في الأعمال الحربية.

## المادة الثانية

تكفل الدول الأطراف عدم خضوع الأشخاص الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة من العمر للتجنيد الإجباري في قواتها المسلحة.

## المادة الثالثة

- ١- ترفع الدول الأطراف الحد الأدنى لسن تطوع الأشخاص في قواتها المسلحة الوطنية عن السن المحددة في الفقرة ٣ من المادة ٣٨ من اتفاقية حقوق الطفل، آخذة في الاعتبار المبادئ الواردة في تلك المادة، ومعرفة بحق الأشخاص دون سن الثامنة عشرة في حماية خاصة بموجب الاتفاقية.
- ٢- تودع كل دولة طرف إعلاناً ملزماً بعد التصديق على هذا البروتوكول أو الانضمام إليه يتضمن الحد الأدنى للسن الذي تسمح عنده بالتطوع في قواتها المسلحة الوطنية ووصفاً للضمانات التي اعتمدها لمنع فرض هذا التطوع جبراً أو قسراً.
- ٣- تقوم الدول الأطراف التي تسمح بالتطوع في قواتها المسلحة الوطنية دون سن الثامنة عشرة بالتمسك بالضمانات لكفالة ما يلي كحد أدنى :  
( أ ) أن يكون هذا التجنيد تطوعاً حقيقياً.  
( ب ) أن يتم هذا التجنيد الطوعي بموافقة مستتيرة من الآباء أو الأوصياء القانونيين للأشخاص.  
( ج ) أن يحصل هؤلاء الأشخاص على المعلومات الكاملة عن الواجبات التي تنطوي عليها هذه الخدمة العسكرية.  
( د ) أن يقدم هؤلاء الأشخاص دليلاً موثقاً به عن سنهم قبل قبولهم في الخدمة العسكرية الوطنية.
- ٤- لكل دولة طرف أن تعزز إعلانها في أي وقت بإخطار لهذا الغرض يوجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة الذي يقوم بإبلاغ جميع الدول الأطراف. ويدخل هذا الإخطار حيز التنفيذ في التاريخ الذي يتلقاه فيه الأمين العام.
- ٥- لا ينطبق اشتراط رفع السن المذكور في الفقرة ١ من هذه المادة على المدارس التي تديرها القوات المسلحة في الدول الأطراف أو تقع تحت سيطرتها تمثيلاً مع المادتين ٢٨ و ٢٩ من اتفاقية حقوق الطفل.

## المادة الرابعة

- ١- لا يجوز أن تقوم المجموعات المسلحة المتميزة عن القوات المسلحة لأي دولة في أي ظرف من الظروف بتجنيد أو استخدام الأشخاص دون سن الثامنة عشرة في الأعمال الحربية.
- ٢- تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الممكنة عملياً لمنع هذا التجنيد والاستخدام، بما في ذلك اعتماد التدابير القانونية اللازمة لحظر وتجريم هذه الممارسات.
- ٣- لا يؤثر تطبيق هذه المادة بموجب هذا البروتوكول على المركز القانوني لأي طرف في أي نزاع مسلح

## المادة الخامسة

ليس في هذا البروتوكول ما يجوز تفسيره بأنه يستبعد الأحكام الواردة في قانون دولة طرف أو في الصكوك الدولية والقانون الإنساني الدولي والتي تقضي بقدر أكبر إلى إعمال حقوق الطفل.

## المادة السادسة

- ١- تتخذ كل دولة طرف جميع التدابير اللازمة القانونية والإدارية وغيرها من التدابير لكفالة فعالية تنفيذ وإعمال أحكام البروتوكول في نطاق ولايتها.
- ٢- تتعهد الدول الأطراف بنشر مبادئ وأحكام هذا البروتوكول على نطاق واسع وتعزيزه بالسبل الملائمة بين البالغين والأطفال على السواء.
- ٣- تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الممكنة عملياً لكفالة تسريح الأشخاص المجندين أو المستخدمين في الأعمال الحربية في نطاق ولايتها بما يتناقض مع هذا البروتوكول، أو إعفائهم على نحو آخر من الخدمة، وتوفر الدول الأطراف عند اللزوم كل المساعدة الملائمة لهؤلاء الأشخاص لشفائهم جسدياً ونفسياً وإعادة إدماجهم اجتماعياً.

## المادة السابعة

- ١- تتعاون الدول الأطراف في تنفيذ هذا البروتوكول، بما في ذلك التعاون في منع أي نشاط يناقض البروتوكول وفي إعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي للأشخاص الذين يقعون ضحايا أفعال تناقض هذا البروتوكول، بما في ذلك من خلال التعاون التقني والمساعدة المالية. ويتم الاضطلاع بهذه المساعدة وبهذا التعاون بالتشاور مع الدول الأطراف المعنية والمنظمات الدولية ذات الصلة.

٢- تقوم الدول الأطراف التي تستطيع تقديم هذه المساعدة بتقديمها من خلال البرامج القائمة المتعددة الأطراف أو الثنائية أو البرامج الأخرى أو من خلال أمور أخرى منها إنشاء صندوق تبرعات وفقاً لقواعد الجمعية العامة.

#### المادة الثامنة

- ١- تقدم كل دولة طرف، في غضون سنتين بعد دخول هذا البروتوكول حيز التنفيذ بالنسبة لها، تقريراً إلى لجنة حقوق الطفل، وتوفر فيه معلومات شاملة عن التدابير التي اتخذتها لتنفيذ أحكام البروتوكول، بما في ذلك التدابير المتخذة لتنفيذ الأحكام المتعلقة بالاشتراك والتجنيد.
- ٢- بعد تقديم التقرير الشامل تدرج كل دولة طرف في التقارير التي تقدمها إلى لجنة حقوق الطفل وفقاً للمادة ٤٤ من الاتفاقية، أية معلومات إضافية في صدق تنفيذ البروتوكول. وتقدم الدول الأخرى الأطراف في البروتوكول تقريراً كل خمس سنوات.
- ٣- يجوز للجنة حقوق الطفل أن تطلب من الدول الأطراف تقديم مزيد من المعلومات المتصلة بتنفيذ هذا البروتوكول.

#### المادة التاسعة

- ١- يفتح باب التوقيع على هذا البروتوكول أمام أي دولة طرف في الاتفاقية أو موقعة عليها.
- ٢- يخضع هذا البروتوكول للتصديق أو يتاح الانضمام إليه لأي دولة، وتودع صكوك التصديق أو الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة.
- ٣- يقوم الأمين العام بصفته الوديع للاتفاقية والبروتوكول بإبلاغ جميع الدول الأطراف في الاتفاقية وجميع الدول الأطراف التي وقعت عليها بإيداع كل صك من صكوك الإعلان عملاً بالمادة ٣.

#### المادة العاشرة

- ١- يبدأ نفاذ هذا البروتوكول بعد ثلاثة أشهر من إيداع الصك العاشر من صكوك التصديق أو الانضمام.
- ٢- بالنسبة لكل دولة تصدق على هذا البروتوكول، أو تنضم إليه بعد دخوله حيز النفاذ، يبدأ نفاذ هذا البروتوكول بعد شهر واحد من تاريخ إيداعها صك التصديق أو الانضمام.

#### المادة الحادية عشرة

- ١- يجوز لأي دولة طرف أن تسحب من هذا البروتوكول في أي وقت بموجب إخطار كتابي يوجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة الذي يقوم بعدها بإعلام الدول الأطراف الأخرى في الاتفاقية وجميع الدول التي وقعت على الاتفاقية، ويصبح الانسحاب نافذاً بعد سنة من تاريخ استلام الأمين العام للأمم المتحدة للإخطار. ولكن إذا كانت الدولة الطرف المنسحبة تخوض نزاعاً مسلحاً عند انقضاء تلك السنة، لا يبدأ نفاذ الانسحاب قبل انتهاء النزاع المسلح.
- ٢- لا يترتب على هذا الانسحاب إعفاء الدولة الطرف من التزاماتها بموجب هذا البروتوكول في صدق أي فعل يقع قبل التاريخ الذي يصبح فيه الانسحاب نافذاً. ولا يخل هذا الانسحاب بأي حال باستمرار النظر في أي مسألة تكون بالفعل قيد النظر أمام اللجنة قبل التاريخ الذي يصبح فيه الانسحاب نافذاً.

#### المادة الثانية عشرة

- ١- لأي دولة طرف أن تقترح تعديلاً تودعه لدى الأمين العام للأمم المتحدة، وعلى أثر ذلك يقوم الأمين العام بإبلاغ الدول الأطراف بالتعديل المقترح، طالباً إليها إعلامه مما إذا كانت تحبذ عقد مؤتمر للدول الأطراف للنظر في المقترحات والتصويت عليها، فإذا حبذت الدول الأطراف على الأقل، في غضون أربعة شهور من تاريخ هذا الإبلاغ، عقد هذا المؤتمر، عقده الأمين العام برعاية الأمم المتحدة، ويعرض أي تعديل تعتمده أغلبية الدول الأطراف الحاضرة والمصوتة في المؤتمر على الجمعية العامة لإقراره.
- ٢- يبدأ نفاذ التعديل المعتمد وفقاً للفقرة ١ من هذه المادة متى أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة وقبلته أغلبية ثلثي الدول الأطراف.
- ٣- متى بدأ نفاذ التعديل، يصبح ملزماً للدول الأطراف التي قبلته، بينما تظل الدول الأطراف الأخرى ملزمة بأحكام هذا البروتوكول وبأي تعديلات سابقة تكون قد قبلتها.

#### المادة الثالثة عشرة

- ١- يودع هذا البروتوكول، الذي تتساوى نصوصه الأسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية في حجيتها في محفوظات الأمم المتحدة.
- ٢- يرسل الأمين العام للأمم المتحدة نسخاً مصدقة من هذا البروتوكول إلى جميع الدول الأطراف في الاتفاقية وجميع الدول الموقعة عليها.

### فريق إعداد وثيقة مؤشرات اتفاقية حقوق الطفل

الرقم	الاسم	الجهة
١	د. هيفاء أبو غزالة	أمين عام المجلس الوطني لشؤون الأسرة
٢	السيدة منال سويدان	دائرة الإحصاءات العامة
٣	السيدة حنان الظاهر	المجلس الوطني لشؤون الأسرة
٤	السيدة ليالي نفاع	المجلس الوطني لشؤون الأسرة
٥	السيدة نائلة الصرايرة	المجلس الوطني لشؤون الأسرة
٦	السيدة مي سلطان	المجلس الوطني لشؤون الأسرة

### أعضاء اللجنة الوطنية لإعداد مؤشرات حول اتفاقية حقوق الطفل

الرقم	الاسم	الجهة
١	د. هيفاء أبو غزالة	أمين عام المجلس الوطني لشؤون الأسرة
٢	السيدة زينة خوري	مدير وحدة تطوير برنامج الطفل / مؤسسة نهر الأردن
٣	الآنسة زينة أبو عتاب	مدير وحدة الدعم الأسري / مؤسسة نهر الأردن
٤	السيدة رولان سمارة	وزارة الخارجية
٥	السيدة نهى عقرباوي	وزارة التربية و التعليم
٦	السيدة منال سويدان	رئيس قسم الإحصاءات الاجتماعية - دائرة الإحصاءات العامة
٧	السيد زياد أبو لبن	وزارة الثقافة
٨	السيد راضي علي الرواشدة	وزارة الداخلية

### مراجعة وتدقيق

الرقم	الاسم	الجهة
١	السيدة ليالي نفاع	المجلس الوطني لشؤون الأسرة
٢	الآنسة هانية الخانجي	المجلس الوطني لشؤون الأسرة

## أعضاء اللجنة الوطنية لمراجعة وثيقة مؤشرات اتفاقية حقوق الطفل

الرقم	الاسم	الجهة
١	السيدة زينة خوري	مدير وحدة تطوير برنامج الطفل / مؤسسة نهر الأردن
٢	الآنسة زينة أبو عتاب	مدير وحدة الدعم الأسري / مؤسسة نهر الأردن
٣	السيد نهى عقرباوي	وزارة التربية والتعليم
٤	السيدة غادة الدراوشة	وزارة العمل
٥	السيدة جملة طه سلمان العدوان	وزارة العمل
٦	د. عبد الرحمن إبداع	وزارة الأوقاف
٧	السيدة ألفت خنفر	وزارة العدل
٨	د. رنا عجوة	وزارة العدل
٩	السيدة مها عبد الرؤوف الخطيب	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
١٠	السيد محمد هاني عبد الرحمن خريسات	وزارة الخارجية
١١	السيدة سمية السعودي	وزارة الثقافة
١٢	السيدة منال سويدان	رئيس قسم الإحصاءات الاجتماعية - دائرة الإحصاءات العامة
١٣	الأستاذة كرستين فضول	المركز الوطني لحقوق الإنسان
١٤	الرائد فخري القطارنة	إدارة حماية الأسرة
١٥	السيدة تغريد فاخوري	أمانة عمان الكبرى
١٦	السيدة حليلة العموش	أمانة عمان الكبرى
١٧	السيدة هدية محمد سليم ميرزا	معهد الملكة زين الشرف التنموي
١٨	السيدة ليندا صباريني	Save the children
١٩	السيدة وسام زيدان المصري	Save the children
٢٠	السيدة منار شكري	Save the children
٢١	السيدة خولة عمر عبد الله أبوربا	مركز التوعية والإرشاد الأسري